الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة إبن خلدون - تيارت -
كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

مطبوعة بعنوان:

محاضرات في مقياس مدخـــل للاقتصـــاد

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك

من إعداد : الدكتور طالم علي
(أستاذ محاضر قسم أ)

السنة الجامعية: 2021 ـ 2022

فهرس المحتويات

العنـــــوان	الصفحة
فهرس المحتويات	**01**
مقدمـــــة	**04**
المحور الأول: مدخل معرفي لعلم الاقتصاد	**05**
1- موضوع علم الاقتصاد	06
2- تعريف علم الاقتصاد	06
2-1 علم الاقتصاد علم الثروة	07
2-2 علم الاقتصاد علم الرفاهية	08
2-3 علم الاقتصاد علم الاختيارات الفعالة	08
2-4 علم العلاقات الإجتماعية في إطار الإنتاج	08
2-5 علم الاقتصاد هو علم المبادلة	08
3- فروع علم الاقتصاد	09
4- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى	11
5- المشكلة الاقتصادية	15
6- منحنى إمكانيات الإنتاج	21
7- مفهوم الحاجة والسلعة	24
8- استخدام وتطبيق علم الاقتصاد	29
المحور الثاني: مدخل نظري لعلم الاقتصاد	**31**
1- نشاط الإنتاج	32
1-1 مفهوم الإنتاج	32
1-2 حساب الإنتاج	32
1-3 عناصر الإنتاج	33
2- نشاط التبادل	41
2-1 مفهوم التبادل وأهميته	41
2-2 أداة التبادل	42

2-3 موضوع وحيز التبادل	44
3- نشاط التوزيع	51
1-3 مفهوم التوزيع	51
2-3 التوزيع قبل الإنتاج كالملكية والعمل	51
3-3 التوزيع بعد الإنتاج كالأجر، الفائدة، الربح، الريع	53
4-3 إعادة التوزيع: الضرائب والرسوم	61
4- نشاط الإستهلاك (الإنفاق)	63
1-4 مفهوم الاستهلاك وأهميته	63
2-4 العوامل المؤثرة في الاستهلاك	64
3-4 دالة ومنحنى الإستهلاك	65
5- نشاط الإدخـار	66
1-5 مفهوم الإدخار في الفكر الاقتصادي	66
2-5 أنواع الإدخار	68
3-5 العوامل المؤثرة في الإدخار	70
4-5 أهمية الإدخار	72
6- نشاط الاستثمـار	73
1-6الاستثمار في الفكر الاقتصادي	73
2-6 أنواع الاستثمار	75
3-6 أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار	76
4-6 أهمية الاستثمار	78
المحور الثالث: مدخل نظامي لعلم الاقتصاد	**79**
1- مفهوم النظام الاقتصادي	79
2- فلسفة ومذهبية النظام الاقتصادي	81
3- النظام الاقتصادي الرأسمالي وحل المشكلة الاقتصادية	81
1-3 ماهية النظام الاقتصادي الرأسمالي	81
2-3 خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي	83
3-3 معالجة المشكلة الاقتصادية حسب هذا النظام	88

4- النظام الاقتصادي الإشتراكي ومعالجة المشكلة الاقتصادية	90
4-1 مفهوم النظام الاقتصادي الاشتراكي	90
4-2 مبادئ النظام الاقتصادي الاشتراكي	91
4-3 النظام الاشتراكي وحل المشكلة الاقتصادية	96
5- النظام الاقتصادي المختلط ومعالجة المشكلة الاقتصادية	98
5-1 مفهوم النظام الاقتصادي المختلط وأهميته	98
5-2 مبادئ النظام الاقتصادي المختلط	100
5-3 النظام الاقتصادي المختلط ومعالجة المشكلة الاقتصادية	104
6- حقيقة ونظرة النظام الإسلامي للمشكلة الاقتصادية	105
6-1 مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي	105
6-2 مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي	105
6-3 حقيقة المشكلة الإقتصادية حسب هذا النظام	107
6- 4 معالجة المشكلة الاقتصادية حسب النظام الإسلامي	109
7- أهداف النظام الاقتصادي	111
8- وظائف النظام الاقتصادي	114
قائمة المراجع	**116**

مقدمــة

لا شك أنّ علم الاقتصاد يُعد أهم فروع المعرفة الإنسانية، والمتعلق مباشرة بسلوك الإنسان الاقتصادي إزاء الموارد الإنتاجية ذات الطابع النادر والمحدود من حيث الإنتاجية لمواجهة وإشباع الحاجات الإنسانية ذات الطابع اللامحدود.

ولعله من نافلة القول أن نشير إلى أن علم الاقتصاد ما هو إلا وسيلة وأداة يستخدمها الإنسان من أجل مساعدته في تحسين وتطوير أنشطته المعيشية نحو الأفضل وتوزيع موارده الاقتصادية بشكل أمثل، كل ذلك من أجل الوصول إلى مستوى من الرفاهية الاقتصادية التي تحقق له قدرا من العيش الكريم.

هذه المطبوعة تهدف بالأساس أن تقدم إلى طلبة الجامعات والمعاهد خاصة وللقراء الكرام عامة، أهم المفاهيم الأساسية في المعرفة الاقتصادية بأسلوب راعينا فيه قدر الإمكان السهولة والتبسيط لمساعدته في فهم ما يدور حوله من ظواهر إقتصادية تمكنه من تحليل هذه الظواهر تحليلا علميا اقتصاديا صائبا.

حاولنا جاهدين أن تشمل هذه المطبوعة كل ما يتعلق بأساسيات علم الاقتصاد ليكون مرجعا كافيا لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. من أجل هذا قمنا بتقسيم المطبوعة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مدخل معرفي لعلم الاقتصاد

المحور الثاني: مدخل نظري لعلم الاقتصاد

المحور الثالث: مدخل نظامي لعلم الاقتصاد

في الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في الإلمام بأهم الجوانب المتعلقة بمقياس مدخل للاقتصاد خاصة المقررة منها وزاريا.

المحور الأول: مدخل معرفي لعلم الاقتصاد

1ـ موضـوع علـم الاقتصـاد

لم يُعرف علم الاقتصاد بإسمه الحديث إلاّ منذ القرن السابع عشر الميلادي، ولكن ذلك لا يعني أبداً غياب مادة علم الاقتصاد أو البحث فيه كأفكار اقتصادية وقوانين، ثم تطورت أدوات التحليل العلمي الخاصة به، وبالتالي تطورت المفاهيم التي وضعت للاقتصاد على مدى تاريخ الفكر الاقتصادي باختلاف بيئات علماء الاقتصاد وأزمانهم، والفلسفات التي اعتنقوها، ومناهج البحث عندهم في تحديد أولويات المشاكل التي يهتم بها علم الاقتصاد.

وينشأ العلم في المعرفة الإنسانية من تطور أوضاع ثابتة ومحددة ترتكز على قواعد نظريات عامة قابلة للتطبيق، فيطلقون عليها إسم العلم، وعلم الاقتصاد يخضع لقواعد وقوانين ونظريات معروفة وإن كانت تتسم بالديناميكية التي تتفاعل من خلالها حركة المجتمع، ومن هنا كان علم الاقتصاد من العلوم الإنسانية التي تهتم بدراسة السلوك الإنساني الذي يتسم بالتداخل، حيث لا يهتم الباحث في الاقتصاد الوضعي منها إلاّ بالسلوك الخارجي دون دراسة الدوافع والأحاسيس الداخلية للفرد، أو يهتم مثلاً بالوسائل التي تشبع الرغبات الإنسانية بغض النظر عن طبيعة هذه الرغبات أو دوافعها[1].

اشتق مصطلح علم الاقتصاد (Economics) من لفظ يوناني ويرجع تاريخيا إلى أرسطو، وهو مشتق من كلمتين يونانيتي الأصل هما (إيكوسOikos) ومعناها المنزل و (نوموس Nomos) ومعناها تدبير، وبذلك يكون معنى اللفظ اليوناني (تدبير المنزل) غير أن هذا لا يعني أن اليونانيين القدماء هم الذين أسسوا علم الاقتصاد كعلم مستقل.

2ـ تعريف علم الاقتصاد

يعرّف علم الاقتصاد بأنّه ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يدرس السلوك الانساني باعتباره علاقة بين حاجات متنوعة ووسائل نادرة ذات إستعمالات بديلة.

أي أنّ الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يدرس كيف يوظّف الأفراد والمجتمعات مواردهم الاقتصادية النادرة ذات الاستخدامات المتعددة لإنتاج مجموعة متباينة من السلع والخدمات وتوزيعها بين المواطنين للإستهلاك الحاضر أو المستقبلي وذلك لاشباع حاجاتهم ورغباتهم[2].

كذلك عُرّف علم الاقتصاد بأنّه علم تطور العلاقات الإجتماعية للإنتاج، أي العلاقات الاقتصادية بين البشر. بمعنى أنّه العلم الذي يكشف عن القوانين المهيمنة على إنتاج وتوزيع السلع المادية والخدمات في المجتمع البشري في مختلف مراحل نموه.

لكي نستطيع أن نصل إلى تعريف جامع مانع لعلم الاقتصاد، لابد أن يشتمل التعريف على عدة عناصر يمكن إيجازها على النحو التالي:

---

[1] عبد الحميد محمود البعلي، أصول الاقتصاد الإسلامي، بدون ذكر دار وسنة النشر، الكويت، ص18.

[2] المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، مقدمة في الاقتصاد، المملكة العربية السعودية، دون ذكر سنة النشر، ص02.

- يجب أن يشير التعريف إلى أنّ موضوع الدراسة الاقتصادية هو الإنسان ذو الإرادة، وأن يركز التعريف على الجانب الإنساني والإجتماعي للظاهرة الاقتصادية، حيث أنّ علم الاقتصاد هو علم إجتماعي بطبعه يهتم في المقام الأول بمشكلات الإنسان الاقتصادية والاجتماعية؛
- يجب أن يشبر التعريف إلى ظاهرة الندرة، أي عدم التكافؤ بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة، فهذه الظاهرة هي أساس المشكلة الاقتصادية ولا يعقل أن يعرّف علم دون أن يتم إبراز المشكلة الأساسية التي وجد هذا العلم بغرض مواجهتها، وإيجاد حلول ولو جزئية للقضاء عليها؛
- يجب أن يشير التعريف إلى الهدف من الدراسة الاقتصادية وهو إشباع أكبر قدر من الحاجات بما هو متاح من الموارد، مع العمل على نمو هذه الموارد بأكبر قدر ممكن من استخدام الأساليب وأدوات التحليل والسياسات والدّراسات المتقدمة لمواجهة المشكلة الاقتصادية؛
- يجب أن يشير التعريف إلى أنّ العلاقات الاقتصادية التي تتم بين أفراد المجتمع، لا بد أن تتعلق بإنتاج وتبادل وتملك واستهلاك وتوزيع السلع والخدمات. فلا يمكن أن نغفل الدور الاقتصادي الكبير الذي تقوم به الخدمات باختلاف أنواعها في إشباع الحاجات الإنسانية، وباغفالنا للخدمات دون السلع يختل كيان النشاط الاقتصادي.

من مجمل هذه العناصر نستطيع أن نستخلص تعريفا لعلم الاقتصاد، بأنّه "علم اجتماعي موضوعه الإنسان ذو الإرادة، يهدف إلى دراسة العلاقة بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة، بقصد تحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع الحاجات عن طريق الإستخدام الكفء للموارد المتاحة، والعمل على إنمائها بأقصى الطرق الممكنة، وتنظيم العلاقات الاقتصادية التي تنشأ بين أفراد المجتمع وتتعلق بإنتاج وتبادل وتوزيع السلع والخدمات"[1].

عموما لقد أطلقت عدّة تعاريف على علم الاقتصاد إلاّ أنّها كلها تهدف إلى خدمة الإنسان وتحقيق رفاهيته، لنذكر أهمها فيما يلي:

1-2 علم الاقتصاد هو علم الثروة: لقد عرّف علم الاقتصاد طبقا لهذا المحور بأنّه العلم الذي يبين لنا كيف تتكون وتوزع وتستهلك الثروات، فالثروة هي الغاية من كل نشاط اقتصادي ولا يمكن اعتبار أي نشاط بأنّه اقتصادي إلاّ اذا قدّم للانسان منافع مادية. وطبقا لهذا التعريف يكون موضوع علم الاقتصاد هو البحث في طبيعة الثروة وكل ما يتصل بها، ولم يتفق أصحاب هذا التوجه حول تحديد معنى الثروة، ففريق منهم إعتبر أن الخدمات الشخصية تدخل ضمنها وبناءا عليه اعترفوا بوجود الثروة غير المادية، وفريق آخر انتهى الى رفضها وعرّفوا بذلك علم الاقتصاد بأنه علم الرفاهية المادية.

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2016، ص30.

2-2 علم الاقتصاد هو علم الرفاهية: يرى بعض الاقتصاديين أنّ علم الاقتصاد هو الذي يسعى للوصول إلى حيازة أعظم الأرزاق بأقل الجهود الممكنة، والتي سوف يتأتى عنها تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، وهذا التصور يعرفه الأستاذ بيجو (Pegu) في كتابه (اقتصاديات الرفاهية عام 1920) علم الاقتصاد بأنّه "العلم الذي يختص بدراسة الرفاهية الاقتصادية"[1].

2-3 علم الاقتصاد علم علم الإختيارات الفعالة: أي أنّ علم الاقتصاد يتدخل فقط حينما كانت الموارد نادرة بالنسبة للحاجات، وبالنسبة لبعض الموارد كالشمس والهواء فلا يهتم بها.

وعليه يعرّفه روبنز بأنّه" العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين أهداف وحاجات متنوعة، وبين وسائل نادرة ذات استعمالات متعدّدة"[2]، أمّا الباحث ريمون بار فيقول بأنّ "النشاط الاقتصادي ماهو إلاّ إختيار يتم من أجل تلبية الحاجات، فوفقا له علم الاقتصاد يهتم بتحليل الاختيارات وترتيبها وفقا لمبدأ الأولوية في كيفية إشباعها"، ويعيب على هذا التعريف بكونه يفرض على الإنسان أن يتصرف دائما وفقا لمنطق اقتصادي.

2-4 علم الاقتصاد هو علم العلاقات الإجتماعية في إطار الإنتاج: يمكن تعريف الاقتصاد بأنّه علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية، أي العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية والخدمات. وهي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع، أي اللاّزمة لمعيشة أفراد المجتمع، معيشتهم المادية والثقافية[3].

2-5 علم الاقتصاد هو علم المبادلة: يرى الكثير من الاقتصاديين وخاصة الفرنسي "بيرو" أنّ الظاهرة الاقتصادية تقوم على المبادلة، من هنا يعرّف الاقتصاد بأنّه دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عن ما هو في حوزته ليحصل في المقابل ومن فرد آخر على ما يحتاجه، وأنّ عمليات التبادل هذه هي التي تسمح بقيام صلة بين إنتاج الأموال والسلع وإشباع الحاجات.

هذا التعريف على الرغم من أنّه يبرز عملية المبادلة في إكساب النشاط الاقتصادي للأفراد بعدا إجتماعيا إلاّ أنه يؤخذ عليه قصوره عن شمول كل التصرفات وعدم مناسبته لكافة النظم الاقتصادية التي لا تعرف المبادلة، فضلا على أنّه لا يفسر ظاهرة القيمة[4].

---

[1] محمود حسين الوادي وأخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص19.

[2] إسماعيل عبد الرحمن وحربي عريقات، مفاهيم ونظم إقتصادية (التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص24.

[3] عادل أحمد حشيش وزينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص30.

[4] عادل أحمد حشيش وزينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص28.

3ـ فروع علم الاقتصاد (أنواع التحليل الاقتصادي)

بهدف اكتشاف القوانين الاقتصادية لحل المشكلة الاقتصادية نشير بأن هناك العديد من التحليل الاقتصادي، وتختلف أنواع التحليل الاقتصادي باختلاف المؤشر أو المعيار المستخدم في التحليل، نذكر من هذه المعايير على سبيل المثال معيار حجم الوحدة الاقتصادية.

ينقسم التحليل الاقتصادي من حيث حجم الوحدة الاقتصادية إلى نوعين هما: التحليل الاقتصادي الكلي "Macroeconomics" والتحليل الاقتصادي الجزئي "Microeconomics" وهذا المصطلحان أخذا من المعنى اللاتيني، حيث تعني كلمة "Makros" الشيء الكلي في حين تعني كلمة "Mikros" الشيء الجزئي.

الشكل رقم (01): فروع علم الاقتصاد

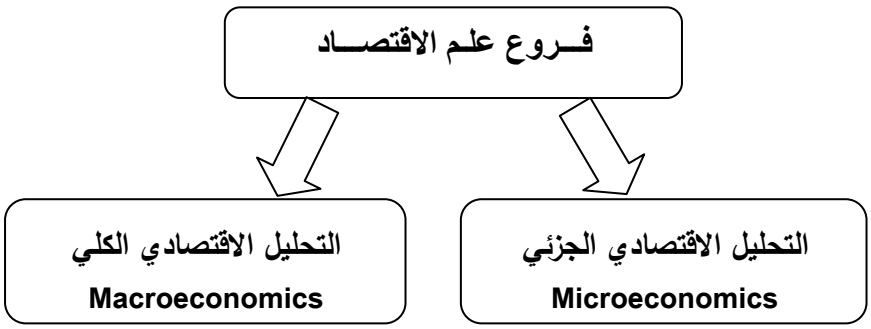

المصدر: من إعداد الباحث إنطلاقا مما سبق

أ- التحليل الاقتصادي الكلي "Macroeconomics "

يتناول التحليل الاقتصادي الكلي دراسة عمل الوحدات الاقتصادية مجتمعة كوحدة واحدة، أي على المستوى التجميعي أو الوطني ككل، فعلى سبيل المثال تتم دراسة الإنفاق الكلي لجميع الوحدات الاقتصادية المكونة لدولة ما، وكذلك إنتاجها الكلي والمستوى العام للأسعار في تلك الدولة، ومستوى البطالة فيها وهكذا، فالاقتصاد الكلي يهتم بتحليل أوجه الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومي والتجارة الخارجية للدولة، فهو يدرس مستوى الطلب والعرض الكليين والعوامل المؤثرة فيهما، كما يتناول الناتج الكلي ومحددات التشغيل وكل ما يتعلق بالاقتصاد الوطني، فالحديث عن مستويات التضخم والبطالة والناتج الوطني والأسعار في دولة ما ككل يدخل ضمن إختصاص دراسة التحليل الاقتصادي الكلي.

ب- التحليل الاقتصادي الجزئي "Microeconomics "

يتناول التحليل الاقتصادي الجزئي سلوك الوحدات الفردية – مستهلك أو منتج- والعوامل المؤثرة في القرارات الاقتصادية التي تتخذها تلك الوحدات في مجال تخصيص مواردها وتحقيق أهدافها. وهو بذلك يدرس إنفاق الفرد على سلعة معينة ومستوى المنفعة التي يمكن أن يحصل عليها في ظل إمكانياته

المحدودة. كما يتناول دراسة سلوك المنتج في تحديد أسعار السلع والخدمات التي يقدمها وجميع القرارات التجارية التي تساعده لتحقيق هدفه لتعظيم ربحه من موارده المحدودة.

فالتحليل الاقتصادي الجزئي يُعنى بسوق سلعة معينة بما يساهم في الإجابة عن تساؤلات تختص بتحديد **السعر** المناسب لتلك السلعة في السوق، كما يدرس الأسواق المختلفة التي يعمل المنتج في نسقها والكيفية أو الآلية التي يقوم من خلالها ذلك المنتج بتحديد السعر الذي يعظم **أرباحه**، كما يجيب عن تساؤلات تختص **بقرارات المستهلك** خاصة في مجال الكيفية التي يوزّع بها دخله على مجموع السلع والخدمات بما يحقق له أعظم نفع منها جميعا[1].

الجدول رقم (01): أهم الفروقات بين التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي

التحليل الاقتصادي الجزئي	التحليل الاقتصادي الكلي
يهتم بالوحدات الاقتصادية أو الأجزاء التي يتشكل من مجموعها نشاط الاقتصاد الوطني ككل.	يهتم بالسلوك الاقتصادي للمجتمع ككل ويحلل العلاقات والمتغيرات الاقتصادية الكلية.
يتناول السلوك أو النشاط الاقتصادي على المستوى الفردي، سواء على سلوك المستهلك أو على مستوى المنشأة الإنتاجية أو الفرع الاقتصادي.	يتناول السلوك الاستهلاكي الإجمالي والناتج الوطني للمجتمع ككل على مستوى الاقتصاد الوطني بأكمله.
يهتم بقضايا تشكل أسعار السلع والخدمات وقضايا الطلب والاستهلاك الفردي والعرض، وعناصر التكلفة وعناصر الإنتاج على مستوى المنشآت الفردية وأسواق السلع والخدمات.	يهدف إلى دراسة القوى والعوامل التي تؤثر على مستوى الأداء الاقتصادي الكلي، أي دراسة العوامل الاقتصادية الكلية مثل الدخل الوطني، الناتج المحلي، العمالة والركود والكساء وميزان المدفوعات ....إلخ.
يهتم بكيفية قيام الأفراد بتوزيع دخولهم ومواردهم الإقتصادية على أوجه الاستخدامات والإحتياجات، في إطار سعيهم لتحقيق أقصى درجة ممكنة من المنفعة أو الإشباع أو العائد أو الربح.	يهتم بتخصيص واستخدامات الدخل الوطني على مجالات الاستهلاك والإدخار والاستثمار، وكذلك السياسات المالية والنقدية، سعر الفائدة وسعر الصرف، حجم الصادرات والواردات ومعدلات النمو الاقتصادي.

المصدر: ثناء أبا زيد، مدخل إلى علم الاقتصاد، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018، ص08.

[1] غسان ابراهيم، المدخل إلى علم الاقتصاد (الاقتصاد السياسي وتاريخ الأفكار الاقتصادية)، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1439هـ، ص ص39-40.

4ـ علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

الاقتصاد هو علم يعالج جانبا من جوانب السلوك الانساني، ولهذا ينتمي إلى مجموعة العلوم الاجتماعية التي تتشابك وتترابط مع بعضها البعض، ويستنجد بمجموعة من العلوم الدقيقة في تحليل ظواهره، ولذلك لا يمكن للباحث في علم الاقتصاد أن يهمل الظواهر الاجتماعية والعلمية الأخرى. مما سبق يرتبط علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى، والتي من أهمها علم السياسة، علم النفس، علم التاريخ، علم الإحصاء والرياضيات وغيرها من علوم. وفيما يلي نقوم بتوضيح علاقة علم الإقتصاد ببعض العلوم الأخرى كما يلي:

علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون

يُعتبر القانون هو الإطار الذي يتم في داخله النشاط الاقتصادي، فهو يحدّد طبيعة العلاقات بين الأفراد بعضهم ببعض من جهة وبين الأفراد والدولة من جهة أخرى، وعادة يعمل علم القانون على دراسة الجوانب ذات الأهمية في الحياة الاقتصادية والعمل على تحليلها ووضع القوانين الملزمة للأفراد والمعاملات الاقتصادية فمثلا تنظيم الدولة للأسواق وفرض الرسوم، والجمارك والتدخل في تنظيم الأسواق المالية، أو حتى تحديد سعر الفائدة كل ذلك له أثر في الحياة الاقتصادية لأي مجتمع[1].

علاقة علم الاقتصاد بعلم الإجتماع

إنّ موضوع علم الاجتماع يتعلق بوصف الظواهر الاجتماعية في حركتها الكلية، أمّا الفروع الأخرى لعلم الاجتماع وما علم الاقتصاد إلاّ واحد منها، فموضوعها يتعلق بظواهر هي أولا إجتماعية ولكنها تمثل بعد ذلك جزء من الأولى، فعلم الاقتصاد يهتم بمستوى واحد من مستويات الظواهر الاجتماعية وهو المستوى المتعلق بالارتباطات المادية، ولقد إنصرف بعض الاقتصاديين لدراسة السوسيولوجية الاقتصادية والتي تعبّر عن مجمل الاعتبارات والدوافع الاجتماعية المؤثرة على التصرف الاقتصادي، إذ يؤثر الأساس الاقتصادي في تحديد طبيعة التفاعلات وبنية العلاقات الاجتماعية، كما تظهر أهمية التحولات في البنى الاجتماعية على طبيعة التفاعلات الاقتصادية، وذلك بأثر حركة مجموع المجتمع على تحول النشاط الاقتصادي لهذا الأخير.

كما تتجلى العلاقة بين العلمين وتكون أكثر وضوحا من خلال ظهور تخصص فرعي ضمن الاقتصاد هو(علم الاقتصاد الاجتماعي)، أو ضمن علم الاجتماع هو(علم الاجتماع الاقتصادي)، فالأول هو اتجاه يميل إلى تفسير المعطيات أو الظواهر الاقتصادية اعتمادا على الظواهر الاجتماعية وواقع البنية الاجتماعية[2]، أمّا الثاني فهو يزودنا بالمعرفة الضرورية الخاصة بالإطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي.

---

[1] محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص31.

[2] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص60.

علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس

يرتبط كذلك علم الاقتصاد بعلم النفس، فالاقتصاد التقليدي إنطلق أساسا من أرضية نفسية تتعلق بالأنانية، معتبرا أن التصرفات الاقتصادية تعتمد على المصلحة الشخصية وتعلق الفرد بضرورة إشباع رغباته، وهنا نجد أنّ الحاجة كأحد عناصر المشكلة الاقتصادية هي حالة نفسية بالدرجة الأولى، تحرّك الفرد للقيام بنشاطات اقتصادية لتلبيتها، كما أنّ لعدة ظواهر اقتصادية مثل الظواهر النقدية أو ظاهرة القيمة أو ظواهر التقلبات الوقتية أرضية نفسية لا يشك في صحتها.

فتأثير **الشائعة** مثلا على الحياة الاقتصادية يؤكد على صحة هذا التصور، لنفرض مثلا أن شائعة مفادها أنّ أزمة اقتصادية ستحل بالمجتمع، فترى الأفراد نتيجة هذه الشائعة يهرعون إلى البنوك لسحب ودائعهم أو لشراء الذهب، وهذا ما جرى فعلا عام 1929 عام الضائقة والأزمة الكبرى التي عرفها النظام الرأسمالي بأمريكا، فبعد الانخفاض الكبير الذي حدث في بورصة نيويورك تدافع الناس نحو صناديق البنوك لسحب ودائعهم وشراء الذهب **خوفا** من انهيار قيمة الدولار، إلاّ أنهم بعملهم هذا ساهموا مساهمة فعالة وقوية في تخفيض أسعار الدولار، إذ كثر عرضه في السوق لشراء الذهب وقل طلبه نظرا لسلسلة الانخفاضات التي كانت تصيبه من جراء هذه الأزمة[1].

علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة

من الأمور الهامة التي يجب أن يكون قادر الاقتصادي على الإلمام بها القرارات والتطورات السياسية، حيث أنّ الهدوء السياسي والاستقرار من أهم مقوّمات الانتعاش الاقتصادي في أي مجتمع، ومن المعروف أن مرد الكثير من الحروب والنزاعات الدولية أو الداخلية يكون مردها اقتصاديا، حيث أنّ عدم توفر الاستقرار السياسي يمكن أن يدفع بالاقتصاد إلى حافة الانهيار، فمن خلال السياسة تحدد الغايات التي تسعى إليها الدولة. وبالتالي يستطيع الاقتصاد أن يقدم أفضل النظم لتحقيق تلك الغايات، ويلاحظ من هذا أنه من الصعب جدا الفصل بين السياسة والاقتصاد، وخاصة أنّه إلى وقت قريب كان علم الاقتصاد يدرس تحت إسم الاقتصاد السياسي[2]، وعليه فالمحلل الاقتصادي لا يستطيع إغفال العوامل السياسية، وكذلك المحلل السياسي لا بد أن يكون ذا إلمام كامل بعلم الاقتصاد.

علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا

الجغرافيا هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الإنسان، أي كبيئة طبيعية للجنس البشري، أمّا الجغرافيا البشرية فيتعلق موضوعها بالعلاقة بين سلوك الجماعات البشرية والوسط الطبيعي والمناخي، وبما أنّ هذه البيئة هي في الواقع ولحد كبير من خلق الجماعات البشرية الماضية والحاضرة، يتمثل موضوع الدراسة في الجغرافيا البشرية في العلاقة المتبادلة بين الجماعات البشرية والبيئة وتشكيل أحدهما بواسطة الآخر.

[1] أنطوان أيوب، دروس في الاقتصاد السياسي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1965، ص ص17-18.

[2] محمد الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص27.

والنقطة التي يلتقي عندها هذين الفرعين من فروع المعرفة (الاقتصاد والجغرافيا) هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي (الوحدات الإنتاجية لهذا النشاط)، الأمر هنا يتعلق بما يسمى التحليل الإقتصادي للمكان، هنا يزوّدنا علم الجغرافيا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي، فهو يمدنا معلومات عن مصادر المواد الأولية، عن مصادر الطاقة المحركة، وعن المجتمعات السكانية (مصدر القوة العاملة بكمها وكيفها). من ناحية أخرى تساعد المعرفة النظرية الخاصة بالنشاط الاقتصادي على فهم أحد العوامل إن لم يكن أكثرها تشكيلا للوسط الجغرافي ألا وهو النشاط الاقتصادي للمجتمعات، هذه المعرفة لا يستغني عنها إذن الباحث في مجال الجغرافيا البشرية[1].

علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء و الرياضيات

إنّ غالبية المتغيرات الاقتصادية كبيرة وقابلة للقياس، والاقتصادي دائما بحاجة ملحة إلى البيانات الاحصائية والرياضية لتفسير الظواهر الاقتصادية، فأيّ دراسة اقتصادية معمقة تعتمد إلى حد كبير على الأساليب الدقيقة في جمع البيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها وتفسير النتائج[2].

يعتمد علم الاقتصاد كثيرا على دراسة بعض العلوم الأساسية، والتي من أهمها بالنسبة له الإحصاء والرياضيات، فتحتوي الكتب الاقتصادية بالضرورة على الرسوم البيانية كأدوات توضيحية كبديل عن التعبير اللفظي لظاهرة ما، مما يتطلب ضرورة الإلمام ببعض المبادئ الأساسية لعلوم الرياضيات والإحصاء.

تداخل علم الاقتصاد مع علم الرياضيات ينتج عنه ما يسمى بالاقتصاد الرياضي، وتداخل علم الاقتصاد مع الإحصاء ينتج عنه ما يسمى بالاقتصاد الإحصائي، وتداخل علم الاقتصاد مع كل من الرياضيات والاحصاء ينتج عنه ما يسمى بالاقتصاد القياسي[3].

الشكل رقم (02): التداخل بين الاقتصاد والاحصاء والرياضيات

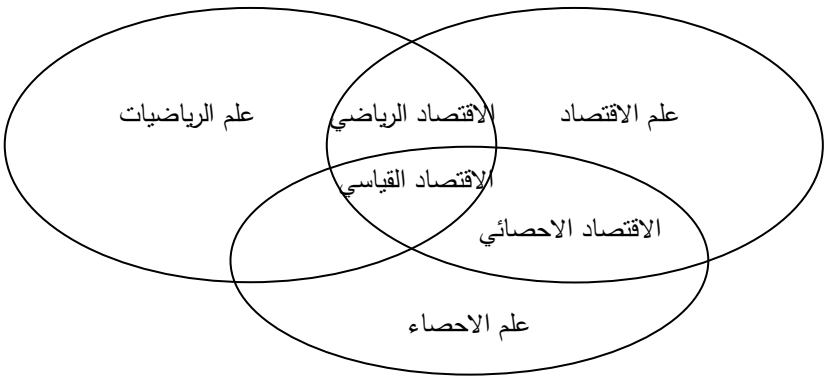

المصدر: محمد أحمد السريتي، مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص33.

[1] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي (تاريخ علم الاقتصاد السياسي)، الإسكندرية، مصر، 2011، ص40.

[2] ممدوح البدري، مبادئ الاقتصاد، بدون ذكر دار وبلد النشر، 2015، ص36.

[3] محمد أحمد السريتي، مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص32-33.

علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ

يرتبط الاقتصاد بالتاريخ لأنّ هذا الأخير يسعى لمعرفة الأحداث والوقائع وتفسيرها عبر تطورها التاريخي، في حين أنّ الاقتصاد يعمل على استكشاف وصياغة القوانين التي تحكم التفاعلات الاقتصادية، لذلك يحتاج الاقتصادي لمعرفة نتائج عمل المؤرخ، أي معرفة الإطار التاريخي والزمني للنشاط الاقتصادي لنتأكد من صحة القوانين الاقتصادية وعموميتها[1]. فالتاريخ يعتبر بمثابة المختبر التجريبي للباحث الاقتصادي الذي يسمح له بتتبع الظاهرة عبر مراحل تاريخية مختلفة ليكتشف بعدها مواطن التكرار في أسباب الظاهرة الاقتصادية ليصل في النهاية إلى التعميم ويؤسس القانون الاقتصادي، لذلك يعتبر المنهج التاريخي من أدوات وطرق التحليل التي لا يمكن أن يستغني عنها الباحث الاقتصادي.

كما أنّ المؤرخ بدوره يحتاج إلى معلومات اقتصادية، لأنها تسهل عليه جزءا من بحثه ويحتاج كذلك إلى التحليل الاقتصادي لأنّ التطورات المادية الاقتصادية للمجتمعات يمكن أن تستعمل كوسيلة تفسير لتتابع المراحل التاريخية، وهذا ما يؤكده كارل ماركس في نظرياته حول التطور التاريخي للمجتمعات، بحيث يرجع السبب في انتقال البشر من مرحلة إلى مرحلة تاريخية إلى التحول في طبيعة علاقات الإنتاج المادي، فمثلا وصول التاريخ الإنساني للمرحلة الرأسمالية ظهر نتيجة سيطرت الطبقة البورجوازية على وسائل الإنتاج مقابل خضوع الطبقة العاملة لسيطرتها، هذا الوضع سيغيّر التاريخ ويدخل البشر مرحلة تاريخية جديدة وهي الاشتراكية ثم الشيوعية نتيجة تحول علاقات الإنتاج، بحيث تصبح ملكية وسائل الإنتاج بيد الطبقة العاملة لتزول بذلك الملكية الخاصة والطبقة البورجوازية، وهكذا يتطور التاريخ البشري استنادا إلى عوامل اقتصادية مادية مرتبطة بتحول علاقات الإنتاج والملكية.

علاقة علم الاقتصاد بعلم المحاسبة

إنّ أحد الوسائل لقياس كفاءة المشروع هي الربحية التجارية وهنا تتجسد العلاقة القوية بين الاقتصاد والمحاسبة، فالمحاسب لا بد وأن يكون على معرفة بفحوى الأرقام التي يتعامل معها، والمحاسب في مشروع معين مثلا يتعامل مع أرقام التكاليف والإيرادات، حيث أنّ هناك تكاليف صريحة وتكاليف ضمنية، وأنّ هناك أنواع متعددة من التكاليف الكلية والحدية والمتوسطة وكذلك التكاليف الثابتة والمتغيرة. فالمحاسب يجب أن يكون على دراية تامة بهذه المصطلحات لكي يتجنب الوقوع في الأخطاء، وهكذا يتضح أن هناك علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد وعلم المحاسبة، فالمحاسبة أداة مهمة لدراسة كفاءة المشروع ومسيرة الاقتصاد الوطني الذي يتكون من مشروعات عديدة[2].

[1] فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي (مدخل للدراسات الاقتصادية)، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981، ص38.

[2] ممدوح البدري، مبادئ الاقتصاد، بدون ذكر دار وبلد النشر، 2015، ص36.

5ـ المشكلة الاقتصادية (The Economic Problem)

مضمون ومفهوم المشكلة الاقتصادية

يحاول كل فرد حل مشكلاته الاقتصادية بنفسه، وهو بذلك يحاول تحسين رفاهيته عن طريق استعمال الوسائل التي يملكها بشكل عقلاني وحكيم ضمن مجتمع منظم اقتصادياً. ويرتبط الأفراد في هذا المجتمع بعضهم ببعضهم الآخر اقتصادياً. فرفاهية أي فرد لا تتوقف على ما يقرره هو فحسب، بل هي مرتبطة أيضاً بقرارات الآخرين. لذلك نرى أنّ الجماعات، ولا سيما الدول تبذل قصارى جهدها لتنظيم النشاط الاقتصادي، أو وفق قواعد أقرب ما تكون إلى الصواب.

تنشأ **المشكلة الاقتصادية** عندما يصبح توافر أي مادة (المنتجات أو الموارد) غير كاف لسد جميع احتياجات الفرد والمجتمع. وتدخل في هذا النطاق جميع السلع الاقتصادية التي يزيد سعرها على الصفر، ولا يمكن الحصول عليها إلا بمبادلتها مع سلع أخرى. وبذلك يتم الانتقال من الاقتصاد الطبيعي إلى الاقتصاد التبادلي. وتنحصر **المشاكلة الاقتصادية** بصورة رئيسة بموضوع الفعالية في استخدام **الموارد أو المنتجات** النادرة، ولذلك يمكن القول أنّ علم الاقتصاد هو علم الخيارات الذي تفرضه ندرة وسائل تلبية احتياجات البشر. يمكن تحديد مجالات الخيار، ضمن عدد من المتغيرات كالاستهلاك، الإنتاج، الادخار، الاستثمار، التبادل، الابتكار، والتوزيع وغير ذلك.

يواجه الإنسان منذ أن وجد على هذا الكوكب ما أصطلح على تسميته (بالمشكلة الاقتصادية) التي يحاول علم الاقتصاد إيجاد الحلول المناسبة لها. وتتصف المشكلة الاقتصادية بالعمومية لأنها تواجه كل فرد في المجتمع المنتج أو المستهلك، وهي بنفس الوقت تواجه المجتمع في أي مرحلة من مراحل تطوره مهما كان نوع النظام الاقتصادي السائد. كما أن أركان المشكلة الاقتصادية واحدة في مختلف المجتمعات لكن طريقة حل المشكلة الاقتصادية تختلف باختلاف طبيعة التنظيم الاقتصادي للمجتمع أكان رأسمالياً أم اشتراكياً أم مختلطاً، كما تختلف طريقة الحل باختلاف نوع وكمية الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، والسبب الأساسي في ظهور المشكلة الاقتصادية في مختلف المجتمعات هو عدم قدرة المجتمع على إشباع رغباته وتأمين احتياجاته المختلفة.

فالمشكلة الاقتصادية تظل قائمة طالما كانت وسائل تلبية احتياجات ورغبات الفرد والمجتمع غير كافية، وإذا حال توفرت إمكانية تلبية وإشباع حاجات ورغبات الفرد والمجتمع في وضع ما فلن تظهر أية مشكلة اقتصادية[1].

الطبيعة بما تحتويه من موارد اقتصادية لا تكفي لتلبية احتياجات ورغبات الفرد والمجتمع، نتيجة تجدد هذه الرغبات والاحتياجات وتنوعها وتزايدها باستمرار، لأنّه كلما تم تلبية وإشباع رغبة ما ظهرت لنا

[1] غسان ابراهيم ومصطفى العبد الله الكفري، المدخل إلى علم الاقتصاد (الاقتصاد السياسي وتاريخ الفكر الاقتصادي)، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1439 هـ، ص ص34-35.

احتياجات ورغبات جديدة بسبب تطور الفرد والمجتمع، وتظهر المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع عندما نجد أنّ عناصر الإنتاج من طبيعة ورأسمال وأيدٍ عاملة لا تتوفر بشكل يؤدي إلى إشباع جميع احتياجات ورغبات الأفراد والمجتمع، وقد يبدو للبعض أنّ عناصر الإنتاج كثيرة جداً في المجتمعات التي وصلت إلى درجة عالية من الرفاه الاقتصادي، لكن تنوع وتنامي احتياجات الفرد والمجتمع التي لا يقابلها موارد تؤدي إلى إشباعها وتلبيتها، يؤدي إلى ظهور المشكلة الاقتصادية، فكلما تم إشباع وتلبية احتياجات و رغبات محددة ظهرت احتياجات ورغبات جديدة للفرد والمجتمع، وهذا يوضّح لنا أنّ الأمر نسبي وليس مطلقاً.

جوانب (أركان) المشكلة الاقتصادية

يواجه المجتمع المشكلة الاقتصادية عندما يكون غير قادر على إشباع كل إحتياجاته البشرية غير المحدودة بسبب ندرة الموارد المتاحة ذات الاستخدامات البديلة، وهذه المشكلة تواجه كافة المجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة، سواء كانت رأسمالية أو إشتراكية. عموما يمكن التمييز بين ثلاثة جوانب للمشكلة الإقتصادية.

– **الموارد النادرة (المحدودة):** تتكون موارد أي مجتمع من الموارد الطبيعية (الأراضي، الغابات، المعادن ....) وكذلك الموارد البشرية أو القوى العاملة سواء كان المجهود الذي تقوم به مجهود جسماني أو عقلي، يضاف إلى ذلك ما يمتلكه المجتمع من الوسائل التي تستخدم في الإنتاج مثل الأدوات والمعدات والآلات والمباني (رأس المال)، ويطلق الإقتصاديون على هذه الموارد إصطلاح (عوامل الإنتاج) أو (عناصر الإنتاج) لأنها تستخدم في إنتاج الأشياء التي يحتاجها المجتمع.

والأشياء التي يتم إنتاجها إمّا السلع (أشياء مادية مثل السيارات، الأحذية) أو (خدمات التعليم، الخدمة الطبية، خدمة المواصلات....) وكلاهما يحقق نفع أو إشباع للإحتياجات.

ويطلق على عملية خلق السلع والخدمات إصطلاح (الإنتاج) بينما يطلق لإصطلاح (الإستهلاك) على عملية إستخدامها في إشباع الإحتياجات[1].

قد تكون سلعة ما متوفرة بكمية أكبر بكثير من سلعة ثانية، لكن حاجة الأفراد والمجتمع للسلعة الأولى أكبر بكثير من حاجته للسلعة الثانية، مثال ذلك: الغذاء متوفر بكميات أكثر من اليورانيوم لكن احتياجات الأفراد والمجتمع للغذاء أكبر بكثير من احتياجات المجتمع لليورانيوم، وبذلك لا يملك المجتمع كميات من الغذاء تؤمن احتياجات المجتمع من هذه السلعة بكاملها.

يملك المستهلك من حيث الواقع دخلاً محدوداً يتيح له الحصول على كميات وأنواع محدودة من السلع لتلبية احتياجاته وإرضاء رغباته. فإذا كان المستهلك يتصف بالعقلانية والرشادة، وهذا ما يتصف به عادة

[1] أحمد محمد مندور، مقدمة في الإقتصاد، بدون ذكر دار النشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص19.

بحكم غريزته ولكن بدرجات متفاوتة، فإنّه سيختار مجموعة من السلع والأشياء التي تلبي إحتياجاته وترضـي رغباته أكثر من غيرها. وبذلك تكون مشكلة المستهلك الاقتصادية هي الحصول على الحد الأعلى من الرضى وتلبية الرغبات بالاستناد إلى دخل معين محدود.

يلاحظ أنّ الموارد في المجتمع تكون نادرة، بمعنى أنّ الكميات المتاحة منها تكون غير كافية أو ملائمة لإشباع كل الإحتياجات البشرية من السلع والخدمات، وإنما تنتج فقط نسبة صغيرة من هذه السلع والخدمات، أي أنّ الندرة في الموارد ليست ندرة مطلقة وإنما هي ندرة نسبية أي بالنسبة لما هو مطلوب لإشباع كل الإحتياجات البشرية، وتشكل الندرة النسبية في الموارد أهم أسباب وجود المشكلة الإقتصادية.

- **الإحتياجات البشرية غير المحدودة:** يحتاج الأفراد في أي مجتمع إلى العديد من السلع والخدمات منها ما هو ضروري أو أساسي لإشباع الإحتياجات البيولوجية أو الغريزية (الحاجة إلى الغذاء، الملبس، المسكن....) ومنها ما هو أكثر من هذا الحد الأدنى. فالإنسان في سعي دائم للحصول على أنواع عديدة من السلع والخدمات لجعل الحياة أكثر بهجة أو رفاهية.

ومن الطبيعي أن تتفاوت أنواع السلع والخدمات المطلوبة من مجتمع إلى آخر، حيث تتحدّد بأذواق الأفراد في المجتمع، الدين، التقاليد الإجتماعية، الفلسفة السائدة وطبيعة المناخ.

ويساعد على زيادة الإحتياجات في المجتمع عامل التقليد والمحاكاة، أي تقليد أفراد المجتمع لنماذج أو أنماط الإستهلاك السائدة في مجتمعات أخرى، ويسهم في ذلك التقدم الهائل في وسائل المواصلات والإتصالات.

تتزايد الإحتياجات في المجتمع بمرور الزمن نتيجة للتزايد في السكان فضلا عن التقدم العلمي أو التقدم المادي الذي تحققه البشرية، فلدينا الآن العديد من السلع والخدمات التي لم يسمع بها أجدادنا من قبل، ويبدو أنّ اليوم الذي سنقول فيه كفى (أمر بعيد المنال) فسرعان ما تتولد الرغبة في إشباع حاجة جديدة بمجرد إشباع الحاجات القديمة[1].

- **الاختيار (السلم التفضيلي):** عندما تكون الموارد الاقتصادية والمنتجات بأنواعها غير كافية لإشباع حاجات المجتمع، أي نادرة نسبيا يتحتم على الفرد أن يقوم بعملية الاختيار ويحدّد السلع التي يحتاجها ويريد إشباعها وفقا لأهميتها النسبية. فيضع على رأس الأولويات والاحتياجات والرغبات التي يريد إشباعها بالدرجة الأولى ثم الثانية، وهكذا.. وهذا الترتيب **(السلم التفضيلي)** يشكل ضرورة بالنسبة لكل فرد وفقا لإمكانياته المختلفة **(الدخل)** ووفقا لنظرته إلى المنفعة التي يحصل عليها من كل منتج حسب درجة الحاجة له، حيث لا تسمح إمكانياته المحدودة بإشباع جميع احتياجاته فهو يلجأ إذا إلى إشباع ما هو ضروري أولا، ومن ثم يلجأ إلى إشباع الحاجات الأخرى الأقل أهمية ثم الأقل وهكذا.

[1] أحمد محمد مندور، مقدمة في الإقتصاد، بدون ذكر دار النشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص21.

كذلك الأمر بالنسبة للمجتمع، حيث أنّ الموارد الاقتصادية محدودة وحاجات المجتمع متعددة فتظهر هنا مشكلة الاختيار، أي كيف يتم استخدام الموارد الاقتصادية المذكورة. هل يستخدمها في تأمين السلع الاستهلاكية التي تلبي حاجات المواطنين بشكل مباشر أو يلجأ إلى استخدامها لإنتاج وسائل الإنتاج التي تستعمل فيما بعد لإنتاج السلع الاستهلاكية. فالموضوع يتعلق بالإشباع المباشر للحاجات أو الإشباع غير المباشر عن طريق إنتاج وسائل الإنتاج أو أن يقوم بتوزيع هذه الموارد على التوازي فتستخدم لتأمين السلع الاستهلاكية وإنتاج وسائل الإنتاج بما يتفق وإستراتيجية التنمية التي يعتمدها ومستوى التطور في هذا المجتمع. فالمجتمع يقوم بعملية مفاضلة في تأمين احتياجاته واحتياجات الأفراد استنادا إلى إمكانياته وموارده الاقتصادية معتمدا مبدأ الاستخدام الأمثل للموارد، بحيث تؤدي إلى إشباع أفضل للحاجات.

وفي كلا المستويين (**الفرد أو المجتمع**) تقود عملية الاختيار المذكورة إلى عملية **التضحية** أي أنّ الفرد أو المجتمع عندما يقرّر إشباع رغبة معينة وإعطاءها الأولوية يضطر للتنازل عن إشباع حاجة أخرى. فالفرد عندما يقرر إشباع الحاجات الضرورية يتنازل عن إشباع رغباته الكمالية ولو مؤقتا، وكذلك الأمر بالنسبة للمجتمع، فهو عندما يوجه موارده الاقتصادية ذات الاستعمالات البديلة لإنتاج عدد من السلع يؤجل إنتاج سلع أخرى يحتاجها المجتمع إلى وقت لاحق. فالأرض الزراعية مثلا عندما تزرع بمحصول معين يؤجل زرع محصول آخر إلى وقت لاحق وفقا لأهمية الموارد الزراعية المحدد في سلم الأولويات. وهذا يسمى (السلم التفصيلي).

الشكل رقم (03) : المشكلة الاقتصادية

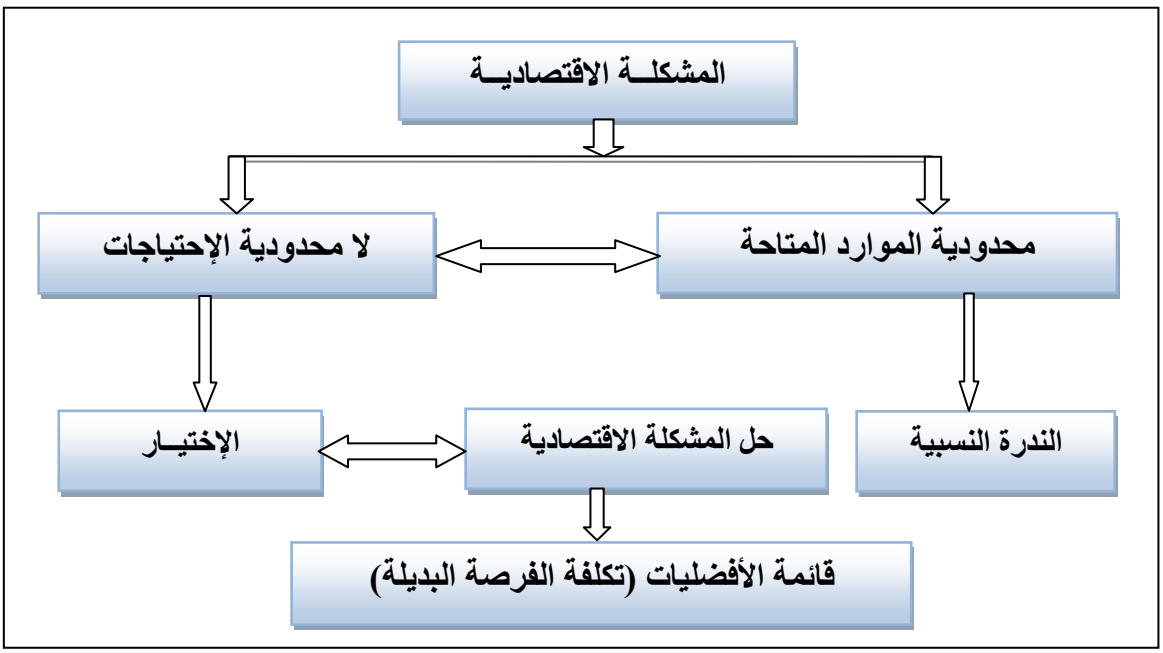

المصدر: غسان ابراهيم ومصطفى العبد الله الكفري، المدخل إلى علم الاقتصاد (الاقتصاد السياسي وتاريخ الفكر الاقتصادي)، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1439 هـ، ص38.

عناصر المشكلة الاقتصادية

لتفهم حقيقة المشكلة الاقتصادية، لا بد من معرفة التساؤلات الأربعة التي يجب على كل إقتصاد أن يجيب عليها بغض النظر عن هيكله وطبيعته والفكر الاقتصادي السائد رأسماليا أو اشتراكيا، متقدّما أو ناميا، زراعيا أو صناعيا. وهذه التساؤلات هي:

- ماذا ننتج: ماهي السلع والخدمات التي يجب إنتاجها؟

تتحدد الإجابة على هذا السؤال وفقا للرغبات وإحتياجات الأفراد وما هو الأفضل والأنسب لاحتياجات الأفراد، ولكن يلاحظ إذا قرر المجتمع أن ينتج سلعا ما فهذا يعني انخفاض إنتاج المجتمع من سلع أخرى وذلك بسبب محدودية الموارد. فالمجتمع يضع في إعتباره عند الإجابة على هذا السؤال احتياجات الأفراد والموارد المتاحة، هل يستخدم كافة الموارد في نوعية من السلع على حساب سلع أخرى ويتم استيراد السلع الأخرى، وهل سيتم استخدام كافة الموارد الطبيعية المتوافرة في المجتمع والتوسع فيها لخدمة الجيل الحالي على حساب الأجيال في المستقبل، وهكذا يحاول المجتمع أن يوفق بين هذين الإعتبارين احتياجات الأفراد والموارد المتاحة، والاجابة على هذا السؤال تختلف من المجتمع الاشتراكي عن المجتمع الرأسمالي، فالمجتمع الرأسمالي يجيب عن هذا السؤال الأفراد سواء مستهلكين أم منتجين، فالمنتجين يتوجهون لإنتاج السلع التي يقبل عليها الأفراد وتحقق أرباحا جيدة لهم وتتناسب مع الموارد المتاحة. أمّا في الدول التي تنتهج النظام الاشتراكي يجيب عن هذا السؤال سلطة التخطيط المركزي، ويرتبط بهذا السؤال بعد الإجابة عليه وتحديد وتحديد نوعية السلع التي يتم إنتاجها سؤال آخر هو الكميات التي سيتم إنتاجها[1].

كيف ننتج: ماهي الوسائل أو الطرق التي يتم بها إنتاج السلع والخدمات التي تقرر إنتاجها؟

يمكن القول بصفة عامة، أنّه يوجد أكثر من طريقة فنية ممكنة لإنتاج حجم معين من السلعة، على سبيل المثال يمكن إنتاج كمية معينة من سلعة زراعية باستخدام مساحات صغيرة من الأرض وكميات أكبر من الأسمدة والعمال والآلات، أو استخدام مساحات كبيرة من الأرض وكميات أقل من الأسمدة والعمال والآلات.

ويراعى أن نتجنب استخدام الوسائل أقل كفاءة، ويقال أنّ الإنتاج غير كفء عندما يكون من الممكن إعادة تخصيص أو استخدام الموارد وتغيير طريقة الإنتاج، بحيث يمكن إنتاج حجم أكبر على الأقل من سلعة معينة دون إنتاج كميات أقل من سلعة أخرى، وسوف يؤدي إستخدام طرق إنتاج أقل كفائة في استخدام الموارد إلى إختيار نقاط أو توليفات من السلع تقع داخل منحنى إمكانيات الإنتاج، وسوف يكون ممكنا في هذه الحالة إنتاج كميات أكبر من إحدى السلعتين أو كليهما باستخدام طرق إنتاج أكثر كفاءة والإنتقال إلى نقطة أخرى على المنحنى[2].

[1] نجلاء محمد إبراهيم بكر، مبادئ الاقتصاد، القاهرة، مصر، 2000، ص ص24-25.

[2] أحمد محمد مندور، مقدمة في الاقتصاد، الإسكندرية، مصر، 2004، ص26.

لمن ننتج: كيف يوزع أو يخصص عرض السلع أو الإنتاج بين أفراد المجتمع؟

هذا السؤال يتطلب التوصل إلى الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين منه، وعدالة توزيع الناتج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، وإنّما أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في عملية الإنتاج نفسها.

كما يتعلق هذا السؤال بقضية التوزيع وما يرتبط بها من قضايا اجتماعية تتمثل في مدى عدالة التوزيع، أي توزيع الناتج على أفراد المجتمع، وتختلف إجابة المجتمع على هذا السؤال حسب المنهج الاقتصادي المتبع، فالدول الرأسمالية تعطي وتوزع السلع والإنتاج على الفرد القادر على دفع قيمة وسعر السلعة والذي يتوقف بدوره على مدى مساهمته في العملية الإنتاجية، أمّا الدول الإشتراكية فيتم توزيع الناتج وفق معايير أخرى من خلال السلطة المركزية[1].

كيف نضمن النمو الاقتصادي؟

يعني ذلك ضمان عملية النمو الاقتصادي وهذا من خلال استمرار العملية الإنتاجية والتي تزداد وتيرتها بسبب تزايد وتيرة النمو الديموغرافي والتطور الحضاري، ممّا يستدعي إستخدام أمثل للطرق والوسائل التي تضمن على المدى الطويل نموا متزايدا في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لمقابلة حاجات المجتمع المتزايدة[2].

ويمكن القول بأنّ المشكلات السابقة التي تم طرحها قد قادت إلى عدد من التظريات يمكن توضيحها على النحو التالي:

المشكلة الأولى (ماذا ننتج؟): قادت إلى نشوء نظرية الأسعار

المشكلة الثانية (كيف ننتج؟): قادت إلى تحليل نظرية الإنتاج

المشكلة الثالثة (لمن ننتج؟): قادت إلى ظهور نظرية التوزيع

المشكلة الرابعة (كيف نضمن النمو الاقتصادي؟): تشكل محور نظريات النمو الاقتصادية.

نستخلص من الأسئلة السابقة (المشكلات) أنّ كل مجتمع يحدد برامجه الاقتصادية على ضوء المعايير التالية:

- تحديد إحتياجات المجتمع من السلع والخدمات حسب أهميتها ومراعاة أولويات التفضيل الجماعي؛
- الإستخدام الأمثل والكامل للموارد الاقتصادية؛
- توخي العدالة النسبية في توزيع الناتج النهائي؛
- تحقيق معدّلات مناسبة في النمو الاقتصادي وتحفيز عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية.

[1] نجلاء محمد إبراهيم بكر، مبادئ الاقتصاد، القاهرة، مصر، 2000، ص 26.

[2] محمود حسين الوادي وأخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص23.

6. منحنى إمكانيات الإنتاج

إنّ مشكلة الندرة تتطلب منّا العمل نحو استخدام الموارد الاقتصادية النادرة استخداما أكثر كفاءة، وذلك من أجل إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات الإنسانية اللامتناهية. وعلى الرغم من إستخدام هذا المبدأ، وبالتالي التوصل إلى مستوى التوظيف الكامل في الإنتاج وتحقيق الكفاءة الإنتاجية، إلاّ أنّ الاقتصاد لا يستطيع أن يستمر في إنتاج كميات متزايدة من السلع والخدمات المختلفة إلى مالانهاية. وهذا بالطبع يعني أن الاقتصاد يعتمد على الموارد الإنتاجية المستخدمة والمتوفرة لديه، ولا يستطيع تجاوز الطاقة الإنتاجية القصوى المتاحة له. ويمكن شرح هذه الفكرة باستخدام ما يسمى بـ "منحنى إمكانيات الإنتاج" أو (Production Possibilitiers Frontier-PPF) والذي يوضّح أقصى كمية يمكن إنتاجها من السلع والخدمات المختلفة في الاقتصاد، وذلك باستخدام الموارد الإنتاجية المتوفرة. يعتمد منحنى إمكانيات الإنتاج على الإفتراضات التالية[1]:

-الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل، ويعني هذا الافتراض أنّ جميع عناصر الإنتاج المتوفرة مستخدمة استخداما أمثلا، ولا توجد هناك أي عناصر إنتاجية معطلة؛

-ثبات كمية عناصر الإنتاج في الاقتصاد، بحيث لا يمكن زيادة عدد أو حجم أو كميات عناصر الإنتاج المتوافرة في الاقتصاد؛

-ثبات المستوى التقني، ويعني هذا الافتراض استبعاد أي تطور تقني أو فني؛

-وجود سلعتين، حيث نفترض أن الاقتصاد يقوم بإنتاج سلعتين فقط، تتمثل الأولى في سلعة استهلاكية يتم استهلاكها مباشرة، بينما تمثل السلعة الأخرى سلعة رأسمالية، والتي تستخدم في عملية إنتاج سلع وخدمات أخرى (كجهاز إنتاجي معين أو آلة إنتاجية معينة).

إنّ الافتراضات السابقة توضّح أنّ الكميات التي يستطيع الاقتصاد إنتاجها هي كميات محدودة، وهذا يعني في حال استخدام جميع عناصر الإنتاج المتاحة- مستوى التوظيف الكامل- وطبقا للمستوى التقني المتوفر، فإنّ الاقتصاد يستطيع إنتاج أقصى كمية ممكنة من السلع والخدمات. ولتوضيح هذه الفكرة نقوم باستخدام جدول إمكانيات الإنتاج (الجدول رقم 02).

لنفترض أنّ اقتصاد يقوم بإنتاج سلعتين فقط، أسلحة (W) ومواد غذائية (F)، وذلك باستخدام جميع عناصر الإنتاج المتوفرة ومستوى تقنية معين، والجدول الموالي يوضّح الكميات التي يمكن إنتاجها من السلعتين .

[1] ممدوح البدري، مبادئ الاقتصاد، بدون ذكر دار النشر وبلد النشر، 2015، ص ص41-42.

الجدول رقم (02): إمكانيات الإنتاج من السلعتين (W) و (F).

الاختيار أو التوزيع	السلعة w	السلعة F
A	0	36
B	1	35
C	2	33
D	3	30
E	4	26
F	5	21
G	6	15
H	7	08
I	8	00

يوضّح جدول إمكانيات الإنتاج اختيارات متعددة لإنتاج السلعتين (W) و (F)، وذلك عندما يتم استخدام جميع عناصر الإنتاج المتاحة والمستوى التقني المتوفر. فعلى سبيل المثال فإن الإختيار A يعبر عن ذلك المستوى الإنتاجي الذي يتم فيه إنتاج (36) وحدة من المواد الغذائية ولا شيئ من الأسلحة، وهذا يعني بالطبع أن جميع الموارد والطاقات الإنتاجية موجهة بالكامل إلى إنتاج السلعة (F)، في حين لا توجد هناك عناصر إنتاجية موظفة في إنتاج السلعة الأخرى (W)، وبالمقارنة فإن الإختيار الأخير (I) يوضح حالة مغايرة تماما، حيث يقوم الاقتصاد بتوجيه جميع طاقاته الإنتاجية لإنتاج السلعة (W) فقط. حيث يقوم بإنتاج 8 وحدات منها في حين لا يتم إنتاج أي وحدة من السلعة الأخرى. أما بالنسبة للتوزيعات الإنتاجية الأخرى والتي تقع بين التوزيع (A) والتوزيع (I) فتوضح المستويات المختلفة التي يتم فيها إنتاج كميات معينة من السلعتين. فالتوزيع (B) يتضمن إنتاج (35) وحدة منالسلعة (F) ووحدة واحدة من السلعة (W)، أما عند التوزيع (H) فإن الاقتصاد يقوم بإنتاج (07) وحدات من السلعة (W) و (08) وحدات من السلعة (F).

وبسبب مشكلة الندرة، فإنّ زيادة الإنتاج من إحدى السلعتين لابد وأن يكون على حساب الكمية المنتجة من السلعة الأخرى. أي أنّ هناك تضحية وتكلفة فرصة بديلة يتم احتسابها. فعندما كانت جميع الطاقات والموارد الاقتصادية موجهة بالكامل نحو إنتاج السلعة (F)، أي عند إختيار التوزيع (A) تضمن ذلك إنتاج (36) وحدة من السلعة (F) ولا شيئ من السلعة (W). ولكن إذا قرر الاقتصاد البدء بإنتاج الوحدة الأولى من السلعة (W) أي تم إختيار التوزيع (B)، كان ذلك على حساب إنتاج كميات أقل من السلعة (F)، حيث يتم إنتاج (35) وحدة منها. وإذا قرّر الاقتصاد الاستمرار في زيادة الإنتاج من السلعة

(W) إلى إنتاج وحدتين، أي الإختيار (C) فإن ذلك سيكون على حساب إنتاج السلعة (F) حيث تنخفض الكمية المنتجة من (35) إلى (33) وحدة.

إنّ الإنتقال من توزيع إلى توزيع أخر يتضمن أيضا تقديم تضحية، وبالتالي تكلفة فرصة بديلة. فالانتقال من التوزيع (A) إلى التوزيع (B)، أي زيادة إنتاج السلعة (W) بوحدة واحدة كان على حساب التضحية بوحدة واحدة من السلعة (F). أمّا تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج الوحدة الإضافية الثانية من السلعة (W)، أي التوزيع (C) فتعادل وحدتين من السلعة (F) وهكذا. ويوضّح الجدول (رقم 03) مقدار التضحية المقدمة.

الجدول رقم (03): إمكانيات إنتاج السلعتين وتكلفة الفرصة البديلة

الاختيار أو التوزيع	السلعة (W)	السلعة (F)	مقدار التضحية
A	0	36	--
B	1	35	1
C	2	33	2
D	3	30	3
E	4	26	4
F	5	21	5
G	6	15	6
H	7	08	7
I	8	00	8

يوضّح القانون التالي كيفية احتساب تكلفة الفرصة البديلة:

$$\frac{\text{مقدار التغير في السلعة (F)}}{\text{مقدار التغير في السلعة (W)}}$$

يمكن استخدام البيانات الموجودة في الجدول رقم (03) وذلك من أجل التوصل إلى منحنى إمكانيات الإنتاج، حيث نقوم بقياس السلعة الأولى (W) على المحور السيني والسلعة الأخرى (F) على المحور الصادي.

تجدر الملاحظة هنا أنّه وباستخدام الطاقة الإنتاجية القصوى للاقتصاد، أي باستخدام جميع عناصر الإنتاج المتاحة والمستوى التقني المتوفر، فإنّ أقصى كمية يمكن إنتاجها هي النقاط الواقعة على منحنى إمكانيات الإنتاج كالنقاط (A , B, C, D, K, I) ويمكن تعريف هذه النقاط بأنها نقاط إنتاج أمثل، حيث تمثل هذه التوزيعات المختلفة أقصى كمية يمكن إنتاجها من السلعتين.

الشكل رقم (04): منحنى إمكانيات الإنتاج

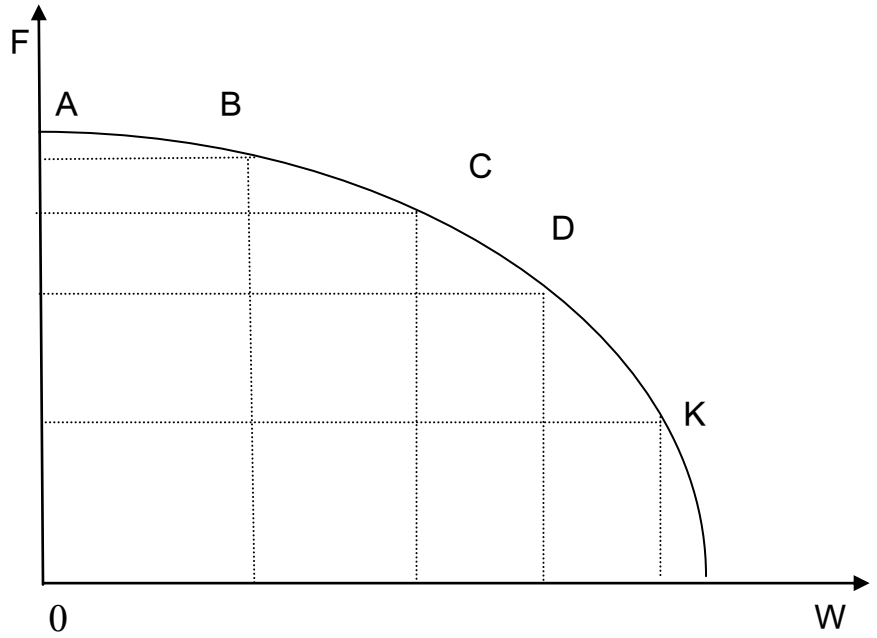

المصدر: ممدوح البدري، مبادئ الاقتصاد، بدون ذكر دار النشر وبلد النشر، 2015، ص46.

7ـ مفهوم الحاجة والسلعة

الحاجة الانسانية

من المعروف أنّ الحاجات الإنسانية متعددة ولا متنامية ولكل إنسان احتياجاته من السلع والخدمات كما أنّ للمجتمع احتياجاته. والتنوع والتنامي في الحاجات الإنسانية يفيد أنّ تعدد كميات ما يحتاج إليه الإنسان من السلع والخدمات وتزايدها، كما يعني تنامي هذه الاحتياجات وتجددها مع مّر الزمن.

علم الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في سلوك الإنسان المتعلق باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لتلبية وإشباع الاحتياجات والرغبات الإنسانية اللاّمتنامية، أي سلوك الإنسان المتعلق بإنتاج وتبادل وتوزيع واستهلاك الخيرات المادية في المجتمع.

يشعر الإنسان الذي يعيش في مجتمع ما وفي مرحلة معينة من التطور التاريخي، بحاجته إلى أشياء مختلفة. فهو يحتاج إلى المأكل والملبس والمأوى، وأشياء عديدة أخرى. وبعض هذه الحاجات Needs طبيعي وضروري لا بد من إشباعه للمحافظة على الحياة، أمّا بعضها الآخر فينشأ عن حقيقة كون الناس يعيشون بشكل جماعي "المجتمع"، وتقرره مجموعة من العوامل المعقدة التي تكوّن ما يسمى "الثقافة" لمجتمع معين. وقد تكون حاجات الإنسان فردية Individual أو جماعية Collective. (وعلى الرغم من أن الحاجات الإنسانية مستمدة أصلاً من الضرورة الحياتية، تكون ناتجة عن وجود المجتمع ومتكيفة حسب مرحلة التطور التي بلغها ذلك المجتمع).

الحاجة هي الشعور بضرورة الحصول على شيء ما غير متاح، والاحتياج هو المحور الذي تدور عليه جميع الأمور الاقتصادية، وبسببه يقوم الإنسان بالعمل والإنتاج. والشعور بالحاجة ليس مختصاً بالإنسان وحده بل أنه يشمل كل ذي حياة في هذا العالم كالنبات والحيوان. والحاجات البشرية متنوعة لدرجة يصعب حصرها، ومع ذلك يمكن تصنيفها حسب موقعها من تلبية الطباع البشرية إلى حاجات مادية وحاجات أدبية (فكرية)[1].

وبذلك تكون الحاجة عبارة عن إحدى الضروارت الطبيعية والاجتماعية اللازمة لاستمرار الحياة المادية للإنسان. (هي الشعور الغريزي أو العقلي الذي يدفع الإنسان إلى إحراز ما لا غنى عنه من الأشياء، إمّا لأجل بقاء حياته وإمّا لحفظ صحته وإمّا لاستكمال أسباب أمنه وسعادته، سواء أكان ذلك الشعور ناشئاً عن الرغبة أم منبعثاً عن الضرورة).

يحتاج الإنسان في حياته اليومية إلى عدد كبير من الحاجات منها ما هو ضروري لاستمرار حياته، عندما يشعر بالحاجة إلى الغذاء، أو لحفظ حياته من عوامل الطبيعة عندما يشعر بحاجته للمأوى، أو لحماية صحته من تأثير الحر والبرد ويدرأ عنه الأمراض والآلام. بالإضافة إلى حاجات أخرى للدفاع عن النفس والحصول على أسباب الراحة والسعادة وهي ما تسمى الحاجات الفكرية والثقافية وغيرها مما قضت به تطوارت الحياة المدنية، وهي دائماً في تزايد مستمر ولا تقف عند حد، لذلك لا توجد حدود للحاجات الإنسانية. فإذا أشبع الإنسان حاجة معينة فسرعان ما تظهر حاجة أخرى.

تلبية حاجة واحدة للإنسان قد تحتاج إلى أكثر من سلعة واحدة (إذا أراد الإنسان الكتابة يحتاج إلى الورق والحبر والقلم)، لذلك تكون السلع متكاملة في بعض الأحيان لإشباع حاجة الإنسان.

إذا أحس الإنسان بألم الجوع، يسعى إلى إشباع هذه الحاجة عن طريق ما يتوصل إلى إنتاجه من مواد غذائية، وكذلك الإحساس بألم الحر والبرد يدعوه إلى البحث عن الملبس والمأوى، وبتقدم الإنسان تزيد رغباته، ويسعى الإنسان جاهدا إلى تخفيف هذه الألام وذلك عن طريق ما يوجد لديه من موارد.

هذا الإحساس بالألم أو الشعور بالحرمان هو في الأساس حالة نفسية، قد ترجع إلى عوامل داخلية تتعلق بطبيعة الإنسان البيولوجية كما في حالة الإحساس بألم الجوع، وقد ترجع إلى عوامل خارجية مكتسبة من التطور الحضاري للانسان كما في حالة الإحساس بألم الرغبة في قراءة كتاب أو مشاهدة مسلسل تلفزيوني.

ولا يكفي مجرد الإحساس بهذا الألم عند الاقتصاديين، بل لابد من توافر عناصر أخرى حتى تصبح هذه الحاجة تشكل أحد عنصري المشكلة الاقتصادية، تكمن هذه العناصر فيما يلي:

[1] غسان ابراهيم ومصطفى العبد الله الكفري، المدخل إلى علم الاقتصاد (الاقتصاد السياسي وتاريخ الفكر الاقتصادي)، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1439 هـ، ص26.

– معرفة وسيلة للتخفيف من حدة هذا الألم أو القضاء عليه، حتى ولو لم تكن متوافرة، إذ أنه يكفي أن تكون معروفة، وأن يكون في مقدور الانسان بما هو متاح له من وسائل المعرفة أن ينتجها، فالإحساس بألم الجوع نعرف وسيلة إشباعه وهي ما يتوفر لنا من سلع غذائية وما نستطيع إنتاجه منها في المستقبل.

– لابد أن تكون هناك رغبة لدى الإنسان في أن يستخدم هذه الوسيلة للتخفيف من الاحساس بالألم أو القضاء عليه، فإحساس الشخص بألم المرض، يجب أن يصحبه مجموعة من الوسائل ما يخفف عنه هذا المرض "الدواء" إلاّ أنه إذا كان الإنسان ليس لديه تصميم على عدم استخدام هذه الوسائل، فإنّه لا يمكننا القول في هذه الحالة بوجود حاجة إلى هذا الدواء[1].

– لا بد أن تتصف وسيلة الإشباع لهذه الحاجة بالطابع الاقتصادي، أي أنّ الحصول على هذه الوسيلة سواء أكانت سلعة أو خدمة إنما يتم باستخدام موارد نادرة، فالحاجة إلى التنفس تخلق إحساسا بألم، وذلك عن طريق الهواء، ومع ذلك فإنّ الحاجة إلى التنفس لا تثير اهتمام الاقتصاديين لأن وسيلة إشباعها وهو الهواء لا تعد موردا نادرا، ولكنها تعد حاجة في حالة إذا كانت تتمثل في الحاجة إلى تنفس الهواء النقي.

خصائص الحاجة الإنسانية

تتميز الحاجات الإنسانية بعدة خصائص يمكن أن نوجزها على النحو الموالي[2]:

قابلية الحاجات للإشباع: لا يمكن للإنسان إشباع كافة حاجاته، حيث أنّ الحاجات تتصف بأنّها متعددة، وتتزايد مع تطور الإنسان وتقدمه على نحو يفوق الموارد المتاحة، لأنّ الأمر يختلف بالنظر إلى حاجة واحدة. فالحاجة إلى الماء أو إلى الخبز، الإنسان يستطيع اشباعها بصورة وقتية، ولا يحتاج في وقت معين إلاّ بقدر محدود منها، وقد تتجدد الحاجة للماء وللغذاء بعد فترة، إلاّ أنها في كل مرة تكون أيضا قابلة للإشباع، إذن الحاجة متجددة بقدر ما هي متزايدة في العدد والنوع.

– **قابلية الحاجات للإنقسام:** ويقصد بذلك أنّ الإحساس بالألم الذي يتولد عن الحاجة يمكن التخفيف عنه تدريجيا بزيادة كمية السلع والخدمات التي تستخدم في إشباع هذه الحاجة، فالحاجة إلى الطعام يمكن إشباعها جزئيا عن طريق تناول بعض الطعام وليس كل الطعام لإزالة الجوع تماما، وتتوقف قابلية الحاجة للانقسام على قابلية وسائل إشباع الحاجة نفسها إلى الإنقسام، أو على تنوع هذه الوسائل من حيث جودتها.

– **قابلية الحاجات للقياس:** الحاجة لا يمكن قياسها كميا لعدم وجود وحدات قياس كما في الظواهر الطبيعية، المسافات يمكن قياسها باستخدام الكيلومتر، والأوزان يمكن قياسها بالكيلوغرام، ولكن يمكن أن نقيس الحاجات من حيث درجة حدتها، فالحاجة إلى الطعام اليوم قد تكون أكثر حدة من الحاجة إلى الطعام بالأمس ويمكن القول بأنّ الحاجة إلى الطعام أشد حدة من الحاجة إلى الملبس.

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2016، ص ص51–52.

[2] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص ص53–54.

- **قابلية الحاجات لأن تحل محل بعضها البعض:** يمكن للحاجات أن تحل محل بعضها البعض، فالحاجة إلى المزيد من التعليم قد تغني الفرد عن الحاجة إلى الجري وراء جميع أنواع الثروة، وهذا يتوقف على توافر السلع البديلة فيمكن أن يتوافر البروتين في سلعة كالفول لرخص ثمنه، وهو بذلك يغني عن البروتين المتوافر في اللحوم البيضاء والحمراء والتي تتميز بغلاء ثمنها وعدم استطاعة كل أفراد المجتمع في الحصول عليها.

وتحتل خاصية الاستبدال أهمية كبرى لدى الاقتصاديين، إذ أنها لا تمكن المحتكرين المغالاة في الأسعار، كما أنّها أحد العوامل الأساسية التي يتوقف عليها مقدار إستجابة الطلب لتغيرات الأثمان، وهذا يساعد السلطات النقدية والاقتصادية في تحديد كثير من القرارات في مجالات عديدة كالضرائب وأسعار التصدير.

- **الحاجات قد تكون مكملة لبعضها البعض:** هناك حاجات عديدة يكمل بعضها البعض الآخر، فالحاجة إلى الشاي يكملها الحاجة إلى السكر، والحاجة إلى الغذاء تعد مكملة للحاجة إلى الملبس، والحاجة إلى العمل تعد مكملة للحاجة إلى وسائل التسلية والترفيه.

السلعة الاقتصادية

من الملاحظ أنّ الموارد أو الأشياء التي تستخدم في إشباع الحاجة قد تكون مادية كالطعام، والملابس، والسيارة وهذه تسمى سلعاً. وقد تكون غير مادية كخدمة الطبيب أو المحامي أو المهندس...الخ، وهذه تسمى خدمات. ومعنى ذلك أنّ وسائل إشباع الحاجات هي كل السلع والخدمات التي تحقق ذلك الإشباع. هناك عدّة تقسيمات للسلع منها[1]:

- السلع الحرة والسلع الاقتصادية

أ- السلع الحرة: هي السلع التي تتواجد في الطبيعة بشكل يفوق الحاجة إليها، وبالتالي لا يوجد ما يدعو لبذل جهد لإنتاجها أو دفع مقابل (ثمن) للحصول عليها مثل الهواء أو أشعة الشمس...الخ.

فالكميات المتاحة من هذه الأشياء تفي لإشباع حاجات جميع الأفراد، ومن ثم لا تثير هذه الأشياء أية مشكلة اقتصادية، وعليه فإنّها تخرج من نطاق دراسة الاقتصاد.

ب- السلع الاقتصادية: وهي السلع التي لا تتواجد في الطبيعة بالكميات التي تكفي لإشباع الحاجة إليها أو لا توجد بالصورة المناسبة أو في المكان المناسب. وبالتالي لابد للإنسان من أن يبذل جهدا للحصول عليها أو لجعلها بالصورة أو في المكان الملائم لإشباع الحاجة، وبالتالي لابد وأن يكون هناك مقابل (ثمن) للحصول عليها مثل الطعام والملابس والسيارة...الخ. وهذه السلع هي موضوع الدّراسات الاقتصادية.

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص13-14.

- السلع الإستهلاكية والسلع الإنتاجية

أ- السلع الإستهلاكية: هي السلع التي تستخدم في إشباع الحاجات البشرية بصورة مباشرة مثل الطعام والملابس...الخ. وتنقسم إلى نوعين:

• سلع إستهلاكية غير معمرة: وهي تستخدم في إشباع الحاجة الإنسانية مرة واحدة، حيث تفنى بمجرد الاستخدام كالغذاء، أو تستخدم في إشباع الحاجة الإنسانية عددا قليلا من المرات كالملابس.

• سلع إستهلاكية معمرة: وهي السلع التي تعطي منفعتها على مدى فترة من الزمن مثل السيارة أو الثلاجة أو الغسالة...الخ.

ب- السلع الإنتاجية: هي التي تستخدم في إشباع الحاجة الإنسانية بطريقة غير مباشرة، أي عن طريق استخدامها في إنتاج سلع وخدمات تستخدم في إشباع الحاجة الإنسانية، وتنقسم السلع الإنتاجية إلى:

• سلع وسيطة: كالجلود والحديد والإسمنت حيث تستخدم في إنتاج المنتجات الجلدية أو المساكن، و هذا النوع من السلع الإنتاجية يدخل بكامل قيمته في تكاليف السلعة النهائية.

• سلع رأسمالية: كالآلات والمعدات، حيث لا تستهلك مباشرة بل يستهلك ما تساهم في إنتاجه من سلع، و هذا النوع من المنتجات لا يدخل بكامل قيمته في السلعة النهائية.

- السلع المتكاملة والسلع المتنافسة

أ- السلع المتكاملة: يُقال لسلعتين (y,x) أنهما متكاملتان إذا كان لابد من إستخدامها معا في إشباع نفس الحاجة، مثل الشاي والسكر أو الثلاجة والكهرباء...الخ، فالسلع السابقة لا بد وأن تستخدم معا في إشباع حاجة معينة.

ب- السلع المتنافسة أو البديلة: يقال لسلعتين (y,x) أنهما بديلتان إذا كان يمكن إستخدام أي منهما في إشباع نفس الحاجة، ومثال ذلك الشاي والقهوة حيث يمكن استخدام أي منهما في إشباع الحاجة إلى مشروب ساخن. ومن الأمثلة الأخرى الأقمشة القطنية والأقمشة الصوفية...الخ، وتختلف درجة كمال هذه العلاقة البديلة حسب درجة السهولة التي يمكن بها إحلال سلعة محل الأخرى في إشباع الحاجة.

- السلع الضرورية والسلع الكمالية

أ- السلع الضرورية: هي التي تشبع حاجة ملحة لدى الفرد أو المجتمع ولا يمكن الإستغناء عنها بسهولة مثل الطعام أو الملابس أو السكن...الخ.

ب- السلع الكمالية: هي التي تشبع حاجة أقل إلحاحا لدى الفرد أو المجتمع، وبالتالي فإن المستهلكين لا يقومون بشرائها إلاّ عند مستوى مرتفع نسبيا من الدخل، وبعد أن يكونوا قد أشبعوا كل أو معظم حاجاتهم الملحة.

أمّا الخدمات فشأنها شأن السلع، يمكن أن تنقسم أو تبوب إلى مجموعة من التقسيمات. فالخدمات يمكن أن تقسم بين خدمات حرة وخدمات اقتصادية، وإن كان هذا التقسيم غير ذي أهمية، لأن ما يمكن أن

نعتبره خدمات حرة محدود للغاية (وقد يكون من أهم الخدمات الحرة تلك التي تقدمها ربة البيت لأسرتها، وإن كان بعض الاقتصاديين يعتبرون أنّ هذه الخدمات، على الرّغم من عدم وجود ثمن مقابل لها، إلاّ أنّه يمكن أن تحتسب قيمة معينة لها تعادل ما يمكن أن يدفع للغير مقابل هذه الخدمة).

كما أنّ الخدمات يمكن أن تقسّم إلى خدمات إستهلاكية وخدمات إنتاجية، فخدمة الحلاق تعتبر خدمة إستهلاكية لأنّها تشبع حاجة مباشرة في نفس الإنسان، في حين أنّ خدمة المهندس أو الطبيب البيطري تعتبر خدمات إنتاجية لأنّها تشبع الحاجات البشرية بطريقة غير مباشرة، عن طريق ما تسهم به في إنتاج سلع أو خدمات أخرى.

8ـ استخدام وتطبيق علم الاقتصاد

يُعتبر علم الاقتصاد أحد أهم فروع العلوم الاجتماعية، لكونه يدرس سلوكات الأفراد في سعيهم لتلبية حاجاتها ورغباتهم إنطلاقا من الموارد النادرة، أي يقوم بالأساس على دراسة ومعالجة المشكلة الاقتصادية الموجودة مع وجود الإنسان ذاته، فهو يهتم بدراسة الاختيارات التي يقوم بها الناس، لذا يعتبر الفرد وحدة التحليل في علم الاقتصاد، وعلى ذلك الأساس تطورت النظرية الاقتصادية من الافتراضات الأساسية حول الكيفية التي يسلكها الإنسان كفرد في مواجهة مشكلة الندرة من ناحية، وفي إستجابته للتغيرات التي تواجهه من ناحية أخرى[1].

لهذا فإنّ هذا العلم يبحث في كل المواضيع التي تتعلق بهذه المشكلة، بمختلف فروعها وأشكالها، فهو يدرس المشكلة الاقتصادية على المستوى الفردي وعلى مستوى الكيانات الجماعية كالمؤسسات، وعلى مستوى المجتمع والعلاقات الدولية.

لقد برزت العديد من المجالات والتطبيقات الخاصة بعلم الاقتصاد، التي تسعى في مجملها إلى معالجة القضايا الاقتصادية الكبرى للإنسان وما يتعلق بها، ومن بين أهم تطبيقات علم الاقتصاد نجد:
موضوع التنمية والنمو الاقتصادي، الدخل الفردي، التوازن والاستقرار الاقتصادي، توازن ميزانية الدولة، توازن ميزان المدفوعات، الاقتصاد البيئي، الاقتصاد القياسي، الاقتصاد السياسي، توازن الأسواق، توازن المنتج والمستهلك، معالجة الأزمات الاقتصادية، الاقتصاد النقدي، المؤسسة الاقتصادية، إضافة إلى الاقتصاد الإلكتروني واقتصاد المعرفة.

يعتمد علم الاقتصاد على مجموعة من الأدوات منها :
– تكلفة الفرصة البديلة: والتي تساعدنا على فهم طريقة الاختيار التي يتبعها الأشخاص عند مواجهة عدة بدائل، فاختيار شيء ما يعني التنازل عن أشياء أخرى، كان من الممكن أن يقع الاختيار عليها،

[1] قلش عبد الله، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم إقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2021/2020، ص48.

وبالتالي فإنّ تكلفة الفرصة البديلة هي التضحية باختيار ذي القيمة الأعلى كنتيجة لإختيار بديل ما، وقد اعتبرت ذلك العائد المضحى به نتيجة لعدم استخدام الموارد بدلا من تلك التي استخدمت في إنتاج سلعة أو خدمة ما[1]، ويختلف مفهومها على حسب المستويات الذي تدرس فيها، بالنسبة للمستهلك والمنتج والمجتمع، مثل اختيار سلعة ما هي أقل منفعة من سعة أخرى، أو شراء آلة إنتاجية أقل جودة من آلة أخرى.

– منحنى إمكانات الإنتاج: يبين منحنى إمكانات الإنتاج أكبر كمية يمكن إنتاجها من منتجين باستخدام كمية ثابتة من الموارد، أو هو المنحنى الذي يبين كل التوليفات الممكنة من الإنتاج الذي يمكن تحقيقه بافتراض ما يلي:

–استخدام كمية محدودة من الموارد المتاحة؛

–الاستخدام الكامل والكفء لهذه الموارد؛

–مستوى معين من المعرفة التكنولوجية.

[1] طارق عبد الفتاح الشريعي، مبادئ علم الاقتصاد، مؤسسة حورس للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006، ص141.

المحور الثاني: مدخل نظري لعلم الاقتصاد

1ـ نشـاط الإنتـاج (Production)

1.1 مفهـوم الإنتـاج

يُعدّ الإنتاج من أهم مراحل النشاط الاقتصادي، فمن دونه لا يمكن إشباع الحاجات الإنسانية، إذ تتوقف القدرة على إشباع الحاجات المتعددة والمتجددة لأفراد المجتمع على حجم الإنتاج من السلع والخدمات.

يعني الإنتاج بالمفهوم التقليدي خلق السلعة من خلال إستعمال عناصر الإنتاج المتاحة، أمّا الإنتاج في المفهوم الحديث فيتمثل في خلق المنفعة أو إضافة منفعة جديدة، والمنفعة تقاس بحجم الإشباع الذي تحققه السلعة أو الخدمة. وهناك عدة أشكال للمنافع التي تحققها السلع والخدمات لعل أهمها[1]:

- **المنفعة المكانية:** تتحقق هذه المنفعة من خلال نقل السلع من مكان لا تتحقق فيه منفعة إلى مكان آخر تتحقق فيه منفعة كبيرة دون تغيير شكل السلعة.
- **المنفعة الشكلية:** تتحقق هذه المنفعة من خلال إجراء عمليات تحويلية على شكل المادة لتصبح قادرة على تحقيق إشباع معين، مثل تحويل أخشاب الأشجار من الغابات إلى طاولات.
- **المنفعة الزمانية:** وتتحقق أو تزداد هذه المنفعة من خلال تخزين بعض المواد عندما لا يكون هناك حاجة لاستعمالها إلى وقت استعمالها، ومن الأمثلة على ذلك الموز يقطف ويخزن حتى ينضج.
- **المنفعة التملكية:** وهي التي تتحقق من خلال القيام بعمليات التبادل بين أطراف معينة.

2.1 حسـاب الإنتـاج

هناك عدّة أنواع من النواتج تصادفها المؤسسة والدولة يمكن الإشارة إليها فيما يلي[2]:

- **الناتج الكلي:** يمثل الكمية المنتجة من السلعة خلال العملية الإنتاجية.
- **الناتج المتوسط:** يعبّر عن متوسط إنتاج الوحدة من عنصر الإنتاج المتغير، ويمكن الحصول عليه بقسمة كمية الناتج الكلي على عدد الوحدات المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير في إنتاجها ويحسب بالعلاقة: الناتج المتوسط/ كمية المورد.

- **الناتج الحدّي:** عبارة عن مقدار التغير في الناتج الكلي الناجم عن إستخدام وحدة إضافية من عنصر إنتاجي متغير، بمعنى آخر هو التغير في الإنتاج نسبة للتغير في عنصر الإنتاج.

- **الناتج الوطني والدخل الوطني:** يعرّف الدخل الوطني على أنّه مجموع العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج من المواطنين مقابل استخدام هذه العناصر في إنتاج السلع والخدمات سواء كان ذلك داخل الوطن أو خارجه خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، أما الناتج الوطني فهو عبارة عن مجموع الناتج للاقتصاد من السلع والخدمات النهائية مقوّما بسعر السّوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

---

[1] بوشنافة أحمد ولعلمي فاطمة، مدخل إلى الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص ص155-156.

[2] غادة صالح، مبادئ الاقتصاد، دار الوفاء للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008، ص62.

3.1 عناصر الإنتاج (عوامل الإنتاج)

الإنتاج شأنه شأن أي عملية تتطلب توافر عناصر معينة لإجرائها، وهناك العديد من الاتجاهات في الاقتصاد الوضعي حيال عناصر الإنتاج، وأشهر هذه الإتجاهات وأكثرها قبولا هو التصنيف الرباعي لعناصر الإنتاج ممثلا في العمل والأرض ورأس المال والتنظيم[1].

- العمل (Labor)

العمل هو فعل ونشاط، إضافة إلى كونه علاقة مزدوجة بين الإنسان والطبيعة من جهة، وبين الإنسان والإنسان من جهة أخرى، (علاقة العامل بالرأسمالي، أو علاقة العمال فيما بينهم).

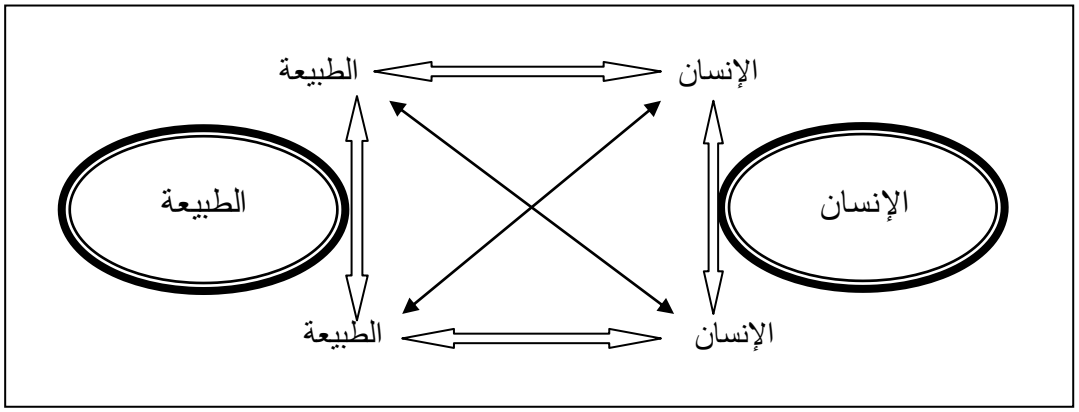

العمل هو كل نشاط يبذله الإنسان عن وعي وإرادة، ويشعر بالألم حين يبذله بهدف خلق المنافع وبقصد إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات، وهذا هو العائد أو الكسب من العمل. يتضح من هذا المعنى أن هنلك ثلاثة عناصر رئيسية للعمل من الناحية الاقتصادية وهي[2]:

أ- الجهد والنشاط الواعي والإرادي للإنسان: وهذا ما يجعله قابلاً للقياس الاقتصادي على أساس أن النفقة أو التضحية التي يتحملها من يقوم بالعمل والعائد منه.

ب- أن يكون هذا الجهد مصحوباً بالمشقة والعنَتْ، وإن ترتب عليه الإحساس بالراحة والسعادة بعد ذلك. وقد تكون هذه المشقة وهذا العنت في شكل جسماني عضلي أو عصبي، أو في شكل معنوي نفسي يحس به العامل حين يقوم بالعمل.

ج- العمل بالمعنى الاقتصادي الدقيق لا بد أن يؤدي إلى إنتاج سلع وخدمات تساهم في إشباع الحاجات، فالإنتاجية أو إنتاج الأموال هي إحدى الخواص الأساسية للعمل الاقتصادي، ومن ثم فهي تعني قدرة العمل على إحداث التغيرات التي تجعل الأشياء صالحة لإشباع الحاجات، وهو ما أصطلح عليه الاقتصاديون المعاصرون من أن العمل المنتج هو خلق أو زيادة المنفعة، على عكس ما كان يراه الطبيعيون من قصر ذلك على العمل الزراعي وحده، وغيره من الأعمال الأخرى عقيمة وغير

[1] شوقي أحمد دنيا، المدخل الحديث إلى علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص127.

[2] عبد الحميد محمود البعلي، أصول الاقتصاد الاسلامي، الكويت، بدون ذكر سنة النشر، ص ص92-93.

منتجة، وعكس ما كان يراه آدم سميث ومن بعده كارل ماركس من قصر ذلك على الإنتاج المادي دون الخدمات.

العمل كعنصر من عناصر الإنتاج يتميز بعدد من الخصائص الاقتصادية من أهمها ما يلي:

أ- صعوبة تحديد نفقة إنتاج العمل: فالحصول على عمل من نوع معين يتطلب تربية وتعليماً وتدريباً للفرد، وما ينفق على كل ذلك يصعب حسابه بدقة، لذلك فإنّ نفقة الإنتاج لا تدخل بصورة فعالة في تحديد ثمن قوة العمل في الأسواق التي تطلب فيها، مثل ما يحدث بالنسبة لعناصر الإنتاج الأخرى كالأرض ورأس المال.

ب- عدم استجابة عرض العمل للطلب عليه في بعض الأحيان: فالعمل ليس كأي سلعة أخرى يمكن إنتاجها عند الطلب بسهولة، وما يترتب على ذلك من انعكاسه على الأجور، وكيفية تحديدها، وعلى ضرورة التخطيط طويل الأجل بالنسبة للقوى العاملة، حتى يأتي المعروض منها ملائماً للطلب عليها.

ج- الصعوبات التي تواجه قدرة العمل على التنقل بالنظر إلى عناصر الإنتاج الأخرى: ترجع هذه الصعوبات إلى القيم والعادات السائدة أحياناً، وارتباط العامل ببيئته وأهله وإلى الموانع القانونية والسياسية وما يترتب على ذلك من تفاوت في الأجور.

د- يبقى أن نذكر أنّ من أهم خصائص العمل أن يصدر عن إنسان، أو يمثل جهد إنسان له من المشاعر والأحاسيس والكرامة الإنسانية ما يميزه عن غيره من عناصر الإنتاج، وإن كانت تدخل في التحليل الاجتماعي أكثر منها في نطاق التحليل الاقتصادي، ويكفي أنّ هذا الجهد صادر عن الإنسان الذي يسعى كل نشاط اقتصادي إلى إشباع حاجاته.

الأرض Land (الطبيعية)

يقصد بالطبيعة بوصفها أحد عوامل الإنتاج، الموارد والقوى كلها التي يجدها الإنسان من دون جهد من جانبه، أي هبات الطبيعة جميعها التي لم يوجدها عمل إنساني سابق ولا حاضر والتي تمكن الإنسان من إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها لإشباع حاجاته من الأرض والمناجم والغابات ومصائد الأسماك ومساقط الماء....إلخ.

المقصود بالأرض هو كل الموارد الطبيعية التي تدخل في العملية الإنتاجية دون أن يكون للإنسان أي دخل في إيجادها.

تعرّف الأرض في المفهوم الاقتصادي بأنّها كل الأراضي الزراعية، والغابات والمراعي والمسطحات المائية من الأنهار والبحار والمحيطات، وما فيها من موارد حيوانية ونباتية ومعدنية وغير ذلك، وكذلك ما يحويه جوفها من معادن، مناجم، نفط والغلاف الجوي للأرض[1].

[1] سيد صادق الشرخات، الموارد الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاسلامي، مكتبة مؤمن قريش، بيروت، لبنان، 2014، ص207.

وتتمتع الأرض عن غيرها من عوامل الإنتاج بعدد من الخصائص من أهمها[1]:

– أنّها في الأصل بالمعنى العام من خلق الله سبحانه وتعالى وهذا ما يعبّر عنه الاقتصاديون بقولهم أن الأرض هبة الطبيعة. والأرض محدودة المساحة ومن ثم يؤثر هذا في سعرها بالزيادة كلما زاد الطلب عليها على نحو أكثر من تأثير تغير الطلب في أسعار السلع الأخرى التي يمكن زيادة عرضها.

ويذكر الاقتصاديون أنّ تطور المجتمعات ونمو السكان وتقدم الصناعة لا بد أن يؤدي إلى زيادة مستمرة في الطلب على الأرض ونظراً لثبات عرض الأرض فإن ثمنها وإيجارها يتجهان نحو الزيادة باستمرار وهذا يعكس خاصية الثبات النسبي لكمية هذا العنصر الإنتاجي. ولعل هذه الخاصية وما ترتب عليها من آثار اقتصادية هي التي دعت الكثيرين من علماء الاقتصاد إلى دراسة ظاهرة "ريع الأرض" ووضع النظريات المختلفة له.

– عدم تجانس الأرض كمورد طبيعي فهي متنوعة الخصوبة والموقع وما يترتب على ذلك من أهمية ترتيبها ترتيباً تنازلياً بحسب مقدار ما تحقق من فائض ومن ثم وضع حد مميز للفصل بين ما يجب استغلاله اقتصادياً منها وما لا يجب بحسب مقدار ما تحققه وحداتها من فائض . وكذلك الأمر عند بحث توزيع وحدات الأرض غير المتجانسة التي تقرر استخدامها بين الإستعمالات المختلفة.

هذا ولموقع الأرض تأثير هام في قيمة الأرض فهناك الأرض القريبة من الأسواق التجارية ومن وسائل المواصلات والمخصصة للبناء وهكذا تظهر أهمية موقع الأرض من الناحية الاقتصادية لعدم إمكان نقلها.

– تفاوت توزيع الثروات الطبيعية بين الدول وتفاوت أهميتها بتغيير الأساليب الفنية للإنتاج والتقدم التكنولوجي المعاصر. فالدول البترولية أصبحت أكثر قوة من الناحية الاقتصادية من الدولة المالكة للفحم مثلاً وهكذا.

يطلق على عائد عنصر الأرض مصطلح "الريع"، بالنسبة للشخص العادي فإن كلمة ريع تعني عادة إيجار الأرض، أو ايجار الشقة السكنية، أما في الاقتصاد الريع يأخذ معنى آخر، حيث يعني الدخل الذي يحصل عليه مالكو عنصر الأرض (الموارد الطبيعية) التي تتميز بأنها متوفرة بكميات محدودة وثابتة.

يرتبط مفهوم الريع تاريخيا بالاقتصادي المعروف دافيد ريكاردو، فقد إفترض ريكاردوا أن مساحة الأرض محدودة، وأنه لا يوجد لهذه الأرض أي استخدام سوى إنتاج الذرة (الذي كان يمثل المنتج الزراعي الرئيسي حينذاك)، بحيث أنه لا يوجد استخدام آخر للأرض، فإن أصحاب تلك الأرض يمكن أن يقبلوا أي مبلغ يحصلون عليه مهكا كان ضئيلا، وإذا كان الطلب المتزايد على الأرض يجعل أصحابها يحصلون على مبالغ مرتفعة، فإن هذه المبالغ تعتبر فائضا لأنها تزيد عما يمكن أن يقبل به أصحاب تلك الأرض لإبقائها في إستخدامها الحالي. وهكذا ارتبط مفهوم الريع في الاقتصاد بمفهوم الفائض، وأصبح الريع يعني

[1] عبد الحميد محمود البعلي، أصول الاقتصاد الاسلامي، الكويت، بدون ذكر دار وسنة النشر، ص96.

المبالغ الفائضة التي يحصل عليها عنصر الإنتاج زيادة عما يجب أن يدفع للاحتفاظ به في استخدامه الحالي. وينطبق هذا الكلام على باقي عناصر الإنتاج الأخرى[1].

رأس المال (Capital)

- تعريف رأس المال

المفهوم القانوني: رأس المال في العرف القانوني مجموعة الحقوق التي تكون لشخص على مجموعة من الأموال، كحق الدائنية أو حق الملكية أو حق المساهم في شركة المساهمة، فكل مساهم يملك جزءا من رأس المال وجزءا من الأرباح . يتضح من خلال ذلك أن رأس المال القانوني يستمد وجوده من تنظيم قانوني يسمح بقيام الحقوق على الأموال بطريق مباشر أو غير مباشر. ويسمح رأس المال القانوني لصاحبه بالحصول على دخل بدون عمل.

المفهوم المحاسبي: رأس المال في العرف المحاسبي هو مجموع القيم النقدية لأصول المشروع مطروحا منها حقوق الغير على هذه الأصول.

المفهوم الاقتصادي: رأس المال في العرف الاقتصادي هو عبارة عن مجموع الأموال المادية التي تستخدم في الإنتاج لزيادة إنتاجية العمل الإنساني، أو هي الثروة التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى. ويعبر عن هذه الثروة بمجموع السلع الموجودة في المجتمع في لحظة معينة.

ويعبّر عادة عن رأس المال الاقتصادي برأس المال العيني أو الفني، وفكرة رأس المال الفني فكرة عامة تعرفها جميع النظم الاقتصادية. أما رأس المال القانوني فيعترف به للأفراد في النظم التي تقر حق الملكية الفردية للموارد الإنتاجية بينما يعترف به للجماعة في النظام الإشتراكي[2].

لا يُعد رأس المال عنصرا مستقلا، بل هو في الواقع نشأ نتيجة تفاعل عنصري الطبيعة والعمل، فالآلات والمعدات هي في الواقع عبارة عن سلع، تعاون في إنتاجها كل من الفكر الإنساني وموارد الطبيعة لإيجادها وجعلها في متناول أفراد المجتمع.

كما يعرّف رأس المال بأنه الثروة التي أنتجت في الماضي ولا تستهلك مباشرة ولكن كي تستخدم في إنتاج ثروة جديدة أخرى.

أي أنّ السلع الرأسمالية تشبع حاجات إستهلاكية بشكل غير مباشر وذلك بعكس السلع الإستهلاكية التي تشبع الحاجات الاستهلاكية بشكل مباشر.

ورأس المال بهذا المعنى يشمل كل أداة أو مادة تستعمل في الإنتاج بخلاف الأرض والعمل، أيّا كانت طبيعة هذه الأداة، لذلك لا يشمل رأس المال الأدوات والآلات والمعدات الإنتاجية المختلفة والمباني والمنشآت فقط، بل أيضا يشمل الفحم الحجري والبترول الذين يستخدمان في العملية الإنتاجية وقودا في

[1] ثناء أبا زيد، مدخل إلى علم الاقتصاد، منشورات الجامعة الإفتراضية السورية، سوريا، 2018، ص107.

[2] مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص ص144-145.

المصانع، أو القطن الخام الذي تصنع منه المنسوجات، وكذلك السلع الوسيطة التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى وهي السلع التي تعتبر نصف مصنوعة، مثل خيوط الغزل القطنية والصوفية[1].

– **أقسام رأس المال:** يمكن تقسيم رأس المال انطلاقا من عدة إعتبارات إلى[2]:

– من حيث الشكل: يقسم رأس المال هنا إلى:

أ – رأس المال النقدي وهو الذي يتخذ شكل النقود والأسهم والسندات.

ب – رأس المال العيني وهو يشكل الأصول الثابتة من آلات ومباني تستخدم في عملية الإنتاج.

– من حيث الغرض: يمكن تقسيم رأس المال من حيث الغرض الذي يكون من أجله إلى:

أ– رأس مال إنتاجي وهو الذي يتمثل في الآلات والمنشآت والمواد، ويقوم بدور أساسي في العملية الإنتاجية.

ب– رأس مال إيرادي وهو الذي يأخذ صورة الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات للإكتتاب.

– من حيث طبيعة استعماله: يمكن تقسيم رأس المال إلى:

أ– رأس مال ثابت وهو رأس المال الإنتاجي الذي يشمل جميع الأصول الثابتة كالألات المستخدمة في العملية الإنتاجية، والتي تستخدم لفترات طويلة وتستهلك تدريجيا مع الزمن بسبب هذا الاستخدام.

ب– رأس مال متداول: وهو ذلك النوع من الأصول التي تنتهي منفعتها الإقتصادية بمجرد استخدامها في العملية الإنتاجية، ويشمل هذا النوع المواد الخام ونصف مصنعة التي تدخل في العملية الإنتاجية وتساهم في إنتاج السلع.

وترجع التفرقة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتداول إلى آدم سميث، حيث عرف رأس المال الثابت بأنّه رأس المال الذي يعطي دخلا بخروجه من الذمة المالية لصاحبه. فالماشية التي تخصص لاستغلال الأرض الزراعية تعتبر من عناصر رأس المال الثابت، بينما تعتبر الماشية التي تباع في الأسواق من رأس المال المتداول. وهذا المعيار إن صلح أساسا لإجراء تفرقة قانونية بين العقار بالتخصص وبين المنقول فإنّه لا يصلح لإجراء تفرقة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتداول.

– من حيث الملكية: يمكن تقسيم رأس المال من حيث الملكية إلى:

أ– رأس المال الخاص وهو رأس المال الذي تعود ملكيته إلى فرد، أو عدة أفراد، أو لشركة مساهمة أو لهيئات خاصة.

ب– رأس المال العام وهو الذي يكون مملوكا للدولة بكامله، كأن تتملك الحكومة رأس مال بعض المنشآت الصناعية أو التجارية أو منشآت المرافق العامة.

ج– رأس المال المشترك كمشاركة القطاعين العام والخاص في إمتلاك بعض المؤسسات الاقتصادية.

---

[1] ثناء أبا زيد، مدخل إلى علم الاقتصاد، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018، ص 104.

[2] ثناء أبا زيد، مدخل إلى علم الاقتصاد، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018، ص ص105–106.

– من حيث طبيعة تكوينه: يمكن تقسيم رأس المال حسب طبيعة تكوينه إلى:

أ– رأس مال مادي وهو رأس مال يأخذ شكلا ماديا ملموسا، ويمكن لصابه التصرف فيه (كالآلات والمواد الخام والمواد نصف مصنعة).

ب– رأس مال غير مادي ويتمثل في المواهب البشرية التي تساهم في الإبتكار والتجديد ودفع عجلة الإنتاج إلى الأمام.

– من حيث المصدر: يمكن تقسيم رأس المال هنا إلى:

أ– رأس مال وطني وهو الذي يكون مصدره مدخرات أبناء الوطن..

ب– رأس مال أجنبي وهو الذي يكون مصدره دولة أجنبية أو أفراد أو مؤسسات أجنبية.

ج– رأس مال مختلط ويجمع بين المدخرات الوطنية والأجنبية.

إذا كان سعر الفائدة السائد في السوق هو 8%، فهذا يعني أن من يودع مبلغ 10000 دينار جزائري سيحصل بعد سنة على 800 دينار جزائري والتي تمثل الزيادة النقدية للمبلغ المستثمر، ولكن المستثمر لا يهمه المبلغ النقدي الذي حصل عليه بقدر ما يهمه كمية السلع والخدمات التي يشتريها بـ 800 دينار جزائري أي يهمه القيمة الحقيقية للمبلغ. وبمعنى آخر يهمه سعر الفائدة الحقيقي الذي يقيس العائد على الاستثمار معبّر عنه بكمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها، أي أنّ سعر الفائدة الحقيقي يأخذ بعين الاعتبار التغيرات في معدّلات التضخم.

التنظيم (Enterprise)

حتى يمكن للإنتاج أن يبدأ لا بد من تجميع عناصره وإعدادها للعمل وتحمل المخاطر. هذا الدور في الاقتصاد الحديث يقوم به المنظم entrepreneur وهذه الوظيفة من الأهمية بحيث يرى الاقتصاديون أنها ترقى لأن تكون عاملاً من عوامل الإنتاج، وإن كان المنظم وهو يقوم بهذا الجهد إنما يدخل في عنصر العمل من الوجهة الاقتصادية، ولكن من وظيفته الأساسية وهي اتخاذ القرارات فيما يتعلق باستخدام الأرض والعمل ورأس المال، وتحديد العلاقة بينهما، والتنسيق أيضاً، ومن ثم تقع عليه مسؤولية التنظيم الداخلي والخارجي للمنشأة، وكذلك مسؤولية الإدارة، وهو في كل ذلك يتحمل المخاطرة Risk وهذا من أهم ما يميز المنظم.

فهو الذي يتحمل مخاطر الإنتاج وخاصة تلك المخاطر التي لا يمكن حسابها لعدم خضوعها لقانون المتوسطات، وتعتمد فقط على حاسة وحساسية القدرة على التنبؤ دون إخضاعه للاحتمالات الرياضية، ومن ثم توجد دائماً درجة من عدم التأكد، وهذه تتضمن مخاطرة يجب أن يتحملها المنظم الذي يتخذ قرار ماذا ننتج؟[1].

[1] عبد الحميد محمود البعلي، أصول الاقتصاد الاسلامي، الكويت، بدون ذكر سنة النشر، ص100.

يقصد بالمنظم ذلك الشخص الذي يقوم بدراسة مشروع من المشروعات وتنفيذه وتسييره وتحمل نتائجه، فالقيام بنشاط إنتاجي معين يتطلب أن يكون هناك شخص ما أو مجموعة من الأشخاص، تقوم بدراسة وافية لإحتمالات نجاحه أو فشله، وذلك بدراسة عمل للأسواق، والتعرف على الطلب على ما ينتجه هذا المشروع، سواء في الحاضر أو في المستقبل، كما تتعرف على نفقة الإنتاج الثابتة منها والمتغيرة، وذلك بمعرفة أسعار عوامل الإنتاج في وقت إنشاء المشروع، وما يمكن أن يطرأ عليه من تغير في المستقبل.

كما يتطلب إنشاء مشروع معين أن يقوم شخص ما بدراسة للأسلوب الذي يتبع في الإنتاج، وتحديد أفضل النسب التي تمزج بها عناصر الإنتاج المختلفة اللازمة لهذا المشروع واختيار الموقع الذي يقام فيه، وتجميع رأس المال اللاّزم وتجميده على شكل مبان وآلات وخامات، وليس الأمر قاصرا على مجرد إنشاء المشروع أو تنفيذه بل أنّه حتى بعد إكتمال الإنشاء لابد لأي مشروع من مقابلة الكثير من المشاكل الخاصة بالتمويل والانتاج والتسويق ويحتاج إلى رقابة فعالة على النشاط الإنتاجي، ويحتاج إلى من يتخذ القرارات الخاصة بزيادة الإنتاج إذا مازاد الطلب على السلع، أو إنقاص الإنتاج إذا ما قل الطلب عليها، وأخيرا وليس آخرا لا بد من وجود شخص أو مجموعة من الأشخاص تتحمل نتيجة كل هذه الأعمال، أو بمعنى آخر تأخذ على عاتقها المخاطرة الناشئة عن كل هذه القرارات ومثل هذا الشخص أو الأشخاص هو ما يسمى بالمنظم.

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ إتخاذ المنظم لكل هذه القرارات لا يعني أنّه يقوم بمفرده بكل هذه الأعمال المختلفة، ولكنه عادة ما يستعين بذوي الخبرة من الفنيين والإداريين الذين يقومون بالدراسة وإبداء الرأي، ولكنهم يتركون القرار النهائي للمنظم ليتخذه ويتحمل نتائجه وحده.

لا نقصد بالمنظمين هنا مديري الشركات أو المؤسسات الاقتصادية أو كبار موظفيها، إذ أن هؤلاء إنما يقومون بعمل معين مقابل أجر يحصلون عليه، سواء حقق المشروع أرباحا أو تحمل خسائر. ولكن نقصد بالمنظم ذلك الشخص أو الأشخاص الذين تعود إليهم الأرباح في حالة فوز المشروع ، أو تعود عليهم الخسائر في حالة فشله، بالنسبة لشركات المساهمة مثلا نجد أنّ المنظم ليس هو مدير الشركة، بل هم جميع حاملي الأسهم، وأي قرار يتخذ من جانب المدير أو عضو مجلس الإدارة إنما يتخذ بناءا على تفويض من جانب المساهمين.

هناك رأي يقول بأن التنظيم كعنصر من عناصر الإنتاج يكون قاصرا على المجتمعات الرأسمالية أو ما تسمى باقتصاديات السوق، لأنه لا يوجد في مثل هذه المجتمعات هيئة معينة تحدد أنواع المشروعات اللازمة وتقرر تنفيذها، ومن ثم فإنّ المنظم يحل محل هذه الهيئة ويقوم بدورها، لكن هناك رأي آخر يقول بأن المجتمعات الاشتراكية أو الاقتصاديات الموجهة يوجد بها أعضاء عنصر التنظيم.

فالمنظم في المجتمع الاشتراكي ليس فردا معينا، كما هو الحال في النظام الرأسمالي، ولكنه يتكون من جميع أفراد المجتمع ممثلين في هيئة من الهيئات المركزية التي تتولى اتخاذ القرارات الاقتصادية نيابة عن المجتمع وهذه الهيئة تكون مسؤولة أمام المجتمع عن نتائج ما تتخذه من قرارات.

كما يلاحظ أيضا أنه في حين أن المجتمعات الرأسمالية يحصل المنظم فيها على جميع الفوائد الناشئة عن اتخاذ قرار معين إذا كان القرار صحيحا، كما يتحمل وحده جميع الأثار السيئة عن إتخاذ قرار خاطئ، فإنه في المجتمع الاشتراكي يتحمل المجتمع كل الآثار الناشئة عن قرار خاطئ، كما تعود عليه جميع الفوائد المترتبة على قرار صائب.

أمّا من حيث أهداف التنظيم في النظامين فيلاحظ أنّه يوجد إختلاف واضح بين هدف المنظم الرأسمالي وهدفه في النظام الاشتراكي، ففي الأول يكون الهدف الأساسي من إتخاذ أي قرار هو تحقيق أقصى ربح للمنظم، في حين أنه في ظل النظام الاشتراكي يكون الهدف الأساسي هو تحقيق أكبر إنتاج ممكن، بالاضافة إلى مجموعة أخرى من الأهداف ذات الطابع الإجتماعي أو الأخلاقي كتوفير السلع الضرورية بأسعار مناسبة، أو فتح فرص التشغيل أمام الأيدي العاملة، أو تحقيق عدالة في توزيع الدخول.

وعلى كل حال فإنّ المنظم بصفاته التي حدّدها الاقتصاديون، من تحمله وحده للمخاطر المادية، وكونه المرجع الأخير في إتخاذ القرارات وبحثه الدائم عن الربح كحافز أساسي لجميع قراراته، يمثل هذا المنظم عنصرا من عناصر الإنتاج في النظام الاشتراكي، وأيضا في النظام الرأسمالي ويعتبر أحد أعمدته[1].

دالة الإنتاج

– **دالة الإنتاج في الأجل القصير:** تتميز دالة الإنتاج في الأجل القصير بوجود عنصر إنتاجي واحد متغير هو عنصر العمل مع إفتراض ثبات عناصر عناصر الإنتاج الأخرى، أي أنّ دالة الإنتاج في الأجل القصير تأخذ الصيغة التالية: $Q = TP = F(L)$

حيث أنّ: Q ، (TP) هي كمية أو حجم الإنتاج الكلي ، L: العمل

ولتوضيح ما سبق نأخذ المثال الوارد في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): دالة الإنتاج في الأجل القصير

L	0	1	2	3	4	5	6	7
TP(Q)	0	3	8	12	15	17	17	16

المصدر: بوشنافة أحمد ولعلمي فاطمة، مدخل للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص159.

نلاحظ من خلال الجدول أنّ الناتج الكلي (TP) يزداد مع زيادة عدد العمال (L) إلى حد معين ثم يبدأ في الإنخفاض، وتكون زيادة الإنتاج الكلي في البداية بقيم متزايدة ثم تبدأ هذه الزيادة في الإنخفاض

[1] سامي السيد، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة القاهرة، مصر، 2018، ص ص254-257.

إلى أن يصل إلى أقصى قيمة له وهي 17 وحدة منتجة عند استخدام 5 عمال، وعند إضافة عامل جديد (L=6) يبقى الناتج الكلي ثابتا، ثم يبدأ في الانخفاض ليبلغ 16 وحدة منتجة عند إستخدام 7 عمال.

الشكل رقم (05): منحنى الناتج الكلي في الأجل القصير

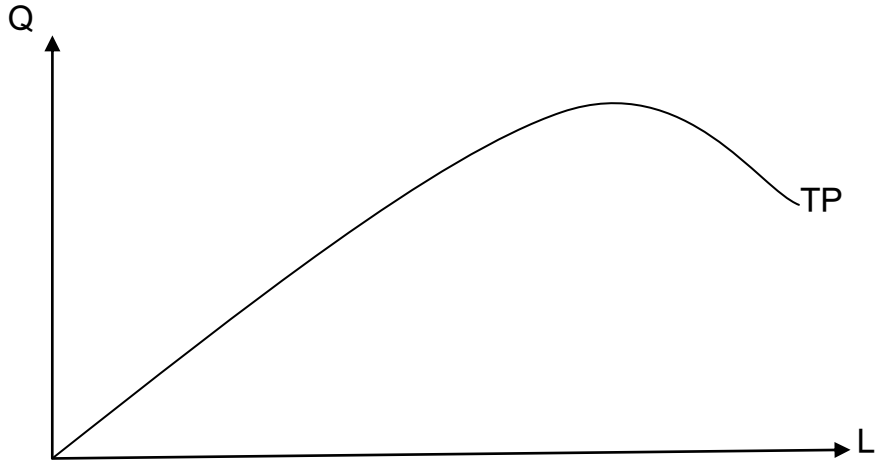

المصدر: بوشنافة أحمد ولعلمي فاطمة، مدخل للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص160.

دالة الإنتاج في الأجل الطويل: الأجل الطويل هو الفترة الزمنية التي تسمح للمنتج بتغيير جميع عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، وعليه فإنّ دالة الإنتاج في الأجل الطويل هي دالة لجميع عناصر الإنتاج وتأخذ الصيغة التالية: $\mathbf{Q = TP = F(L,K)}$

حيث أنّ: $TP(Q)$: كمية أو حجم الإنتاج الكلي

L: العمل ، K: رأس المال

2ـ نشـاط التبـادل (Exchange)

2ـ1 مفهوم التبادل وأهميته

يقصد بالمبادلة عملية الحصول على أشياء مقابل أشياء أخرى قد تكون سلع وخدمات مقابل سلع وخدمات أخرى أو مقابل نقود.

والتبادل يتضمن تلك الأنشطة التجارية المختلفة التي تتضمنها عملية تدفق السلع والخدمات من أماكن إنتاجها حتى وصولها إلى المستلك النهائي.

إنّ التبادل وما يتطلبه عادة من تخصص أفراد ومؤسسات لإتخاذه مهنة ونشاطا، ومن ثم ظهور التجارة والتجار وما يتطلبه ذلك كله من وجود أسواق يلتقي فيها من خلالها البائعون والمشترون قد نال في ضوء ماله من أهمية إقتصادية، عناية واهتمام علم الاقتصاد، فخصص فيه مساحات واسعة لدراسة الأسعار والأسواق ولا عجب في ذلك فمن خلال التبادل الأسواق توجد وتحدد الأسعار.

2.2 أداة التبادل

ـأداة المقايضة: يقصد بالمقايضة تلك العملية التي يتم بموجبها تبادل السلع والخدمات ببعضها البعض دون استخدام النقود كوسيلة للتبادل ومقياس للقيمة، فالشخص الذي يريد أن يقايض سلعة بأخرى، يكون في حاجة إلى السلعة الأخرى، كما يجب أن تكون السلعة التي سيتنازل عنها زائدة عن حاجته أو أن السلعة التي يريد الحصول عليها أكثر إلحاحا منها. ويشترط لنجاح المقايضة كوسيلة للتبادل أن يجد البائع من يريد شراء ما لديه من سلع في مقابل السلعة التي يرغب في شرائها في الوقت الملائم. ولاشك أنّ المقايضة نافعة ومفيدة في المجتمعات البسيطة حيث أن عدد السلع وأنواعها محدود، لكن مع تعدّد السلع فإنّ المقايضة عجزت عن متابعة التطور ونجم عنها العديد من الصعوبات[1].

ـأداة النقود: تُعتبر النقود من المسائل الهامة ذات الصلة بالمشكلة الاقتصادية، وقد أدى استخدام النقود إلى تسهيل المبادلات بإحلال التبادل غير المباشر محل التبادل المباشر. فالنقود أدّت إلى زيادة مرونة الصفقات الاقتصادية ولكن النقود ليست سلعة تبادل فقط، وذلك لما لها من منفعة خاصة تتمثل في كونها هي السيولة في ذاتها. فكل فرد تتكون ثروته من سلع حقيقية عقارية (الأرض والعمارات) أو من صكوك (مثل أسهم الشركات وسنداتها وصكوك الدّولة) عليه أن يحوّلها إلى مال سائل (نقود) إذا أراد سلعة دون حاجة إلى سلعة أخرى.

تعريف النقود: النقود هو أي شيء يؤدي وظائف النقود، أو النقود هي كل شيء يكون مقبولا قبولا عاما كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة، أو النقود هي أي شيء يؤدي وظيفة وسيط للتبادل.

والواقع أنّه لكي يستقر استخدام أي شيء كنقود، فإنّه ينبغي أن يتوافر فيه الشروط الآتية:

–القبول العام، أي أنّ الشيء الذي يقع عليه الإختيار كنقود ينبغي أن يلقى قبولا عاما من أفراد المجتمع كوسيطا للتبادل وسداد لقيمة السلع؛

–تجانس وحداتها، أي أنّ كل وحدة من وحداتها يمكن أن تحل محل الأخرى وكبديل تام لها؛

–القابلية للتجزئة، أي تكون قابلة للتجزئة إلى وحدات ملائمة في القيمة لتسهيل المعاملات الصغيرة؛

–صعوبة التلف، ينبغي أن لا تتلف النقود بسهولة كنتيجة للتعامل.

وظائف النقود: للنقود وظائف عديدة أهمها على الإطلاق أنّ النقد يعتبر كمقياس لتحديد قيمة البضائع، كما يستخدم النقد كوسيط للتبادل، وسيلة للإكتناز ومخزن للثروة، ووسيلة للمدفوعات الآجلة، وعندما يستخدم في المبادلات بين الدول يقوم بوظيفة النقد العالمي.

– **النقود كوسيط للتبادل:** تُعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف النقود، حيث تستخدم النقود كواسطة لتبادل السلع والخدمات بدلا من مقايضة هذه السلع والخدمات بسلع وخدمات أخرى، ولكي تنجح هذه الوظيفة لابد أن تتمتع النقود بقبول عام من جميع المتعاملين بها.

[1] عبد الغفور ابراهيم أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص170.

- **النقود كمقياس للقيمة:** أي أنّ النقود تستخدم كمقياس عام لقيمة السلع والخدمات وتقدير الثروة، كما يتم تحديد وزن الأشياء بالكيلوغرام والطول والمسافات بالمتر، فإن قيم السلع يتم تحديدها بالنقود، وعندما يتم التعبير عن قيمة السلع بالنقود يسمى ذلك بالسعر.

- **النقود مستودع للقيمة:** تعتبر النقود مستودعا جيدا للقيمة نظرا لأنها تمكّن حائزها من الحصول على ما يشاء من سلع وخدمات، فالسلعة تباع أولا بالنقود ثم تستخدم النقود في شراء سلع أخرى، وقد تكون هناك رغبة في عدم الشراء في الوقت الحالي، أي الاحتفاظ بالنقود لأي مدة مرغوبة، فالنقود هنا تستخدم في خزن القيمة أو القوة الشرائية لحين الحاجة إليها.

- **النقود كمقياس للدفع المؤجل:** إنّ معظم المبادلات لا تتم تسويتها نقدا، بل يتم تسديد بعضها على شكل آجل أي الدفع في المستقبل، وهنا تستخدم النقود وسيلة للدفع المؤجل وإبراء الديون المستقبلية.

- **وظيفة النقد العالمي:** لكل دولة عملتها الوطنية الخاصة بها، وهي تمثل قيمة معينة تختلف عن قيمة النقد المحدّد في الدول الأخرى، ونتيجة لتطور التبادل السلعي بين الدول المختلفة، ظهرت الحاجة إلى وجود نقد واحد يعد مقياسا للتبادل بين هذه الدول وبذلك أصبح دور النقود لا ينحصر في حدود الدولة الواحدة وإنما تجاوز حدود هذه الدولة ليقوم بوظيفة أخرى كنقد عالمي. ونظرا لإختلاف طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية السائدة في المجتمع ضمن الدولة الواحدة، أصبح النقد الذهبي أو ما يماثله من قيمة فعلية مقياس التبادل ووسيلة للدفع لتسهيل المبادلات التجارية الدولية[1].

الشكل رقم (06): وظائف النقود

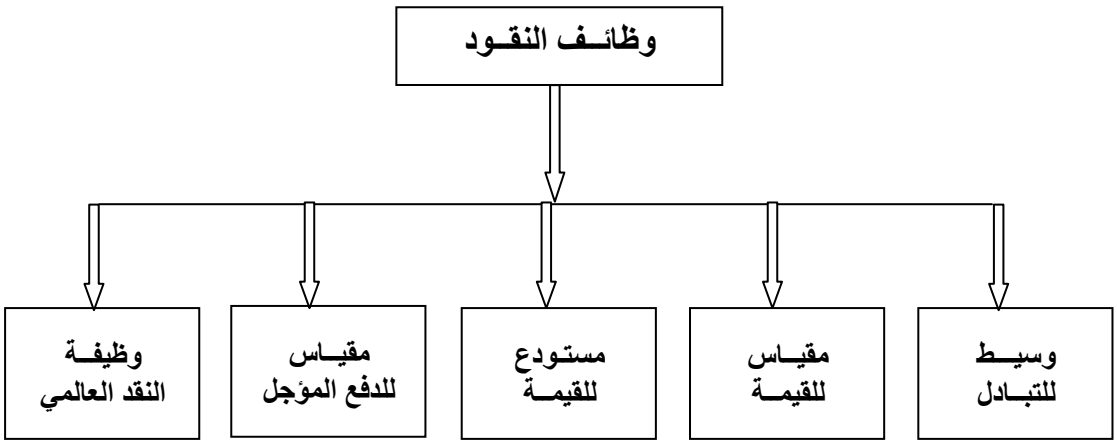

المصدر: من إعداد الباحث إنطلاقا مما سبق

[1] غسان ابراهيم، المدخل إلى علم الاقتصاد (الاقتصاد السياسي وتاريخ الأفكار الاقتصادية)، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1439 هـ، ص122.

3.2 موضوع وحيز التبادل (السّوق)

- تعريف السّوق

السّوق هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون لتبادل السلع والخدمات. أو بعبارة أخرى هو محل إلتقاء العرض والطلب على السلع والخدمات. ونتيجة التقدم الكبير في وسائل المواصلات والإتصالات أصبح التعامل بين البائعين والمشترين ممكن دون الحاجة إلى إلتقائهم في مكان واحد، ولا يشترط السوق مكان جغرافي محدد ونتيجة التطور أصبح العالم كله في حود سوق بالنسبة لبعض السلع.

أشكال الأسواق: إذا إختلف عدد البائعون أو المشترون أو درجة تجانس السلعة من سوق أخرى ترتب على ذلك إختلاف هذه العناصر، ويمكن تفسيم الأسواق إلى أربعة أنواع.

سوق المنافسة الكاملة (Perfect Compitition)

يتميز سوق المنافسة الكاملة بشروط خاصة إذا اجتمعت كلها تم تسمية السوق بسوق المنافسة الكاملة، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

- التجانس بين وحدات السلعة (لا يختلف إنتاج أي منتج في نظر المستهلك)؛
- تعدد البائعين وتعدد المشترين (يشترط أن يكون نصيب كل مشتر أو بائع للسلعة ضئيلا جدا بالنظر إلى حجم السوق بأكمله)؛
- العلم الكامل بظروف السّوق (يشترط أن يكون مجموع المشترين والبائعين على علم بالثمن السائد في السوق بالنسبة للسلعة موضوع البحث، وظروف عرضها وطلبها. فيترتب على ذلك أنّ البائعين لا يستطيعون أن يعرضوا السلعة محل البحث بسعر أعلى من السعر السائد في السوق، وأنّ المشترين لا يستطيعون أن يدفعوا ثمنا أقل من الثمن السائد في السوق، فهنا يصبح ثمن السلعة السائد في السوق ثابت لا يتغير)؛
- حرية الدخول والخروج من السوق (يكون في مقدور أي مشروع جديد يرغب في إنتاج السلعة محل البحث الدخول في صناعة السلعة دون وجود أي عوائق قانونية اقتصادية، أو إدارية، أضف إلى ذلك أنّه من حق أي مشروع قائم بالفعل ومنتج للسلعة محل البحث أن يتوقف عن إنتاجها، والخروج من الصناعة دون وجود أي عوائق أو عقبات).

سوق الإحتكار التام (Monopoly)

إنّ المشروع الاحتكاري هو البائع أو المنتج الوحيد في السوق، وبهذا فانّ هذا السوق يعتبر نقيضا لسوق المنافسة الكاملة، إذ يسود عنصر الاحتكار وينتفي تماما عنصر المنافسة حيث نجد في هذا السوق[1]:

- وجود بائع واحد في السوق، بغض النظر عن عدد المشترين؛
- أنّ السلعة التي ينتجها المحتكر هي سلعة فريدة لا بديل لها لأنّ المحتكر هو المنتج الوحيد للسلعة؛

[1] عبد الغفور ابراهيم أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص130.

– نتيجة الاحتكار التام فإنّ هناك عوائق تحول دون دخول آخرين إلى هذا النوع من الإنتاج في السوق، ويضمن للمحتكر أن يظل السوق قاصرا عليه؛

– السعر هو السعر الذي يفرضه المحتكر للسلعة، حيث أنّ المحتكر يمكنه إتباع سياسة سعرية ذاتية ليحدّد بالتالي الكمية التي ينتجها أو يبيعها.

سوق المنافسة الإحتكارية (Monopolistic Competition)

تجمع هذه السوق بين بعض شروط المنافسة وبعض آخر من شروط الاحتكار، وتتصف بما يلي[1]:

– **تمايز السلع المنتجة:** حيث يعمد المنتج (الذين يتميزون بتعددهم) إلى تمييز سلعته عن باقي السلع البديلة المنافسة الأخرى عن طريق الجودة أو التغليف، من شأنها إقناع المستهلك بتفرد أو تميز هذه السلعة عن بقية بدائلها في السّوق وهذا ما يسمح للمنتج (البائع) بالتحكم بالكمية المعروضة من هذه السلعة المتميزة، والتّحكم بالتالي وبشكل محدود بالسعر الذي تفرضه في السوق، لأنّ المبالغة برفع السعر قد تدفع المستهلك إلى شراء السلعة البديلة.

– **مظاهر الإحتكار:** تتجلى الفترة القصيرة الأجل بالطلب الموجه تحديدا إلى هذه السلعة المتميزة، فيكون لها شريحة من المستهلكين الذين يفضلونها عن بدائلها كونها مميزة.

– **مظاهر المنافسة:** تتجلى الفترة الطويلة الأجل عبر دخول منتجين جدد إلى صناعة هذه السلعة المتميزة، أو بالتفوق على تميزها بإضافة مزايا جديدة، فترتفع درجة التماثل والإحلال بين السلعة المدروسة وهذه السلع الجديدة التي تصبح منافسة.

سوق إحتكار القلة (Oligopoly)

هذا النوع من الأسواق يقع بين الإحتكار التام والمنافسة الإحتكارية، وتشمل هذه السوق بعض السلع التي يقوم بإنتاجها وبيعها عدد قليل جدا من المشاريع كأسواق السيارات وشركات النفط والحديد والصلب، حيث يتركز إنتاجها بيد عدد قليل من المشاريع. وسوق إحتكار القلة تتميز بالخصائص التالية:

– وجود عدد قليل من المنتجين المسيطرين على الصناعة يؤثر نشاط كل منهم على الآخر؛

– تكون السلع المنتجة في هذه السوق إمّا متجانسة فتكون هناك منافسة سعرية أو غير متجانسة فتكون هناك منافسة غير سعرية؛

– وجود قيود أو معوّقات أمام المنتجين الجدد الراغبين بدخول هذه الصناعة، كبراءات الإختراع أو السيطرة على المواد الأولية الضرورية في الإنتاج.

[1] ثناء أبا زيد، مدخل إلى علم الاقتصاد، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018، ص171.

مكوّنات السوق

– **الطلب (Demand):** يمكننا تعريف الطلب على أنّه تلك الكميات من سلعة أو خدمة معينة التي يكون الأشخاص أو الوحدات (فرد، أسرة، مجموعة إجتماعية معينة، مشروع، حكومة) على إستعداد لشرائها عند أثمان معينة، وفي لحظات زمنية معينة، وفي نطاق مكاني محدد، وبافتراض السلوك الاقتصادي الرشيد لكافة المستهلكين.

– **العوامل المحدّدة للطلب (The Determinants of Demand):** تُعرف العوامل التي تؤثر على الطلب لسلعة معينة بإسم محددات الطلب، ويعبّر عنها بيانيا بانتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين أو إلى اليسار. وأهم هذه المحدّدات ما يلي[1]:

عدد المستهلكين للسلعة: فكلما إزداد عدد المستهلكين للسلعة ازداد الطلب عليها.

أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم: إذا تغيّرت أذواق المستهلكين إيجابيا اتجاه سلعة معينة يزداد الطلب عليها، والعكس صحيح.

دخول المستهلكين: من الملاحظ أنّ تغير دخول المستهلكين سوف يؤثر إيجابا أو سلبا في الكميات المستهلكة من بعض السلع، ففي حالة ارتفاع دخول المستهلكين فإنهم يزيدون من إستهلاكهم للسلع العادية، مثل الملابس الجيدة واللحوم وأجهزة التلفاز الملوّن، كما أنهم يشترون كميات أقل منها إذا انخفضت دخولهم.

أمّا السلع الرديئة مثل الملابس المستعملة والأثاث المستعمل، فإنّ الكمية المطلوبة منها سوف تقل إذا زادت دخول المستهلكين لهذه السلع، وبالعكس إذا انخفضت دخولهم فإنّ طلبهم عليها سترتفع.

أسعار السلع الأخرى: يلاحظ أنّ الطلب على سلعة معينة يتأثر بأسعار السلع الأخرى والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع من السلع على النحو التالي:

– **السلع المكملة** (Complementary Goods): وهي السلع التي تستعمل مع بعضها البعض مثل السيارة والوقود، السكر والشاي، وتعتبر السلعتين مكملتان إذا كان سعر إحداهما يتناسب عكسيا مع الطلب على السلعة الأخرى. فمثلا إرتفاع سعر السلعة كالشاي سيؤدي إلى إنخفاض الطلب على السكر.

– **السلع البديلة** (Substitute Goods): تُعتبر السلعتين بديلتين مثل التفاح والبرتقال، وزيت الذرة وزيت الزيوت، والشاي والقهوة، إذا إرتفع سعر أحدهما فإنّ طلب المستهلكين سوف يزداد على السلعة الأخرى. وبالعكس فإنّ انخفاض سعر السلعة البديلة سيؤدي إلى نقصان الطلب على السلعة الأولى. إذا العلاقة طردية بين الطلب على سلعة معينة وسعر السلعة الأخرى البديلة.

[1] المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، مقدمة في الاقتصاد، السعودية، بدون ذكر سنة الطبعة، ص ص13-14.

- **السلع المستقلة** (Independent Goods): تُعتبر السلعتين مستقلتين إذا كان التغير في سعر أحداهما لا تأثير له في الطلب على السلعة الأخرى، أي أنّهما من السلع المستقلة التي ليست لها علاقة مع بعضها البعض.

توقعات المستهلكين: إذا توقع المستهلكون إرتفاعا في أسعار السّلع التي يرغبون في شرائها، فإنّ طلبهم عليها سوف يزداد بغية الإستفادة من فروق السعر الحالية والمستقبلية. ويحدث العكس إذا توقّع المستهلكون انخفاضا في أسعار السلع في المستقبل القريب، فإنّهم يشترون منها كميات أقل، أي أنّ الطلب عليها سوف ينخفض.

الشكل رقم (07): العوامل المحدّدة للطلب

المصدر: من إعداد الباحث إنطلاقا مما سبق

- دالة الطلب

يعتمد الطلب على السلعة أساسا على العوامل السابقة، وعموما نقول أنّ الكمية المطلوبة من سلعة ما هي دالة لهذه المتغيرات، وتسمى الكمية المطلوبة من السلعة بالمتغير التابع وتسمى المتغيرات الأخرى بالمتغيرات المستقلة، تكتب هذه الدالة بالشكل: $Qd = F(p_1, y_1, p_2 , ..., p_N)$

ومن هنا نبدأ بتحديد العلاقة بين المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة كل على حدى مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى.

ويجب أن نفرّق بين علاقة الطلب على سلعة بسعرها من ناحية وبين علاقتها بالمتغيرات الأخرى من ناحية ثانية، والسبب في ذلك أنّ آثار كل منهما يختلف عن الآخر، تسمى الأولى بالتغيرات في الكمية المطلوبة، الثانية يطلق عليهاالتغيرات في الطلب.

الإنتقال من النقطة a إلى النقطة b على نفس منحنى الطلب هو ما يسمى بالتغير في الكمية المطلوبة.

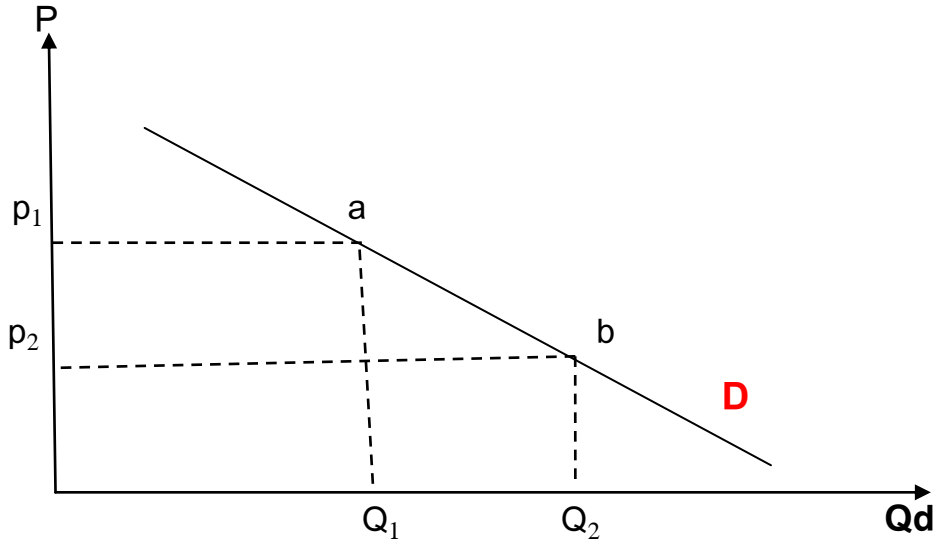

إنّ منحنى D يمثّل منحنى الطلب وهو ينحدر إلى الأسفل أي له ميل سالب، مشيرا بذلك أنّه كلما ارتفع سعر السلعة انخفضت الكمية المطلوبة منها مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة. وكلما انخفض سعرها كلما ارتفعت الكمية المطلوبة منها، ويطلق على العلاقة التي تجمع ما بين الكمية المطلوبة من سلعة ما والعوامل المحددة لها بدالة الطلب.

- **العرض(Supply):** يقصد بالعرض في التحليل الاقتصادي الكمية التي يقدّمها المنتجون للبيع في السوق من سلعة معينة وفي وقت معين وبسعر معين، يجب أن نفرّق بين الكميات المعروضة وكمية المبيعات الفعلية من ناحية وبين الكمية المنتجة والكمية المعروضة من ناحية أخرى. وهذا الأخير ناتجا عن عدّة عوامل منها تخزين السلعة وتعرض السلعة المنتجة للتلف والاستهلاك الشخصي من جانب المنتجين.

العوامل المحددة للعرض: تحاول نظرية العرض التعرّف على أهم العوامل المحدّدة والمؤثرة في عرض السلع والخدمات.

ثمن السلعة: من المتوقع أنّه توجد علاقة طردية بين الكمية المعروضة من سلعة ما وثمنها، فكلما ارتفع سعر السلعة كلما تصبح أكثر ربحية من وجهة نظر البائع فيرغب في عرض كمية أكبر منها والعكس صحيح، هذا مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

أسعار السلع الأخرى: كذلك من المتوقّع وجود علاقة عكسية بين الكمية المعروضة من سلعة ما وأسعار السلع الأخرى، فكلما انخفضت أسعار السلع الأخرى كلما بدت السلعة الأصلية أكثر جاذبية من وجهة نظر البائعين فيزيد العرض منها والعكس صحيح.

تكلفة الإنتاج (**أسعار تكاليف عوامل الإنتاج**): توجد علاقة عكسية بين الكمية المعروضة من سلعة ما وأسعار عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها، فمن جهة المنتجين هذه الأسعار هي التي تحدّد في نهاية

المطاف تكلفة الإنتاج وبالتالي إمكانية عرضها في السوق، فكلما ارتفعت تكاليف الإنتاج كلما قل عرض تلك السلعة والعكس صحيح.

المستوى الفني: من المتوقع منطقيا أنّه كلما ارتقى المستوى الفني المطبق في الإنتاج كلما قلت تكلفة الإنتاج النهائية، فهذه المعارف التكنولوجية والتسييرية المطبقة في عملية الإنتاج لها علاقة طردية مع الكمية المعروضة بشكل غير مباشر.

هدف المشروع: الهدف من عرض السلع والخدمات هو تحقيق الربح من بيعها مبدئيا، فالمقصود بهدف المشروع هو الاستراتيجية المطبقة في عملية العرض، فإذا كانت بدافع تحقيق أقصى ربح ممكن في أقل فترة زمنية ممكنة فهذا يتحدد بالعوامل السالفة الذكر، أمّا إذا كانت الإستراتيجية هي بيع أكبر كمية ممكنة ففي هذه الحالة تختلف عن الأولى، فالربح مرتبط مباشرة بعدد الصفقات وسرعة دورانها ضمن مجال معين من السعر.

الشكل رقم (08): العوامل المحدّدة للعرض

المصدر: من إعداد الباحث إنطلاقا مما سبق

دالة العرض

يُعرّف العرض بأنّه مجموعة الكميات المختلفة من سلعة ما التي يرغب ويقدر المنتج على عرضها للبيع عند سعر محدّد وفي فترة زمنية معينة.

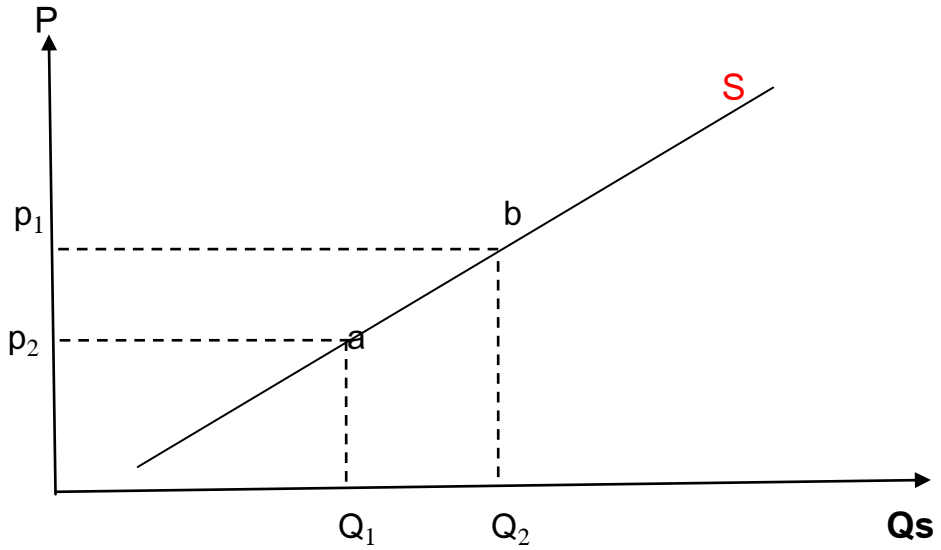

كمية السلعة المعروضة في فترة زمنية معينة سواء من طرف منتج فردي أو عدة منتجين هي دالة تابعة للعوامل السالفة الذكر، وبشكل عام نتوقع أنّه كلما ارتفع سعر السلعة كلما ازدادت الكمية المعروضة منها في السوق والعكس صحيح، وكلما انخفض سعر السلعة كلما انخفضت الكمية المعروضة منها ويطلق على هذا إسم قانون العرض.

إنّ لهذا المنحنى ميل موجب وهذا كنتيجة طبيعية للعلاقة الطردية بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها.

ويمكن كتابة دالة العرض كما يلي: $Q_A = (P_A, P_B, P_C, \ldots\ldots, P_K, P_L, \ldots\ldots, E, T)$

حيث:

Q_A تمثل الكمية المعروضة من السلعة.

P_A تمثل سعر السلعة A .

P_B , P_C تمثل أسعار السلع الأخرى.

P_K , P_L تمثل أسعار الموارد.

E تمثل توقّعات المنتجين.

T تمثل العوامل الأخرى التي لها تأثير أيضا على الكمية المعروضة.

3ـ نشـاط التوزيـع (Distribution)

يُعدّ التوزيع من أبرز وأخطر المشاكل الاقتصادية التي واجهتها المجتمعات، وتواجهها حتى اليوم ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى غياب معيار عام عادل وكفء للتوزيع (توزيع الثروة والدخل) في النظم الاقتصادية الوضعية المعاصرة، ويرجع ذلك إلى صعوبة الإتفاق بين الأفراد على كيفية قياس إسهام كل عنصر من عناصر الإنتاج في الناتج من العملية الإنتاجية. ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة اجتماعية وسلوكية وعقائدية. وكانت معايير التوزيع التي سادت المجتمعات ترتبط أحياناً بالقوة والنفوذ سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، وأحياناً أخرى ترتبط بالسوق، وأحياناً تستمد معايير التوزيع من بعض قيم وأفكار اجتماعية أو أخلاقية أو عقائدية.

وفي الاقتصاد الإسلامي تتجلى المجابهة الصريحة والمحددة لعوامل ومعايير التوزيع فيه متخذاً من العدالة المعيار الأول، ووضع الأدوات والوسائل العملية الكفيلة بتحقيقها، وحتى يحين تفصيل ذلك فإن الجانب الأعظم في عملية التوزيع يقوم على أن دخول الأفراد لا تتحقق أساساً إلاّ عن طريق ممارسة النشاط الإنتاجي ولا تزيد إلا بزيادة الكفاءة في هذا النشاط[1].

1.3 مفهـوم التوزيـع

يُقصد بالتوزيع في التحليل الاقتصادي تقسيم القدرة الشرائية (الدخل) بين المساهمين في عملية الإنتاج، أي توزيع الدخل الوطني بين أصحاب عناصر الإنتاج التي استعملت في خلق الناتج الوطني.

وهذا التقسيم يكون على شكل مدفوعات كالأجور على العمل والريع على الأرض والفائدة على رأس المال والربح على التنظيم، وهذا النوع من التوزيع يدعى بالتوزيع الوظيفي وذلك لأن توزيع الدخل للعامل الإنتاجي يكون حسب نوع وظيفته أو حسب إسهامه في الإنتاج الكلي. وأن التوزيع الوظيفي يختلف عن التوزيع التسويقي والمقصود به حركة المنتجات من المنتج إلى المستهلك النهائي وهذا النوع من التوزيع جزء من العملية الإنتاجية.

2.3 التوزيع قبل الإنتج كالملكية والعمل: لقد تباينت نظرة الاقتصاديين نحو أبعاد مشكلة التوزيع إلاّ أنهم استطاعوا أن يقسموا أنواع التوزيع إلى نوعين أساسيين[2]:

–**التوزيع الوظيفي:** المقياس الأول الذي يعتمده الاقتصاديين لقياس توزيع الدخل هو التوزيع الوظيفي، والذي يقصد به توزيع عوائد عوامل الانتاج، فهنا يتم توزيع الدخل على عوامل الإنتاج الأربعة (الأرض، العمل رأس المال، التنظيم) حسب مساهمة كل عامل في العملية الإنتاجية، فيقتضي هذا النوع توزيع

[1] عبد الحميد محمود البعلي، أصول الاقتصاد الإسلامي، الكويت، بدون ذكر دار النشر وسنة النشر ، ص174.

[2] شطيبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2018/2017، ص67.

الدخل الوطني على أفراد المجتمع الذين ساهموا في العملية الانتاجية تبعا لمقدار مايملكه وأهمية مساهتمه في العملية الانتاجية، حيث يتميّز نصيب كل فرد في الدخل الوطني عن الآخر بالنظر الى مساهمة كل واحد في العملية الإنتاجية.

التوزيع الشخصي: يعتبر التوزيع الشخصي للدخل مقياسا شائعا للتوزيع لدى الاقتصاديين، فهو يوضّح تقسيم للأفراد أو القطاع العائلي واجمالي الدخل الذي يحصلون عليه، ولا يهم هنا مصدر دخل الأفراد، ويتم ترتيب أفراد المجتمع ترتيبا تصاعديا تبعا لدخولهم، ويقومون كذلك بتقسيم المجتمع إلى مجموعات وأحجام متميزة حسب الدّخل، ثم يتم تحديد النسبة من الدخل الوطني التي تستلمها كل مجموعة دخلية، ففي هذا النوع يتم توزيع الدخل على أفراد المجتمع بغض النظر عن مساهمة كل واحد في العملية الإنتاجية، فهو توزيع ذو طابع جماعي واجتماعي.

هناك علاقة متبادلة بين التوزيع الشخصي والتوزيع الوظيفي، تجعل التوزيع الوظيفي جزءاً تابعاً للتوزيع الشخصي، وأنّ إجراءات السياسة الاقتصادية والمالية المتعلقة بالتوزيع الشخصي تعكس أثرها على التوزيع الوظيفي وبخاصة على مستوى الاقتصاد الجزئي، فالإرتباط بين مشكلتي التوزيع الشخصي والوظيفي للدخل يحدّده توزيع الملكية نفسه، فكلما كان توزيع الملكية عادلاً زاد العدل في توزيع الدخول وهناك عوامل كثيرة تحدد توزيع الملكية بين الأفراد، تتباين فيها النظم الاقتصادية بل وتتحدد بناء عليها الهُوية الاقتصادية للمجتمعات.

كذلك فإنّ التوزيع الوظيفي كجزء من نظرية الثمن، فأثمان خدمات عناصر الإنتاج تمثل أثماناً لخدمات الملكية من ناحية ومن ناحية أخرى فإنّ هذه الأثمان تتقرر من خلال عمليات التبادل في سوق السلع والخدمات، وتعكس آلية السوق.

نخلص إلى أنّه فيما يتعلق بالعلاقة بين التوزيع الشخصي والوظيفي كلما تحققت العدالة في توزيع الثروة في المجتمع كان ذلك أقرب إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

فدخل الأفراد من عائد مساهمتهم في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية المختلفة يرتبط بالكفاءات والمهارات التي يتمتعون بها، ولهذا وذلك فإنّ للنظم الاقتصادية المختلفة والسياسات الاقتصادية القائمة عليها دور كبير في تحقيق القدر الأكبر من عدالة توزيع الدخل من عدمه[1].

[1] عبد الحميد محمود البعلي، أصول الاقتصاد الإسلامي، الكويت، بدون ذكر دار النشر وسنة النشر، ص175.

3_3 التوزيع بعد الإنتاج كالأجر، الفائدة، الريع، الربح

الأجور (Wages)

– **تعريف الأجر:** يُعرّف الأجر على أنّه ثمن خدمات عنصر العمل في عمليات الإنتاج، ولقد تعدّدت نظريات تحديده في النظم الاقتصادية الوضعية، وجميع هذه النظريات تعالج الموضوع من جانبه الاقتصادي فقط في إطار المبادئ الحاكمة لكل نظام.

الأجر هو ثمن العمل، أي المقدار من النقود الذي يدفعه صاحب العمل إلى العامل نظير خدمات يؤديها هذا الأخير، وهي بالنسبة للعامل تمثل الدخل الذي يحصل عليه في مقابل ما يبذله من مجهود في فترة معينة لحساب صاحب العمل.

أنواع الأجور: يمكن التمييز بين نوعين من الأجور[1]:

الأجر النقدي هو ما يحصل عليه العامل من نقود لقاء قيامه بالعمل في يوم معين، أو فترة زمنية معينة. أما **الأجر الحقيقي** فهو عبارة عن كمية السلع والخدمات التي يستطيع العامل أن يحصل عليها بواسطة الأجل النقدي.

والأجر الحقيقي على هذا الأساس يتوقف على مستويات الأسعار السائدة، فإذا إرتفع الرقم القياسي للأسعار في بلد ما، قلّت كمية السلع التي يمكن أن يحصل عليها الفرد بوحدة النقود وبالتالي قل الأجر الحقيقي، وإذا انخفضت مستويات الأسعار السائدة زادت كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة النقود وبالتالي زاد الأجر الحقيقي.

تطور التفكير في نظريات الأجور

– **نظرية حد الكفاف:** تقوم هذه النظرية على أساس أنّ العامل لا يحصل من الأجر إلاّ على ما يكفي لبقائه حياً فقط هو ومن يعول من أسرته، أي عند المستوى الذي يكفي لتغطية نفقات معيشة العامل هو وأسرته عند حد الكفاف، ومعنى ذلك أنّ تقلبات الأجور عند مستوى الكفاف لا تلبث أن تنتهي ويعود الأجر إلى مستوى الكفاية ليثبت عنده وهذه النظرية تفترض علاقة وثيقة بين مستويات الأجور وعدد السكان، ولقد أثبت الواقع عدم صحة هذه النظرية إذ أهملت جانب الطلب وأثره في تحديد الأجور، كما أنها لم تفسر أسباب إختلاف الأجور بين المهن والصناعات المختلفة، ناهيك عن أنّ مفهوم حد الكفاف نفسه مفهوم غير مستقر حيث يختلف باختلاف مستويات المعيشة وتطور المجتمعات[2].

– **نظرية رصيد الأجور:** تقوم هذه النظرية على أساس أنّ مستوى الأجور قابل للتغيير وفقاً لعاملين هما طلب المنتجين على العمل وعرض العمل. وأنّ الطلب على العمل يتوقف على كمية الأموال المخصصة

[1] اسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، مصر، 1973، ص384.

[2] عبد الحميد محمود البعلي، أصول الاقتصادي الاسلامي، بدون ذكر بلد النشر وسنة النشر، الكويت، ص180.

لدفع الأجور، وهذه تتحدد بما تم تخصيصه من كمية رأس المال لذلك، ومن ثم تكون ثابتة في فترة زمنية معينة وتسمى هذه الكمية برصيد الأجور.

والعلاقة بين رصيد الأجور وعرض العمل تحدّد مستوى الأجور، وهذا المستوى للأجور لا يمكن تغييره إلاّ إذا زاد إنتاج المجتمع وزادت بالتالي رؤوس الأموال المخصصة للأجور، ومن ثم زيادة مستويات الأجور.

- **النظرية الحدّية للأجور**: تقوم هذه النظرية على أساس فكرة الإنتاجية الحدية، فالمنظم يستخدم عناصر الإنتاج عند النقطة التي تتعادل عندها الإنتاجية الحدية للعامل مع التكلفة الحدية، وفي حالة المنافسة الكاملة في كل من السوقين سوق العمل وسوق المنتجات، نلاحظ أنّ إيراد الإنتاجية الحدية يساوي قيمة الناتج الحدي، ومن ناحية أخرى نجد أنّ التكلفة الحدية تساوي التكلفة المتوسطة، الذي يساوي بدوره ثمن عنصر العمل.

وبإدخال فكرة التغير في تكاليف العناصر الأخرى نجد أنّ:

إيراد الإنتاجية الحدية الصافي= الإيراد الإجمالي للإنتاجية الحدية ـ التغير في تكاليف العناصر الأخرى. لذلك ففي ظل المنافسة الكاملة، حيث تكون التكاليف الحدية ثابتة، فإنّ المنتج سوف يستمر في استخدام مزيد من وحدات العمل حتى تتعادل الإنتاجية الحدّية الصافية مع التكلفة الحدية[1].

مصدر التفاوت في الأجور

لقد أورد العالم آدم سميث خمسة ظروف أصلية أسند إليها أسباب التفاوت العظيم الذي يشاهد بين الأجر وبعضها في الخدمات المختلفة، وهذه الظروف هي[2]:

- محبة الخدمة: إذا كان العمل محبوبًا بذاته فقد يجذب عددا من الصناع رغم قلة أجرته، ومن الشواهد على ذلك ضباط الجيش برّا وبحرا فإنّهم لا يقبضون المرتبات التي توازي ما يبذلونه من المشقة والتعب، ولكنهم يميلون إلى أداء هذه الوظائف لما ينتظرونه من المجد واتساع نطاق النفوذ إذا قاموا بها.
- سهولة تعلم العمل والمصاريف التي تستلزمها هذه الدّراسة: إنّ لهذا الظرف أهمية عظمى، وسبب ذلك هو أنّ السواد الأعظم من الأمة فقير لا يمكنه العناية بتربية أبنائه وتعليمهم مهنة يستفيدون منها، فيلقون بهم إلى التمرّن على الأعمال اليدوية الغليظة التي لا تكسبهم إلاّ ربحا دنيئا جدا.
- دوام الخدمة: إذا كان الإنسان على ثقة بأنّه سيبقى ويقبض أجرته بانتظام طول السنة، فمن العادة أنّ هاتين الخاصيتين إذا توفرتا تلزمانه الإقتناع بمرتب ضعيف.
- الثقة التي يجب توفرها في من يقوم بالعمل: لا يمكن للإنسان أن يأمل في الحصول على وظيفة بأحد البنوك مثلاً أو عند صانع الساعات والجواهر أو غيره إلاّ إذا كان حائزا على شهرة طيبة.

[1] اسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، مصر، 1973، ص387.

[2] ويليام ستانلس جيفونس، الاقتصاد السياسي (مترجم)، مؤسسة هنداوي للنشر، القاهرة، مصر، 2014، ص ص61-62.

– قد يكون الارتياب من النجاح في خدمة ما سببًا في الضرر بأجرة الذين ينجحون في خدماتهم: قد يحدث في كثير من الأحوال أنّ الإنسان يمكنه تقريبًا أن يمنع نفسه من النجاح.

الفائدة (Interest)

يدور الفكر الرأسمالي حول سعر الفائدة على رأس المال كعائد لهذا العنصر يتحدد بتفاعل كل من عرض رأس المال النابع من إنتاجيته.

والفائدة هي الثمن المدفوع النقدي وهي تحسب عادة على أساس مئوي نسبة من رأس المال نفسه، لذا تسمى بسعر الفائدة أو معدل الفائدة، فالفائدة إذن هي النسبة المئوية المشروطة من رأس المال المقترض.

الفائدة على رأس المال في الاقتصاد الإسلامي بجميع أشكالها ومقاديرها من الربا المحرم أخذاً وعطاء وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: "لعن رسول االله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه" وقال هم سواء.

النظريات المفسرة لتحديد سعر الفائدة

من أهم النظريات التي تعرّضت لمفهوم سعر الفائدة وكيفية تحديده هي النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية.

النظرية الكلاسيكية: وفقا للكلاسيك قد تعرّضوا لمفهوم سعر الفائدة من خلال نظرية الأرصدة القابلة للإقراض، وتوضّح تلك النظرية أنّ سعر الفائدة يتحدّد عن طريق تقاطع كل من منحنى الطلب على الأرصدة القابلة للإقراض (الاستثمار) ومنحنى عرض الأرصدة القابلة للاقراض (الادخار). ويوضّح الشكل البياني التالي كيفية تحديد سعر الفائدة طبقا لهذه النظرية[1].

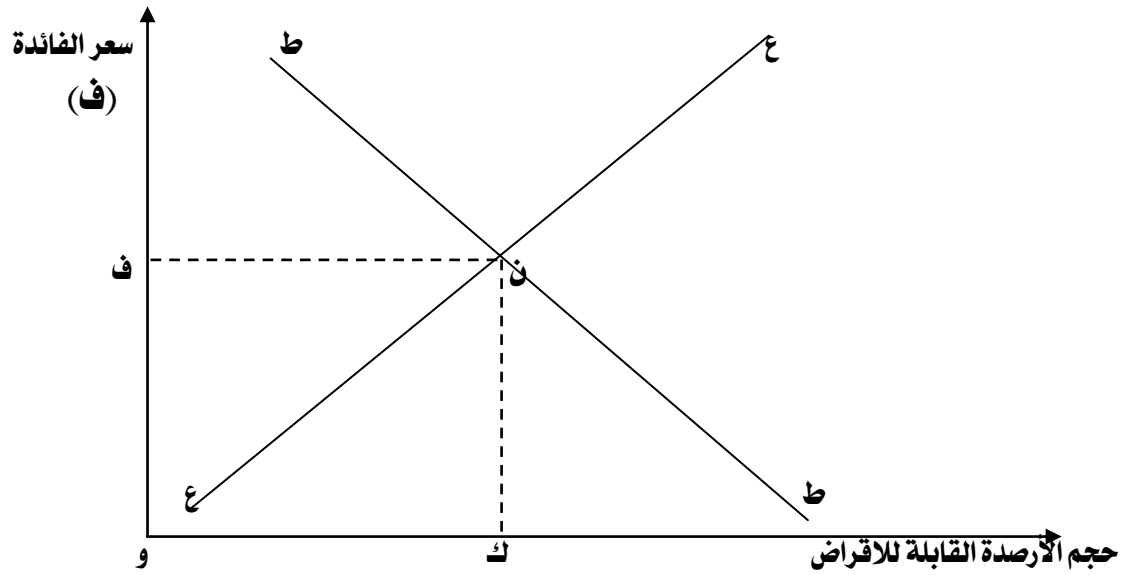

[1] أحمد فوزي ملوخية، الاقتصاد الجزئي، مكتبة بستان المعرفة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005، ص233.

في الشّكل السابق نجد أنّ منحنى الطلب على الأرصدة القابلة للإقراض (ط ط) يعبّر عن العلاقة العكسية بين سعر الفائدة وحجم الأرصدة النقدية القابلة للإقراض، حيث نجد أنّ المستثمرين سيزيد طلبهم على تلك الأرصدة كلما انخفض سعر الفائدة (أي انخفضت تكلفة الإقتراض)، ويقل طلبهم على تلك الأرصدة كلّما ارتفع سعر الفائدة (أي ارتفعت تكلفة الإقتراض).

ومن ناحية أخرى يوضّح منحنى الأرصدة القابلة للاقراض (ع ع) العلاقة الطردية بين سعر الفائدة وحجم الارصدة القابلة للاقراض، حيث نجد أنّ المدخرين سوف يزيدون من عرضهم لتلك الأرصدة كلما إرتفع سعر الفائدة، ويقل عرضهم لتلك الأرصدة كلما انخفض سعر الفائدة (أي انخفض عائد المدخرات). وعن طريق تقاطع كل من منحنى الطلب والعرض على الأرصدة القابلة للاقراض يتحدد لنا كلا من سعر الفائدة التوازني (وف) وحجم الأرصدة التوازني (وك).

النظرية الكينزية: تعود هذه النظرية لصاحبها الاقتصادي الانجليزي الشهير جون مينارد كينز، والذي قرّر بأن سعر الفائدة يتحدد في السوق النقدي عن طريق تقاطع كل من منحنى الطلب النقدي والعرض النقدي، وهذا يعكس المفهوم الكينزي لسعر الفائدة من حيث كونه ظاهرة نقدية تتحدّد بعوامل نقدية.

وهنا يكمن الخلاف بين نظرة كل من الكلاسيك وكينز لسعر الفائدة، فوفقا للمفهوم الكلاسيكي يمثل سعر الفائدة ثمنا للإنتظار، أمّا المفهوم الكينزي فينظر لسعر الفائدة على أنّه ثمن للتخلي عن السيولة النقدية، حيث يرى كينز أنّ النقود هي أصل كامل السيولة ومن ثم فإنّ الأفراد حين يطلبون النقود فإنهم لا يطلبونها فقط لأغراض المعاملات (شراء السلع والخدمات المختلفة)، وإنّما يطلبون النقود أيضا لذاتها أي باعتبارها أصل كامل السيولة.

يتحدّد سعر الفائدة وفقا للمفهوم الكينزي عن طريق تقاطع كل من منحنى الطلب على النقود وعرض النقود كما يوضّح الشكل البياني التالي:

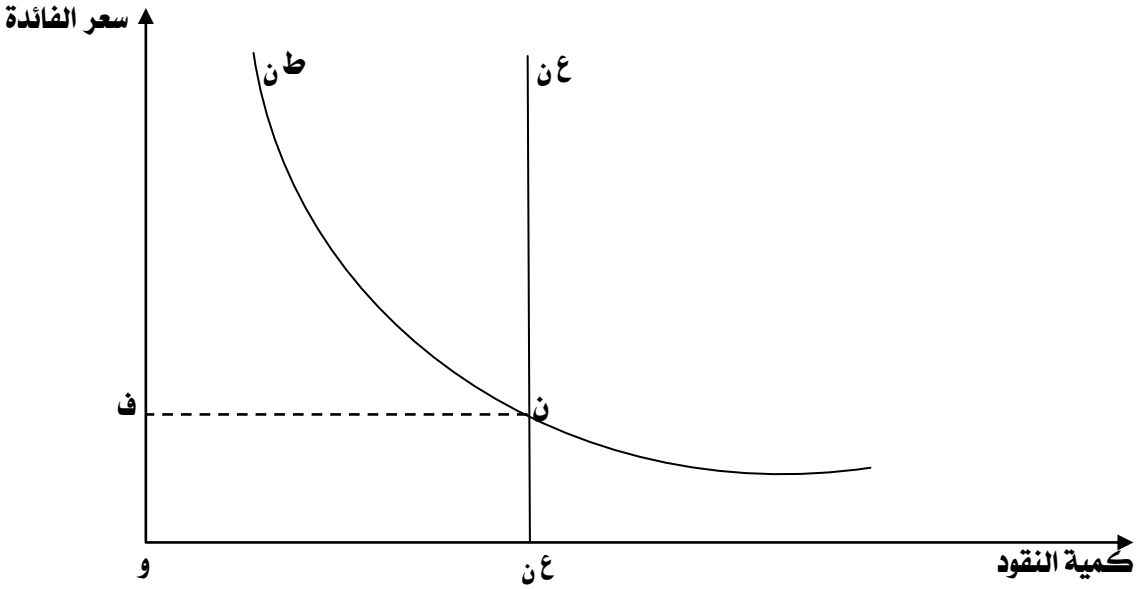

في الشكل البياني أعلاه يتحدّد سعر الفائدة عن طريق تقاطع كل من منحنى الطلب على النقود (ط ط) ومنحنى عرض النقود (ع ع)، حيث يتحدد لنا سعر الفائدة التوازني (وف) وكمية النقود التوازنية (وع).

الريـع (Rent)

معنى الرّيع: الرّيع في النظرية الاقتصادية عبارة عن المبالغ التي تدفع لخدمات عناصر الإنتاج التي يكون عرضها عديم المرونة، ومن هنا تأتي الأرض على رأسها وفي ظل النظريات الاقتصادية الحديثة يتبلور ويتمحور مفهوم الريع في أنّه ثمن منفعة عنصر الإنتاج الأرضي وأنّه يتحدد بنفس الطريقة التي تتحدد بها أثمان عناصر الإنتاج الأخرى، وذلك بإلتقاء كل من الطلب والعرض عليه.

كما يمكن تعريف الرّيع على أنّه العائد الذي يحصل عليه مالك الأرض مقابل تأجير الأرض للاستفادة من مزاياها، ومن النظريات المشهورة عن الريع، نظرية الاقتصادي الإنجليزي دافيد ريكاردو، حيث يرى بأنّ الريع هو ذلك الجزء من ناتج الأرض الذي يدفع لمالكها نظير استخدام قواها الطبيعية الأصلية التي لا تهتلك.

يرى النظام الاقتصادي الاشتراكي أنّ الريع دخل غير مكتسب لا يقابله أي جهد أو عمل، حتى يستحق صاحب الأرض على أساس من قاعدة من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله ومن ثم يجب امتصاص الريع من خلال فرض ضرائب عالية.

أنواع الرّيع: هناك مجموعة من الأنواع يمكن التمييز بينها كالتالي:

- **الريع المطلق أو ريع الأرض:** وهو ثمن منفعة الأرض كعنصر إنتاج، حيث يجب دفع ثمن الأرض (الريع)، وذلك لأن الأرض نادرة.
- **الريع التفاضلي أو ريع الخصوبة:** وهو الريّع الناشئ عن اختلاف درجة خصوبة الأراضي الزراعية، ولما كانت الأسعار تتحدّد وفق تكلفة الناتج على الأرض الحدية (الأقل خصوبة)، لذلك فإنّ أصحاب الأراضي ما قبل الحدية هم الذين يحصلون على هذا النوع من الريع.
- **شبه الريع:** يعرّف بأنّه الفائض الذي استطاعت وسائل أخرى غير الأرض تحقيقه بعد خصم تكاليف الإدامة التي تبقي تلك الوسائل الإنتاجية صالحة للاستخدام في المدة نفسها، وأن شبه الريع هذا سيتحول في الأجل الطويل إلى عنصر من عناصر التكلفة.
- **الرّيع الاستهلاكي:** أو كما يسميه ألفريد مارشال بقيمة الإشباع الفائض التي يحصل عليها المستهلك عند شرائه سلعة ما أو مجموعة من السلع، لهذا فهو مجرد ظاهرة نفسية خاصة.

نظرية ريكاردو في الريع: يعتبر ريكاردو أوّل باحث اقتصادي قام بتحليل طبيعة الريع، كما أنّه فتح الباب لمناقشة هذا الموضوع الحيوي منذ أوائل القرن التاسع عشر.

فقد لاحظ ريكاردو أن الحروب النابليونية وتزايد السكان أدّت إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية ممّا ترتب عليه إرتفاع أثمانها ارتفاعا كبيرا، وترتب على إرتفاع هذه الأثمان إرتفاع الريع الذي يتقاضاه الملاّك. وبدأت الأنظار كلّها تتجه إلى ملاك الأراضي على أنّهم يجنون أرباحا ضخمة[1]:.

كانت هذه النظرية الاستغلالية لأصحاب الأراضي من بين الأسباب التي أدت بـ آدم سميث أن يعلق على مسلك أصحاب الأراضي بأنّ الملاك يحبون ككل الناس أن يحصدوا ثمار ما لم يزرعوا. غير أن آدم سميث وإن كان أطلق هذه الصفة على أصحاب الأرض، وبالرغم من أنّ هذا التعليق يجافى الصواب في إستعمال اللغة. إذ أنّ الحصاد مجهود وعمل فهو لم يفسر لنا لماذا يتقاضى أصحاب الأرض هذا الريع، بينما قام ريكاردو بتقديم تفسير الريع بالنسبة للاقتصاد الوطني كوحدة واحدة.

وقد بنى ريكاردو نظريته في الريع على الأسس التالية:

– أنّ الريع هو عائد استخدام قوى الأرض الأصلية التي لا تهتلك؛

– أنّ الريع المرتفع ليس علامة على كرم الطبيعة، بل هو على العكس دلالة على شح الطبيعة؛

– ترتبط النظرية بقانون تناقص الغلة، وتصل بنظريته في القيمة على أساس العمل وتفسيره بأنّ القيمة تتوقف على تكاليف الإنتاج بما في ذلك الربح.

وقد ذهب ريكاردو إلى أنّ السبب الوحيد الذي من أجله ينشأ الريع هو إختلاف الأرض من حيث الخصوبة والموقع، وهذا ما أطلق عليه ريكاردو بالريع التفاضلي.

الانتقادات التي وجهت لريكاردو في الريع التفاضلي: وُجّهت عدّة انتقادات لعل من أهمها ما يلي:

– وصف ريكاردو قوى الأرض الإنتاجية بأنها قوى أصلية لا تهتلك وصف غير دقيق. فإذا كان الإهمال في الصيانة يؤدي إلى تدمير قدرة الأرض الإنتاجية، فإنّ العناية بالأرض والاكتشافات العلمية التي يسعى ورائها الإنسان كل يوم من شأنها أن تزيد من القدرة الإنتاجية.

– إنّ الريع التفاضلي لا يقتصر فقط على الأرض، وإنما يمتد إلى عوامل الإنتاج الأخرى التي توجد فيها بين وحداتها المختلفة فروق طبيعية في الكفاية الإنتاجية، كعنصر العمل مثلا فالأفراد ذوو المواهب الممتازة يحصلون على مكاسب أكبر من مكاسب الأفراد العاديين، والفرق بين مكاسب الفئة الأولى والفئة الثانية يمثل بلا شك ريعا، شأنه في ذلك شأن الريع الذي تحصل عليه الأرض الأكثر خصوبة بالمقارنة مع الأرض الأقل خصوبة، ويسمى الريع الذي يحصل عليه عنصر العمل في هذه الحالة بريع المقدرة الشخصية Ability Rent.

– تقرّر النظرية الريكاردية أنّ الأراضي الأكثر خصوبة تحصل على ريع أكبر من ريع الأراضي الأقل خصوبة، وهذا لا يعتبر تفسيرا لنشأة الريع وإنّما هو تفسير لتفاوت الريع.

[1] اسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، مصر، 1973، ص404.

تحديد الريع: إنّ النظر إلى الريع باعتباره سعرا لمنفعة عنصر الأرض يقودنا إلى أنّ هذا السعر يتحدد عند التقاء كل من الطلب على جهد الأرض وعرض ذلك الجهد في سوق معينة ووقت معين، وهذا السعر يكون واحدا بالنسبة لكل الأراضي ذات النوعية الواحدة في مكان واحد معين والتي لها إنتاجا متشابها عند استغلالها، وطبقا لهذا المفهوم فإنّ سوق الأرض هي سوق غير متجانسة تماما مثل سوق العمل وسوق رأس المال.

الربـــح (Profit)

معنى الربح: يُستخدم تعبير الرّبح في المعنى المحاسبي والنشاط التجاري بوجه عام للإشارة للمبلغ الزائد فوق كل المدفوعات التي تقوم بها المؤسسة على أساس تعاقدي، بالإضافة إلى بعض الالتزامات الأخرى كالضرائب وأقساط الإهتلاك[1].

الربح عند الاقتصاديين هو العائد الذي يحصل عليه المنظم من المشروع باعتباره أحد عوامل الإنتاج، وذلك بعد اقتطاعه لعوائد عوامل الانتاج الأخرى، ويلاحظ أنّ الربح يختلف عن باقي أثمان خدمات عوامل الإنتاج. ومنها أنّ الربح غير ثابت بل يتعرض لتقلبات كثيرة ترجع إلى ظروف إنتاج السلع وتكلفتها وظروف العرض والطلب وظروف الأسواق.

لا يعترف النظام الاقتصادي الاشتراكي بغير العمل عنصراً إنتاجياً والدولة كمالك لوسائل الإنتاج جميعاً تقوم بدور المنظم في تخطيط وإدارة الإنتاج، وما تحققه من فائض تخصصه لخدمة أغراضها في خطة التنمية.

من الجائز في الفقه الاقتصادي الإسلامي أن يشترك المال أو العمل في الربح كما في المضاربة، والمخاطرة باعتبارها عامل تابع يرتبط بالمال أو بالعمل لها أثر في حق المال أو العمل في الربح، يقول ابن خلدون: "وكذلك نقل السلع من البلد البعيد المسافة أو في شدة الخطر في الطرقات يكون أكثر فائدة للتجار وأعظم أرباحاً..."[2].

أقسام الربح: ينبغي التمييز بين الربح الاقتصادي والربح المحاسبي، فالأخير هو الفرق بين الإيراد الكلي والإنفاق الكلي خلال مدة معينة، ويضم الإنفاق جميع المدفوعات الفعلية أو المدفوعات النقدية المسجلة في الدفاتر المحاسبية كالأجور والمواد الأولية والاندثار، وهنا يكمن الفرق بين الربحين، فالتكاليف بالمنظور الاقتصادي لا تقتصر على التكاليف الظاهرة، وإنما تتضمن التكاليف الضمنية التي تتكون من عوامل الإنتاج التي يمتلكها صاحب المشروع، كاستخدامه لخدمته الشخصية في إدارة مشروعه أو استخدامه لأرضه الخاصة أو رأس ماله الخاص، وهو ما يعني أنّ التكاليف من وجهة نظر الاقتصادي

[1] اسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، مصر، 1973، ص437.

[2] عبد الحميد محمود البعلي، أصول الاقتصادي الاسلامي، بدون ذكر بلد النشر وسنة النشر، الكويت، ص187.

هي أكبر من التكاليف من وجهة نظر المحاسب، لذا فإنّ الربح الاقتصادي من وجهة نظر الاقتصاديين هو الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الاقتصادية (الظاهرة والضمنية)، وبهذا يكون الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي ما دامت التكاليف الاقتصادية أكثر من التكاليف المحاسبية.

النظريات التي تناولت موضوع الربح الاقتصادي ترجع ظهور هذا الربح إلى مصدرين أساسيين وهما التجديدات الفنية Innovations وظروف عدم التأكد Conditions of uncertainty.

ويقصد بالتجديدات الفنية تلك الإبتكارات التي تحدث في أساليب الإنتاج والتي قد تؤثر إيجابيا في حجم الإنتاج، وذلك مثل التغيرات الفنية الحديثة في الأساليب الإنتاجية والتي تساهم بدورها في تدنية التكاليف الكلية، أو تلك التجديدات التي قد تؤثر في حجم المبيعات مثل إستحداث منتجات جديدة أو إدخار أساليب إعلانية جديدة، وتسمى الأرباح الناتجة عن ذلك بأرباح التجديدات الفنية، وهي في هذا تختلف عن الأرباح الإحتكارية والتي قد تنشأ بسبب تمتع المشروع بمركز إحتكاري عند شرائه لخدمات عوامل الإنتاج، حيث يشتريها بأسعار منخفضة، أو تمتعه بمركز إحتكاري عند بيعه لمنتجاته حيث يبيعها بأسعار مرتفعة.

أمّا بالنسبة لظروف عدم التأكد فقد تنشأ بسبب التغيرات غير المتوقعة في جانب الإيرادات الكلية أو في جانب التكاليف الكلية، فعلى سبيل المثال قد يحدث تغير غير متوقع في أذواق المستهلكين لصالح سلعة ما ممّا يؤدي لزيادة المبيعات، أو قد يحدث إنخفاض غير متوقّع في أسعار المواد الأولية مما يؤدي لانخفاض التكاليف الكلية، وتسمى الأرباح الناتجة عن ذلك بأرباح عدم التأكد[1].

في ختام تحليلنا لموضوع الرّبح تجدر الإشارة إلى التالي:

- يختلف الربح كعائد للتنظيم عن عوائد عناصر الإنتاج الأخرى، من حيث كونه ليس عائدا تعاقديا وليس عائدا مؤكدا كما هو الحال بالنسبة للريع والأجور والفائدة؛
- يتقلب الربح تقلبا كبيرا حيث قد يزداد أو يقل، أو قد يكون موجبا أو سالبا في حين أنّ عوائد عناصر الإنتاج الأخرى لا يمكن أن تكون سالبة؛
- ينشأ الربح الاقتصادي بسبب ظروف عدم التأكد والتي لا يمكن التنبؤ بها مقدما، ومن ثم يمكن النظر إليه على أنّه يمثل الزيادة في الإيرادات الفعلية عن الإيرادات المتوقعة؛
- يقوم الربح الاقتصادي بدور هام في النشاط الاقتصادي، حيث يمثل حافزا على الإبتكار والتوسع في الاستثمارات وتحمل المخاطر، كما أنّه يؤدي إلى الحكم على مدى كفاءة المشروعات القائمة.

[1] أحمد فوزي ملوخية، الاقتصاد الجزئي، مكتبة بستان المعرفة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص238-239.

4_3 إعادة التوزيع: الضرائب والرسوم

تعريف الضريبة: هي إقتطاع مبلغ نقدي بشكل إجباري يدفعه الممول للدولة وبدون حصوله على مقابل خاص مباشر لتحقيق نفع عام يتماشى مع أهداف الدولة ويساهم في تحقيقها.

الأثار الاقتصادية للضريبة: نلخص أهم أثار الضريبة فيما يلي[1]:

أثر الضريبة على الاستهلاك والادخار: إنّ فرض الضرائب يؤدي بشكل عام إلى تخفيض الإستهلاك، وخاصة استهلاك أصحاب الدخول المحدودة، لأنّ اقتطاع جزء من دخولهم على شكل ضرائب يحد من قوتهم الشرائية لأن الدخل المعد للإنفاق سوف ينخفض، نلاحظ جليا في الدول النامية حيث تدني الدخول واقتطاع جزء كبير من الدخل للإنفاق الاستهلاكي، إذ تصل هذه النسبة في بعض الدول إلى 90%، كما أنّ استهلاك الأعباء يتأثر من الضرائب بنسبة ضئيلة، إلى جانب أثر الضرائب على الاستهلاك يوجد أثر على الادخار، ولكن المتضرر من ذلك هم الأغنياء لأن بإمكانهم أن يقتطعوا جزء من دخلهم على شكل ادخار، فزيادة الضرائب يؤدي إلى تخفيض ادخارهم أمّا الفقراء تأثرهم يكون قليل جدا، لأن ادخارهم منخفض جدا.

أثر الضريبة على الإنتاج: تؤثر في الإنتاج بالنقصان، كذلك يتأثر نتيجة الضرائب في عرض وطلب رؤوس الأموال الإنتاجية، فعرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف على ادخارهم الاستثمار، كما رأينا من قبل فإن الضرائب تؤدي إلى الادخار وقلة رؤوس الأموال الإنتاجية، فإنه يتأثر بمقدار الربح المحقق، فإذا كان فرض الضريبة يؤدي إلى تقليل الربح فبطبيعة الحال يقل الطلب عليها، أمّا ازدياد الربح فإن الطلب يزيد عليها وكذلك فإن فرض الضريبة قد يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج الأخرى قليلة العبء الضريبي، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي.

أثر الضريبة على إعادة توزيع الدخل: قد ينتج على الضريبة أن يعاد توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل، صالح للطبقات غير الغنية على حساب الفئات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب غير مباشرة، باعتبارها أشد عبئا على الفئات الفقيرة، أمّا الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار.

أثر الضريبة على الأسعار: يترتب على أنّ الضريبة تقتطع جزء من دخول الأفراد إذ يقل الطلب على السلع وخدمات معينة من جانب هؤلاء الأفراد، وبالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار هذه السلع، بشرط أن لا تدخل الدولة حصيلة الضريبة في مجال التداول، بمعنى أن تستخدمها الدولة في تسديد قروض خارجية وتكوين احتياطي معين.

[1] كعوان سليمان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2017، ص ص78-79.

تعريف الرّسم: الرّسم هو مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا للدولة، أو إلى إحدى مؤسساتها العمومية مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل.

الرّسم هو مبلغ مالي إلزامي يدفعه المستفيدون من الدولة أو الولاية أو البلدية مقابل خدمة معينة ذات نفع عام وخاص.

خصائص الرسم: للرسم مجموعة من الخصائص أهمها[1]:

الصفة النقدية: مقابل الحصول على الخدمة يجب على طالبها أن يدفع سلفا من النقود إمّا أن يكون نسبة مئوية معينة أو مبلغا مقطوعا وثابتا.

الصفة الإجبارية: أي أنّ على طالب الخدمة أن يدفع بمبلغ المستحق عليه مقابل حصوله على هذه الخدمة.

تدفع بمقابل: يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيئاتها العامة وقد تكون هذه الخدمة تتولاها إحدى المرافق العمومية لصالح الأشخاص كالفصل في المنازعات القضائية مثلا.

طابع المنفعة: يشكل طابع المنفعة في الرسم أهمية خاصة نظرا لكونه يتميز عن أهم مصادر الإيرادات العامة وهي الضرائب، فالذي يطلب الخدمة يسعى من وراء ذلك إلى تحقيق منفعة خاصة تتعلق به وحده دون أن يشاركه فيها شخص آخر.

المقابل في الرسم: يتمثل ذلك بأن يدفع الفرد الرسم مقابل ما يحصل عليه من خدمة لا تقدمها إحدى الهيئات العامة، فالنفع الخاص مقابل حصوله على خدمات مرفق القضاء فيتحقق نفع خاص لطالب الخدمة والمتمثل باستقرار الحقوق له عن طريق القضاء.

أوجه التشابه والاختلاف بين الرسم والضريبة

أوجه التشابه

-كلاهما عبارة عن اقتطاع نقدي يدفع بصفة نهائية من طرف الأفراد أو الشركات لتمويل ميزانية الدولة؛

-كلاهما مفروضان من طرف السلطات بموجب قانون محدد لذلك؛

-كلاهما يحددان دون مشورة من يدفعهما فلا المستفيد ولا المكلف يناقش في مقدار أو طريقة أدائها.

أوجه الاختلاف

- لا يوجد مقابل للضريبة في حين يوجد مقابل للرسم وذلك بالاستفادة من خدمة معينة؛
- الضريبة إجبارية لها مقدار ووقت محدّد يجب التقيد بها بينما الرسم فهو اختياري يكون رغبة في الحصول على خدمة؛
- الضريبة سنوية بينما الرسم آنيا بمجرد الاستفادة بالخدمة.

[1] كعوان سليمان، المرجع السابق، ص ص80-81.

4ـ نشـاط الاستهـلاك (Consumption)

1.4 مفهوم الاستهلاك وأهميته

يقصد بالاستهلاك في لغة الاقتصاد، إذا ما أطلق دون تقييد هو الاستهلاك النهائي والذي يراد به استخدام الانسان للسلع والخدمات لإشباع حاجاته ورغباته، مثل عمليات الأكل، اللباس، الشرب، والتعليم...إلخ، ويولي الإقتصاديون أهمية كبرى لهذا النشاط الانساني، ويجمعون على أنّه الغاية النهائية للنشاط الاقتصادي عامة والنشاط الإنتاجي خاصة. فالانسان ينتج ليستهلك، وعند هذا الحد تنتهي قصة الإنسان مع ممارسة النشاط الاقتصادي، بل لقد وصل الحال عند الكثير منهم إلى القول بأنّ السعادة البشرية من حيث وجودها وحجمها وعمقها دالة في الاستهلاك، ولا شك أنّ إطلاق القول على هذا النحو فيه مخاطر جسيمة، ويوضّح ذلك أنّ الاستهلاك في عرف الاقتصاد الوضعي ما هو إلا دالة في الرغبة والقدرة، وطالما توفرت القدرة والرغبة لدى الفرد أو المجتمع فعند ذلك يتكون الطلب الذي يدفع المنتج إلى إنتاج ما يشبع هذا الطلب من سلع وخدمات. وبمجرد توفر الرغبة لدى الإنسان دونما ضوابط أخلاقية وإجتماعية يولد في حالات كثيرة إضرارا بالفرد نفسه في جسمه، وفكره وقيمه....إلخ.

قد يرغب الفرد في التدخين أو في غير ذلك من الأشياء الضارة، ولا يتوقف في تحقيق رغباته تلك إلا عند حدود قدراته، وينتج عن ذلك عدم إشباع الاستهلاك لحاجات حقيقية، ومن ثم عدم تمكنه من المحافظة على الإنسان بكل مقوّماته الجسمية والعقلية والروحية والإجتماعية بل أنه ليذهب إلى الطريق المعاكس، حيث يدمر العديد من هذه المقوّمات، يضاف إلى ذلك أنّ الموارد وجهت لإنتاج سلع وخدمات مفيدة، ودمرت الموارد في نفس الوقت، ومعنى ذلك تدمير لكل من الإنسان والموارد على حد سواء، وتعميق للمشكلة الاقتصادية.

يُراد بالاستهلاك في المنظور الاسلامي استخدام السلع والخدمات الطيبة في إشباع الحاجات الحقيقية للانسان، وليس هو استخدام لأي سلعة أو خدمة مهما كان نوعها، وليس هو إشباعا لأية رغبة مهما كانت[1].

إنّ الاستهلاك ضروري للإنسان لا شك في ذلك، وبدونه لا يعيش ولا يسعد من باب أولى، لكن الأمر في حاجة إلى مزيد من الضوابط، حتى لا ينحرف عن مساره الصحيح، ويتحول إلى نشاط هدم لا نشاط بناء، كما أنّه يحتاج إلى أن لا يكون غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لغاية أسمى، ولا مانع من أن يجمع إلى ذلك كونه غاية، لكنها غاية مرحلية، أو بعبارة أخرى هو وسيلة وغاية معا.

وأهمية الاستهلاك في إطار الاقتصاد الاسلامي لا تقل، بل تزيد عنها في إطار الاقتصاد الوضعي، ذلك أن الاستهلاك من المنظور الاسلامي هو غاية ووسيلة في نفس الوقت، أو بعبارة أخرى له وظيفتان، وظيفة الاشباع والاستمتاع والتمتع بطيبات السلع والخدمات وما في الدنيا من زينة وبهجة، وهو في ذلك

[1] شوقي أحمد دنيا، المدخل الحديث إلى علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2005، ص ص88-89.

يشارك الاقتصاد الوضعي. لقد تمنن الله تعالى علينا بأن أوجد في الدنيا ليس مجرّد الضروريات التي لا نستطيع الحياة بدونها، وإنّما بأن أوجد لنا فيها الكماليات التي تطيب بها الحياة، فهناك الحدائق ذات البهجة بجوار ما فيها من فواكه.

2.4 العوامل المؤثرة في الاستهلاك

هناك العديد من العوامل التي تجعل منحنى الإستهلاك يتجه نحو الأعلى أو الأسفل، وتتمثل أهم هذه المتغيرات التي تؤثر على المستوى الاستهلاكي فيما يلي[1]:

- **الدخل:** يلعب الدخل دورا مهما فى تحديد استهلاك الأفراد، بزيادته يزداد الاستهلاك والعكس صحيح، فأصحاب الدخول الضعيفة والمتوسطة يمضون وقتا أكبرا فى عناصر الاستهلاك الشخصية فى المنازل والملابس والتعليم، بينما الأكثر دخلا فينفقون على السيارات والديكورات والترفيه؛

- **معدّل الفائدة:** تعتبر أسعار الفائدة عوائد وحوافز الإدخار، فعند زيادة أسعار الفائدة تزداد الفرص الضائعة على الإستهلاك وهذا يؤدي إلى زيادة مستوى الإدخار، أي إنفاق مبالغ أقل على السلع والخدمات، وبالتالي فإن زيادة أسعار الفائدة ستؤدي إلى إنتقال منحنى الإستهلاك إلى الأسفل، بمعنى أنّه عند نفس مستوى الدّخل السابق تنخفض الكميات الإستهلاكية وعندما تنخفض أسعار الفائدة سيؤدي ذلك إلى إنتقال منحنى الإستهلاك إلى الأعلى أي تزيد الكميات الإستهلاكية؛

- **المستوى العام للأسعار:** تتأثر القيمة الحقيقية للأصول السائلة بشكل مباشر بالتغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار، وهذا الأثر ما يطلق عليه أثر "بيجو"، فاتجاه الأسعار إلى الإنخفاض سيؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للأصول السائلة أي القوة الشّرائية للثروة، وسيؤدي ذلك إلى زيادة نسبة الدخل الذي يخصص للإستهلاك؛

- **الثروة:** تعرّف الثروة على أنّها جميع ممتلكات الأفراد من الأموال المالية والعقارية، فعند زيادة الثروة نجد أنّ الإستهلاك يزيد حتى وإن لم يتغير الدخل، أي أنّ الفرد سينفق أكثر من السابق وهذا بدوره يؤدي إلى إنتقال منحنى الإستهلاك والعكس صحيح في حالة إنخفاض الثروة؛

- **التوقعات للمستقبل:** تؤثر التوقعات والتنبؤات الخاصة بالأسعار والثروة على معدّلات الاستهلاك، فإذا توقّع الفرد زيادة في دخله فإنه سيقوم بشراء كميات أكبر من السلع والخدمات على اعتبار ما سيحصل عليه في المستقبل، ورغم أنّ الدخل الحالي لم يتغير بعد، إلاّ أنّ سلوك المستهلك قد تغير وانعكس على سلوكه، وهذا يعني أنّ منحنى الاستهلاك قد إنتقل إلى الأعلى، وبشكل عام كلّما كانت التوقعات متفائلة حول الدخل والثروة كلما إزداد الإستهلاك عند الأفراد والعكس صحيح، فالتوقعات المتشائمة تدعو إلى تقليل الاستهلاك والميل أكثر نحو الادخار؛

[1] داود حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص114-115.

- **العادات والتقاليد السائدة:** يتعلق هذا العامل بخصائص كل شعب من الشعوب، عاداته وتقاليده وطقوسه الدينية والوطنية، فهناك شعوب تكثر من أكل اللحوم والأسماك مثلا، وهناك شعوب أخرى تتغذى على المنتجات النباتية في الدرجة الأولى، وأخرى تنفق نسبة كبيرة من الدخل على تدفئة المنازل بسبب الطقس البارد..الخ، ومن المعتقد أنّ هذه العادات الاستهلاكية لدى كل شعب من الشعوب مستقرة إلى درجة كبيرة ولا تتغير مع الزمن إلاّ تغيرا طفيفا، لذلك فالعادات الاستهلاكية المتباينة تجعل الميل إلى الاستهلاك مختلفا من مجتمع إلى آخر، وتجعل التركيبة السلعية للاستهلاك مختلفة أيضا من مجتمع إلى آخر؛

- **السياسة الضريبية:** يتأثّر الدخل الممكن التصرف فيه للأفراد بمستوى الضرائب الشخصية، ذلك أنّ أي زيادة في معدّلات الضرائب تقلل من الدخل الممكن التصرف فيه للمستهلكين، ممّا يجعلهم يخفضون إستهلاكهم ومن ناحية أخرى فإنّ تخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة إستهلاكهم الجاري.

3.4 دالة ومنحنى الاستهلاك

تمثل دالة الاستهلاك في صورتها العامة بالدالة الخطية: $C=a_0+b_1y_d$، حيث أنّ:

C: تمثل الاستهلاك المحلي ، a_0 مقطع الدالة والمعبرة عن الاستهلاك التلقائي والذي لا يتأثر بالدخل.

b_1y_d: تمثل ميل دالة الاستهلاك التبعي أو السلوكي الذي يتأثر طرديا بالدخل المتاح y_d ويتغير طرديا مع تغيراته.

تعتمد درجة تغير الإستهلاك نتيجة لتغيرات الدخل على قيمة b والممثلة للميل الحدي للاستهلاك (ميل الدالة الخطية = المقابل/ المجاور) كما في الرّسم البياني الموالي، وتخبرنا هذه الدالة أنّ هناك علاقة سلوكية بين الإستهلاك والدخل، وأنّ هذه العلاقة طردية بمعنى كلما زاد الدخل المتاح يزيد الإستهلاك[1]. كما أنّ ميلها أقل من الواحد الصحيح نظرا لأن المجتمع لا ينفق كامل دخله على الإستهلاك، بل يحتفظ بجزء منه كإدخار لذلك فإن:

الدخل المتاح = الانفاق على الإستهلاك + الإنفاق على الادخار

$$S + C = yd$$

والقول بأنّ ظاهرتي الاستهلاك والادخار متلازمتان إنما يعني أنّ:

الميل المتوسط للاستهلاك + الميل المتوسط للادخار = 1

$$1 = APS + APC$$

وأيضا فإنّ: الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = 1

$$1 = MPS + MPC$$

[1] فاروق بن صالح الخطيب وعبد العزيز بن أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، بدون ذكر دار النشر وبلد النشر، 1435هـ، ص77.

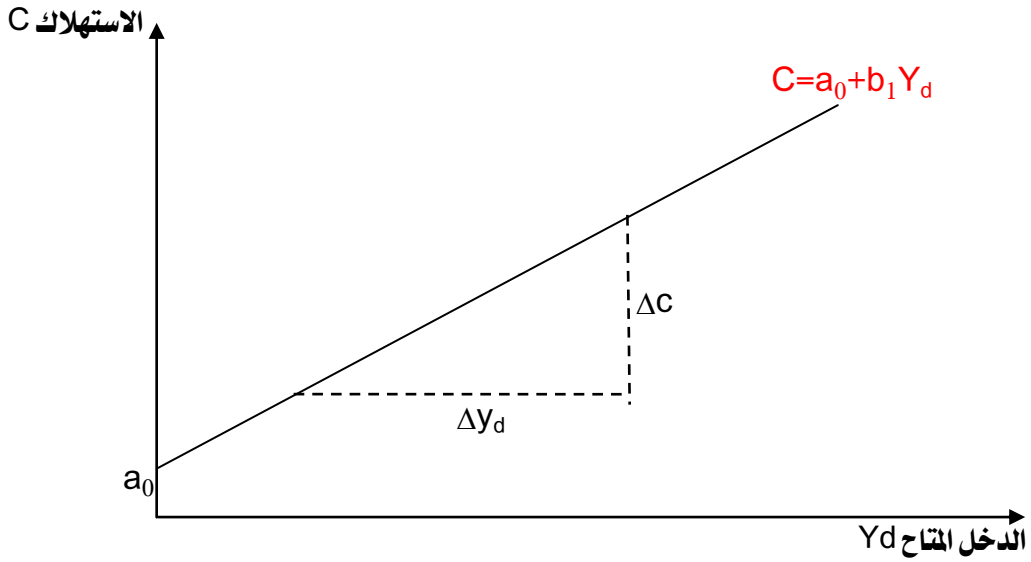

5ـ نشـاط الإدخـار (Saving)

1.5 مفهوم الادخار في الفكر الاقتصادي

يُعدّ الدّخل عاملا أساسيا في زيادة الإدخار أو إنخفاضه، فإذا زاد الدخل بنسبة معينة فإنّ الإستهلاك سوف يزداد، ولكن الإدخار سوف يزداد بنسبة أكبر من نسبة الاستهلاك. ويختلف الاقتصاديون حول تأثير معدّل الفائدة على تكوين الادخار في الاقتصاد الوطني، فيرى فريق منهم العلاقة عكسية بين الإدخار وسعر الفائدة، لأنّ إنخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى الزيادة في الاستثمار وفي الدخل ومن ثم في الإدخار وعلى النقيض من ذلك يرى فريق آخر العلاقة طردية بين سعر الفائدة والادخار.

على أيّة حال فإنّ إعتبارات المدى القصير والمدى الطويل، وكذلك الممارسات السلوكية على مستوى الوحدات الفردية والتوازنات الاقتصادية والنظام المالي على مستوى الاقتصاد الشامل، ودرجة الاستقرار الاجتماعي والدولي والنظام الاقتصادي الاجتماعي وتوزيع الدّخل على طبقات المجتمع هي المحكاة الرئيسية في حسم مثل هذا الجدل.

لقد تعدّدت مفاهيم الإدخار حتى أصبح من الصعب اختيار مفهوم واحد له، وهذا راجع إلى تطور المجتمعات من جهة، وإلى تطور أساليب الإدخار عبر الزمن من جهة أخرى، وفيما يلي سوف نقدم البعض من هذه التعاريف.

الإدخار في معناه الاقتصادي العام هو التوقف عن الإنفاق العشوائي، وهو أمر واجب وحتمي من أجل تحقيق التنمية. أمّا في معناه الاقتصادي الخاص فيعني تأخير الإنفاق إلى أجل معين، شرط أن يوضع المال المؤجل إنفاقه وإلى حين أجله لدى هيئة متخصصة في إدارة الإدخار[1].

[1] إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، الإدخار (مشروعيته وثمراته)، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، الإمارات، 2011، ص19.

الإدخار هو ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك، بل يوجّه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات. هذا التعريف يبرز ثلاثة جوانب جوهرية مترابطة في عملية التنمية وهي:

- الإستعداد للقيام بنشاط إنتاجي لا يكون جزءا من ناتجه موجه للإستهلاك؛
- توفر الإرادة الجماعية والقدرات التقنية والفنية اللاّزمة لتحقيق تراكم رأس المال المادي والبشري؛
- المستقبل الذي يكون هذا التراكم إعداد له.

عُرّف الادخار قديما بأنّه الاحتفاظ بجزء مما يحوزه الإنسان احتياطا للظروف المستقبلية وحتى يوفر لنفسه ماهو بحاجة إليه من الاستقرار والأمن في يومه وغده. ويعتبر الإدخار من أكثر الظواهر الإقتصادية التي حصل في مفهومها اختلاف مع تطور الفكر الاقتصادي لذلك نتيجة لتنوع وإختلاف الأفكار الاقتصادية، كما يسمى ادخار تلك الحصة من الدخول التي لا توجه للإستهلاك[1].

كذلك يقصد بالادخار بأنّه الجزء من الدخل الجاري الغير موجه مباشرة للاستهلاك الجاري خلال فترة معينة[2]، بحيث يعرف الادخار بأنّه الفرق بين الدخل والاستهلاك، أي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، مع العلم أنّ الادخار في بعض الأحيان لا يستخدم كله في عملية الاستثمار ذلك لأن جزء منه ربما يكتنز كما هو الحال في الدول النامية.

الادخار هو الحد من الاستهلاك لأن الغرض الأساسي منه هو الإمتناع عن استهلاك جزء مما كان يستهلك ثم توجيه هذا الجزء ناحية الاستثمار لاستغلاله في إنتاج سلع أخرى تأخذ طريقها بدورها للإنتاج. وإذا أخذنا بهذا التعريف نصل إلى النتائج الآتية كحدود للمعالم الاقتصادية للإدخار:

- الادخار عملية اقتصادية يقوم بها الفرد كما تقوم بها الدولة.
- الادخار يتطلب إصدار قرار من جانب الفرد–حين يمارس العملية الادخارية– أو من جانب الدولة حين تقوم بدورها الادخاري بهدف الامتناع، أو بعبارة أدق الالتزام بالإحجام عن الاستهلاك جزء من الإنتاج مع توجيه هذا الجزء إلى وجهة استثمارية.

كما ينبغي الإشارة إلى أنّ تعريف الادخار يسري على مستويين مجتمعي وفردي، فبالنسبة للمجتمع يلاحظ أن ناتج الاقتصاد الوطني خلال سنة معينة لا ينفقه كليةً في أغلب الأحوال على الأغراض الاستهلاكية الجارية، بل يقتطع جزء منه ليكون الادخار الوطني.

أمّا بالنسبة للأفراد فإنّ أغلبهم لا ينفقون كل دخولهم الجارية على الاستهلاك الجاري من السلع والخدمات، وإنّما يجنّبون جزءا منها ليودعوه في البنوك أو صناديق التوفير أو ليشتروا به أسهما أو سندات أو ليسددوا التزاماتهم أو ليشتروا أصولا مادية[3].

[1] Christian Romain, 24 mots cles de l'économie et de la gestion, France, edition maxi-livre, 2004, p52.
[2] F.Guyots, Eléments de Macroéconomie, Paris, édition Tethnip, 1979, p47.
[3] صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت،1983، ص5.

يعرّف الادخار في الفكر الاقتصادي الإسلامي بأنّه ذلك الجزء من دخل الفرد الذي لا ينفق على السلع الإستهلاكية والخدمية ولا يخصص للإكتناز.

إنّ التعاليم الاسلامية تحث الفرد على الإدخار وتضبط سلوكه الإستهلاكي. وهو ما جعل الإدخار ليس مجرد إختيار أحسن بل هو فضيلة إسلامية، فالفرد منّا يعيش ضمن مجتمع إسلامي، يحث على الإدخار والتحسب للمستقبل والاعتدال في الإنفاق، والتصرف بأنّه مستخلف في أي مال لديه، بحيث يراعي حدود معينة في إطار إسلامي متميز. وأهم نتائج هذه الخاصية تكمن في ضرورة الإدخار والبعد عن الإكتناز، وسوف نشير هنا إلى أربعة أسس تضبط وظيفة الادخار في المجتمع الإسلامي هي تحريم الربا، تحريم التبذير ووجوب حفظ المال، تحريم الإكتناز ووجوب التكافل الإجتماعي[1].

2.5 أنواع الإدخار

الحقيقة أنّ أنواع الإدخار كثيرة، ويجب أن يُنظر للإدخار من زوايا عدّة، فقد يكون الإدخار اختياريا أو إجباريا، وقد يكون الإدخار محليا، وطنيا وخارجيا، كما قد يكون الإدخار في صورة عملة وطنية أو في صورة عملات أجنبية.

ـ من حيث طبيعة المدخرات

الادخار الإختياري: يتمثل الإدخار الإختياري في ذلك النوع من الإدخار الذي يقوم به الأفراد في القطاع العائلي بمحض إرادتهم ورغباتهم ومن تلقاء أنفسهم، ويتم ذلك بالإمتناع عن إنفاق جزء من دخولهم على أغراض الإستهلاك دون ضغط أو إلزام في تكوين هذه المدخرات[2]. وتكتسي المدخرات الفردية أهمية بالغة من حيث مساهمتها في تحقيق إضافة لرأس المال الذي يستثمر في خطة التنمية ورفع المستوى المعيشي العام، ويتكون الإدخار الإختياري أيضا من مدخرات قطاع الأعمال الخاص.

الإدخار الإجباري: هو شكل أساسي من أشكال الادخار الذي تلجأ إليه الدولة لصالحها ولصالح المواطن نفسه، يقصد به ذلك الإدخار الذي يتحقق باقتطاع جزء من الدّخل بصورة إلزامية ومن ثم يتمثل في إحداث قيد على الميل الطبيعي للاستهلاك خاصة لدى الأفراد. وتلجأ الدولة لمثل هذا الادخار لعدة أسباب تتمثل في كونه مصدرا لتمويل المشاريع الاستثمارية كشق الطرقات، وبناء المدارس،....الخ، إضافة إلى كونه منفعة للفرد المدخر نفسه كالمعاشات واشتراكات الضمان الاجتماعي....الخ، وذلك مثل مدخرات الأفراد لدى الدولة– للتأمين ومعاشات التقاعد– وكذلك التأمينات الاجتماعية.

---

[1] رحيم حسين، نحو ترقية الإدخار المصرفي الشخصي في البلدان الإسلامية (إشارة خاصة لبلدان شمال إفريقيا)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد01، 2004، ص81.

[2] يسري دعبس، الإدخار والعوامل المؤثرة فيه، المكتبات الكبرى، مصر، 1997، ص06.

ـ من حيث الحدود الجغرافية

من الضّروري التمييز بين النشاطات الاقتصادية من إنتاج أو إستهلاك أو إدخار أو إستثمار أو تبادل، التي تحدث داخل الحدود الجغرافية لدولة ما وتتم خارج حدودها، ويكون ذلك من خلال مفهومي الادخار المحلي والادخار الوطني.

الادخار المحلي: الإدخار المحلي هو مجموع الإدخار الناتج عن زيادة الدخول المحققة لمختلف أطراف النشاط الاقتصادي في الدولة عن إجمالي الإستهلاك خلال نفس الفترة. أي أنّ الإدخار المحلي يمثل جميع المدخرات التي تحققت داخل الدولة، سواء المدخرات الإختيارية لدى البنوك وصناديق الإدخار، وكذلك المدخرات الإجبارية التي تحققت في قطاع الأعمال من الأرباح غير الموزعة ومخصصات الإهتلاك، وكذلك المدخرات لدى صناديق التأمينات والمعاشات والإدخار الحكومي[1]. بمعنى أنّ الإدخار المحلي يساوي الناتج المحلي الإجمالي مخصوما منه الإستهلاك المحلي، أين يتشكل الإدخار المحلي من إدخار ثلاث فئات، وهؤلاء يمثلون القطاع العائلي، قطاع الأعمال والقطاع الحكومي.

يقيس الإدخار المحلي المقدرة الذاتية للاقتصاد على توليد موارد كافية لتمويل المشاريع الاستثمارية والاقتصادية المختلفة، بعيدا عن التأثيرات والعوامل الخارجية التي يصعب التحكم فيها، بل والتنبؤ بها في كثير من الأوقات.

الادخار الوطني: مجموع الإدخار المحلي مضافا إليه صافي دخول عناصر الإنتاج العاملة بالخارج، يقيس الإدخار الوطني إذن بالإضافة إلى حجم الإدخار المحلي صافي ما يتم تحويله من دخل عناصر الإنتاج المحلية العاملة في الخارج، وقد يكون صافي دخل عناصر الإنتاج سالبا، وبالتالي يصبح الإدخار الوطني أقل من الإدخار المحلي، وهنا يكون الإدخار الكلي أكثر مفاهيم الإدخار وسعا وشمولا، ويأخذ بالعناصر الخارجية المحددة للدخل الكلي لأي اقتصاد[2].

ـ من حيث نوع المدخر (المصدر)

إدخار العائلات: ويتمثل في الادخار الذي يقوم به الأفراد عندما تفيض دخولهم على ما ينفقونه على الاستهلاك ويوجه الفائض للادخار، بأن يوضع في صناديق التوفير، أو بواليص التأمين، أو الودائع الآجلة، أو شراء أوراق مالية، أو الاكتتاب في أسهم الشركات.

إدخار المؤسسات: يمثل إدخار المؤسسات (قطاع الأعمال الخاص والعمومي) في كل ما تخصصه الشركات والمؤسسات المنتجة والتجارية وذات الطابع الخدمي من أرباحها في زيادة إستثمارها.

---

[1] عمار السيد عبد الباسط، أثر الضريبة العامة على المبيعات على القوة الإدخارية في الاقتصاد، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، 2011، ص 139.

[2] عبد الحليم محيسن، الإدخار في مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصاد الخليجي، اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي، السعودية، العدد78، 1997، ص42.

إدخار الحكومة والجماعات المحلية(الدولة): تعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها، وإلى تخفيض نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى تمويل الاستثمار، أي تكوين رأس مال حقيقي جديد، أو تودعه كاحتياطي لمواجهة ما يطرأ من عجز في الميزانية العامة للدولة في السنوات المقبلة ونقصد بالعجز زيادة قيمة النفقات عن الإيرادات، هذا الفائض هو ما يعبر عنه بالادخار الحكومي. ويتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية.

ـ من حيث نوع العملة

هذا التقسيم يختص بالمدخرات في صورة أرصدة نقدية، فقد تكون في صورة عملة وطنية أو في صورة عملات أجنبية، ويحصل المجتمع على العملات الأجنبية أساسا من حصيلة الصادرات، وتحويلات العاملين وأرباح الاستثمارات في الخارج. وقد يحصل عليها بالهبات أو القروض الأجنبية، أو من إنفاق المستثمرين الأجانب في الداخل، وللمدخرات بالعملة الأجنبية أهمية بارزة في تمويل الاستثمارات التي تتطلب الحصول على واردات من الخارج تموّل بالنقد الأجنبي.

3ـ5 أهم العوامل المؤثرة في الإدخار

هناك عدّة عوامل تؤثر على قيام الأفراد بعملية الإدخار أهمها ما يلي[1]:

الدخل: إنّ دخل المستهلك له علاقة متينة وطردية بعملية الإدخار، فكلما زاد دخل الفرد كلما زادت عملية إدخاره مما يؤدي إلى عملية التقليل من الإستهلاك.

الثروة: إنّ عملية حيازة الفرد للعقارات والممتلكات الخاصة تجعل ثروته في شكل مالي مريح، مما يؤدي إلى ميله لعملية الإدخار بالمؤسسات المالية.

معدّل الفائدة: يتضح بأنّ معدّل الفائدة له علاقة طردية بعملية الإدخار، فكلّما إرتفع معدل الفائدة كلما أقبل الأفراد على عملية إدخار أموالهم لدى تلك المؤسسات المالية.

نسبة التضخم: نشاط الإدخار يرتبط إرتباطا سلبيا بمعدّل التضخم، حيث كلما ارتفعت نسبة التضخم تراجع الأفراد عن إيداع أموالهم لدى البنوك، نظرا لكون إرتفاع نسبة التضخم والتي تعكس القدرة الشرائية للنقود وبالتالي الودائع.

الضرائب: كلما ارتفعت الضرائب أثرت سلبا على السلوك الإدخاري للفرد، فهي إقتطاع من مداخيلهم، الأمر الذي يخفض من عملية إدخارهم للأموال.

العادات والتقاليد: إنّ تقاليد الأفراد تؤثّر على عملية إدخارهم للأموال، فالمسلمون مثلا يحبذون إدخار أموالهم في البنوك الإسلامية بدلا من إيداع أموالهم في البنوك التجارية الرّبوية.

[1] بوطيبة فيصل، مدخل لعلم الاقتصاد، دار جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2018، ص ص148-149.

دالة ومنحنى الإدخار

الإدخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الإستهلاك، وعلى هذا الأساس يمكن إشتقاق دالة الإدخار من دالة الاستهلاك على النحو التالي:

$$S=Y-C$$

حيث: S يمثل الإدخار
C و Y يمثلان على التوالي الاستهلاك والإدخار

وبتعويض دالة الاستهلاك في العلاقة السابقة نجد:

$$S=y-(a_0+b_1y)$$

$$S=y-a_0-b_1y$$

$$S=-a_0+(1-b_1)y$$

وبافتراض أنّ: $S_1=(1-b_1)$ **نجد:** $S=-a_0+s_1y$

حيث: $0<s_1<1$
$0<a_0$

وتمثل القيمة S_1 رياضيا ميل دالة الإدخار، أمّا اقتصاديا فهي تمثل الميل الحدي للادخار، أي تمثل قيمة التغير في الإدخار الناتج عن تغير الدخل بدينار واحد:

أي: الميل الحدي للإدخار $= S = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$

أمّا a_0 تمثل رياضيا نقطة تقاطع مستقيم دالة الإدخار مع المحور العمودي، أمّا اقتصاديا فهي تمثل ذلك الجزء من الإدخار الذي لا يتبع الدخل.

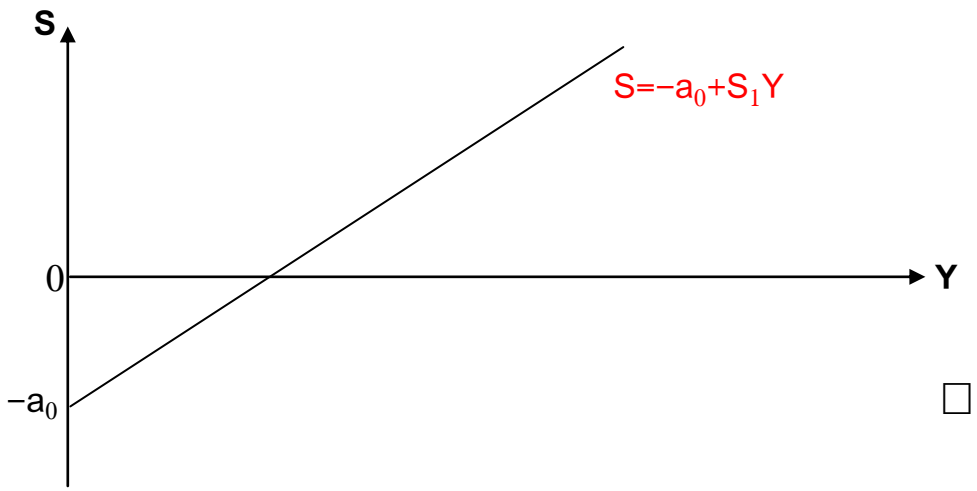

4.5 أهميـة الإدخـار

للادخار أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي إذ يعتبر محرك التنمية الاقتصادية من خلال توفير رؤوس الأموال اللاّزمة لهذه التنمية.

لقد لمست معظم الدول أهمية المدخرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستمرارها ومن ثم استمرار التقدم والنشاط الاقتصادي وضمان الاستقرار، إذ تُعد المدخرات الوطنية الدّعامة الأساسية للاستثمار، لذا عملت هذه الدول بمختلف مذاهبها السياسية على تنمية الوعي الادخاري بين أفرادها بشتى الطرق وجذب هذه المدخرات وتجميعها لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية بما يتفق وأهداف الدولة وبما يعود على المجتمع بالنفع العام.

أظهر التطور الاقتصادي أنّ لصغار المدخرين أهمية كبيرة فيما يمكن أن يحصل عليه من تجميع مدخراتهم التي تفوق في حالات كثيرة المدخرات التي تُجمع من القلة من ذوي الدخول الكبيرة ولا سيما بعد أن نمت الطبقة العاملة والفئات المتوسطة من ناحية، وبعد أن ضغطت المطالب والنفقات المتزايدة للدولة من ناحية أخرى. وإذا كانت أهمية الادخار أساساً للاستثمار سواء للفرد أو للدولة أوضح ما تكون في الأحوال العادية، فإنّها أشد وضوحاً وأكثر إلحاحاً في مراحل التنمية والتطور، إذ تؤدي المدخرات خدمات جليلة للفرد وللدولة.

-**أهمية الادخار لدى الفرد:** تُعتبر هذه المدخرات عوامل الأمان للمستقبل، ذلك أنّه بإيداعها أو باستثمارها في أي من الأوعية الادخارية أو الاستثمارية يحصل منها على عائد مجز إمّا أن ينفقه في مواجهة مطالبه المتزايدة وإمّا أن يزيد به مدخراته واستثماراته. وتوجه الدولة هذه المدخرات إلى الإنفاق على مشروعات جديدة تزيد من دخول الأفراد وتفتح لهم آفاقاً جديدة وفرصاً أكبر للعمل والخدمة. وتؤدي المشروعات الجديدة إلى توفير المزيد من السلع والخدمات للفرد وتتيح له الحصول عليها بأسعار أفضل.

-**أهمية الادخار لدى الدولة:** فيما يتصل بالدولة فإنّ المدخرات تخدمها في تحقيق ما يلي:

- توفير التمويل المحلي المطلوب لمشروعات التنمية من دون اضطرار الدولة إلى اللجوء لزيادة الضرائب ولوسائل التمويل التوسعية التي تؤدي إلى زيادة حدة التضخم الذي يصاحب عادة الإ نفاق على برامج التنمية والذي تنعكس آثاره في الارتفاع المطرد للأسعار.
- الحدّ من الضغوط التضخمية التي تصاحب الإ نفاق على خطط التنمية وذلك بامتصاص الزيادة في الدخول المترتبة على الزيادة في الإ نفاق في تكوين مدخرات جديدة.
- الحدّ من الإ نفاق الاستهلاكي للأفراد بما يسمح بتوجيه المزيد من السلع للتصدير الأمر الذي يساعد الدولة في الحصول على النقد الأجنبي اللاّزم لمشروعات التنمية وتحقيق المزيد من الاستثمار الذي يعود على جميع أفراد المجتمع بالنفع العام من جهة، وتقليص الطلب على السلع المستوردة من جهة ثانية.

6ـ نشـاط الاستثمـار (Investment)

1.6 الاستثمار في الفكر الاقتصادي

يعرّف الاستثمار في النظرية الاقتصادية الكلية بأنّه كمية المنتجات التي يتم شرائها في فترة زمنية معيّنة (سلع أو خدمات) بغرض استخدامها في إنتاج مزيد من السلع والخدمات للاستهلاك في المستقبل، كالاستثمار في السكك الحديدية أو إنشاء المصانع، المشروعات التنموية، البحث العلمي وتطبيقاته، الاستثمار في الموارد البشرية، ويتوقف الاستثمار على عناصر عديدة أهمها: إجمالي الناتج المحلي، الاستهلاك، صافي الصادرات. حيث أن الاستثمار هو مقدار الفائض عن الاستهلاك وصافي الصادرات. يتضمن الاستثمار تشغيل موارد مالية بغرض تحقيق دخل إضافي أو تحقيق نمو، وقد يكون ذلك في شكل إقراض السلع للآخرين للحصول على فائدة، أو شراء ذهب لتحقيق زيادة في القيمة، أو شراء أسهم أو سندات لتحقيق مزايا مستقبلية.

يتضمن الاستثمار عموما انتظار زمني بغية تحقيق عائد في المستقبل، فهو إيداع أو إلتزام مالي حالي بغية تحقيق عائد موجب في المستقبل، بمعنى أنه يتضمن تضحية بنقود أو موارد أخرى حالية من أجل تحقيق منافع مستقبيلية وله ملامح كثيرة أهمها التضحية في الحاضر والاستفادة في المستقبل.

يستهدف الاستثمار زيادة الرفاهية في المستقبل، حيث أنّ الأموال التي توجه للاستثمار هي محصلة الأصول المملوكة والمقترضة. والإدخار بطبيعته ما هو إلا تضحية ببعض الاستهلاك في الحاضر، من أجل زيادة الاستهلاك في المستقبل. وبصرف النظر عن مبررات الاستثمار أو دوافعه على مستوى الفرد أو المجتمع.

فمن الأهمية بمكان العمل على إدارة الثروة بكفاءة من أجل تحقيق أقصى عائد اقتصادي ممكن منها، ويشمل ذلك بالطبع حماية الأصول الإنتاجية من أثر التضخم والضرائب والعوامل الأخرى، التي قد تؤدي إلى إنخفاض قيمتها، حيث أنّ المدخرات التي تبقى في صورة نقود لا تدر أي عائد، بل تحقق خسائر نتيجة الفقد في القيمة بسبب إرتفاع الأسعار، حيث يؤدي التضخم إلى تآكل القيمة الشرائية للنقود، فإذا لم يستطيع الاستثمار من تحقيق عوائد مساوية في المقدار لما يحدثه ارتفاع الأسعار، فسيكون معدل العائد الحقيقي بالسالب. ولهذا يحاول المستثمر الرشيد تعظيم رفاهيته من خلال اختيار التوليفة المثلى من العوائد المتوقعة والمخاطر المحتملة في ضوء تفضيلاته وطاقاته[1]. وفي العادة تتوجه أهداف المستثمر نحو تعظيم العوائد وتقليل المخاطر والتحوط للتضخم كما هو مبين في الشكل الموالي.

[1] صبحي محمد إسماعيل ومهدي معيض السلطان، اقتصاديات التمويل والاستثمار، دار جامعة الملك سعود للنشر، السعودية، 2019، ص ص39-42.

تعتبر توقعات العائد عنصرا أساسيا في قرار الاستثمار، وهي غير مؤكدة لأنّ ما يحدث في المستقبل غير مؤكد بطبيعته، لذا تكون هناك إختلافات بين العوائد المتوقعة والعوائد المحققة بالفعل، والتغيرات المتوقعة في الدّخل ما هي إلاّ مخاطر.

الشكل رقم (09): أهداف المستثمر

المصدر: صبحي محمد إسماعيل ومهدي معيض السلطان، اقتصاديات التمويل والاستثمار، دار جامعة الملك سعود للنشر، السعودية، 2019، ص40.

بالإضافة للعوائد المتوقعة من الاستثمار ومخاطره ينظر المستثمرون إلى أبعادا وخصائص أخرى للاستثمار هي الأمان Safety والسيولة Liquidity والحماية الضريبية Tax Shelter.

تعتمد العوائد على طبيعة الاستثمار وفترة الاستحقاق (المدى الزمني) والعديد من العوامل الأخرى، وعادة ما تكون العوائد في شكل توزيعات أو فوائد إضافة إلى التغيرات في قيمة رأس المال (الفرق بين قيمة الشراء وقيمة البيع).

المخاطر تعدّ سمة أساسية من سمات الاستثمار، وتوجد علاقة بين العوائد على الاستثمار والمخاطر التي تكتنفه، ففي الغالب تكون العوائد المرتفعة مرتبطة بمخاطر كبيرة. وقد تشمل المخاطر الخسارة في رأس المال، والتأخير في السداد وتغيرات العوائد أو إنعدامها.

ويعني الأمان توقعات المستثمر باسترداد أمواله بعد إنتهاء الاستثمار (عند إستحقاقه) بدون خسائر أو نقصان في قيمتها ودون تأخير زمني. والأمان صفة يحرص عليها المستثمر عند بناء قراراته، حتى يضمن التأكد من استرداد رأس المال دون خسارة ودون تأخير زمني، أمّا السيولة فتعني سهولة وسرعة بيع الأصول الرأسمالية دون خسارة نقدية في قيمتها أو تأخير زمني. وتتضمن الحماية الضريبية المزايا الضريبية الأولية مثل الإعفاءات الضريبية في بداية الاستثمار، وكذلك الضرائب المتكررة المستمرة والمرتبطة بالعوائد الدورية للاستثمار مثل ضرائب الدخل. وكذلك الإعفاءات الضريبية النهائية عند تصفية الاستثمار وبيع الأصول الرأسمالية.

استنادا إلى ما تقدم يمكن تعريف الاستثمار من الناحية المالية، بأنّه إيداع أو إلتزام مالي من الأفراد لتحقيق عائد مستقبلي، أو تحقيق زيادة في قيمة رأس المال، أي أنّه توجيه الأموال المتاحة من أجل الحصول على أصول تحقق دخل مستقبلي.

قد يكون الدخل المستقبلي فائدة، أو نسبة من العائد، أو علاوة أو قسط، أو استحقاقات تقاعد. ويشمل ذلك بطبيعة الحال شراء الأسهم والسندات، وشهادات التأمين.....إلخ. ومن المفهوم المحاسبي هو كل ما تنتجه المنشأة الإنتاجية، ليس بغرض البيع أو تحويل ملكيته للغير، وإنّما بغرض إبقائه من أجل تغيير الأصول المنتجة والتجهيزات، التوسع في الأنشطة الإنتاجية والتجديد وتحسين ظروف العمل.

من الناحية الاقتصادية يعني الاستثمار زيادة في رصيد المقتصد من رأس المال – سلع وخدمات منتجة تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى– ومن أمثلته الإنشاءات الجديدة، المصانع والآليات والمخزونات. فالاستثمار هو الجزء من الدخل الذي يتم إدخاله في نطاق العمليات أو المشروعات الإنتاجية من أجل تكوين رأس المال. ويعبر عمّا يتراكم لكل وحدة زمنية من السلع والخدمات التي لا تستهلك لكن تستخدم للإنتاج في المستقبل (أي رأس المال). ففي النظرية الاقتصادية الكلاسيكية يعرّف الاستثمار أو تراكم رأس المال بأنّه مقدار الزيادة في رأس المال، أي توسيع في الطاقة الإنتاجية للمنشأة أو القطاع أو المجتمع. أي ببساطة إنتاج سلع وخدمات منتجة تضاف إلى الرصيد من السلع والخدمات المنتجة الموجودة بالفعل. ولا يمكن أن يحدث ذلك إلاّ من خلال توجيه جزء من الدّخل الناتج إلى الإدخار، بغية زيادة السّلع والخدمات الإنتاجية (الرأسمالية).

2.6 أنواع الاستثمار: يمكن التمييز بين العديد من أنواع الاستثمار أهمها ما يلي[1]:

– **الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي:** فالاستثمار الحقيقي موضوعه هو الأصول الإنتاجية كتشييد المصانع، أمّا الاستثمار المالي فموضوعه هو الأصول المالية كالأسهم والسندات.

– **الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي:** الاستثمار الوطني هو الذي يتولى القيام به مستثمرين محليين (وطنيين)، أمّا الاستثمار الأجنبي يتولى القيام به مستثمرين أجانب داخل الوطن المستثمر فيه كاستثمار القطريين في ولاية (منطقة بلارة) بالجزائر مثلا.

– **الاستثمار الطويل والمتوسط والقصير الأجل:** الاستثمار الطويل الأجل يمتد لأزيد من خمس سنوات، أمّا الاستثمار المتوسط تتراوح فترته بين سنة وخمس سنوات، في حين أنّ الاستثمار القصير الأجل يتم في فترة زمنية لا تتعدى سنة واحدة.

[1] بوطيبة فيصل، مدخل لعلم الاقتصاد، دار جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، المحمدية، الجزائر، 2018، ص ص155–156.

- **الاستثمار الخاص والاستثمار الحكومي:** الاستثمار الخاص هو الذي يتم من قبل الأفراد الخواص مهما كان نوعهم محليين خواص أو أجانب خواص، أمّا الاستثمار الحكومي فهو الذي تقوم به مؤسسات تابعة للحكومة أو القطاع العام.

- **استثمار ذو عائد ثابت واستثمار ذو عائد متغير:** الاستثمار ذو العائد الثابت يكون عن طريق الإكتتاب في السندات أو الأسهم الممتازة المطروحة في البورصة أو في البنوك، أمّا النوع الثاني فيتمثل في مختلف المشاريع الاقتصادية كالتجارة مثلا.

3.6 أهم العوامل المؤثرة على الاستثمار

تختلف العوامل المحدّدة للاستثمار وفق مناظير مختلفة، فيرى البعض أنّ الانفاق الاستثماري الحقيقي يتوقف على الناتج خلال فترة سابقة (أو أي مؤشر آخر لمستوى النشاط الاقتصادي)، ومستوى الاستثمار الجديد الذي يحل محل الاستثمار المهتلك، كما يمكن إضافة متغير آخر وهو مقدار التغير في التدفقات النقدية الحقيقية بفترة إبطاء واحدة، وكذلك تضمين سعر المنتج النهائي وأسعار مدّخلات الإنتاج، الإهتلاكات والخسائر أو المكاسب الرأسمالية. ومن بين العوامل والمتغيرات المؤثرة على الاستثمار ما يلي[1]:

العائد المتوقّع: تطرق الاقتصاديون إلى العديد من العوامل المؤثّرة على الاستثمار ومن أهمها العائد المتوقع على الاستثمار (الكفاية الحدية للاستثمار)، ويمكن تعريف الكفاية الحدية للاستثمار بالمعادلة التعريفية التالية:

الكفاية الحدية للاستثمار = قيمة الإنتاجية الحدية لرأس المال – التكلفة الحدية لرأس المال.

حيث تستمر المنشآت في استخدام رأس المال في المدى القصير حتى يتم التساوي بين الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة الحقيقي. ويلاحظ إنخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال نتيجة لزيادة التكلفة الحدية مع زيادة مقدار الاستثمار، وبذلك يتحدّد المستوى الأمثل للاستثمار عند تساوي الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة.

وبناء على ما تقدّم فإنّ الفرق بين قيمة الإنتاجية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة تمثل القوة الدافعة لنمو رصيد رأس المال أو تراجعه. وتعتمد آلية الوصول إلى المستوى الأمثل لرصيد رأس المال على وجود التكلفة الحدية المسببة لعدم التعادل، ومن ثم استمرار عملية الاستثمار في كل فترة زمنية.

[1] صبحي محمد إسماعيل ومهدي معيض السلطان، اقتصاديات التمويل والاستثمار، دار جامعة الملك سعود للنشر، السعودية، 2019، ص ص47-49.

المخاطرة وعدم التأكد: أدخلت الأدبيات الحديثة عنصر المخاطرة وعدم التأكد في نظرية الطلب على الاستثمار بفعل عدم القابلية على التراجع في القرار الاستثماري، فإعادة بيع السلع الرأسمالية يقلل من قيمتها، هذا فضلا عن تأثير عدم التأكد فيما يتعلق بالسياسات السائدة كأحد محدّدات الاستثمار.

الثقة في قطاع الأعمال المستهدف: لتغيرات الثقة في الشركات ومراكزها المالية والقانونية والأخلاقية تأثير كبير على قرارات الاستثمار، وزيادة المخاطر وعدم اليقين حول مستقبل قطاع الأعمال المستهدف يمكن أن تقلل من الثقة، وهذا يعني تأجيل القرارات الاستثمارية حتى تعود الثقة.

سعر الفائدة: يرتبط الاستثمار عكسيا مع سعر الفائدة التي تعبّر عن تكلفة الإقتراض ومكافأة للإقراض، ويرتبط الاستثمار عكسيا مع سعر الفائدة لسببين رئيسيين: الأول تؤدي زيادة سعر الفائدة إلى إرتفاع تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار، وهذا يعني أنّ ارتفاع أسعار الفائدة يزيد من العائد على الأموال المودعة في حساب بفائدة، ممّا يقلل من جاذبية الاستثمار نسبة إلى الإقراض، ومن ثم يمكن تأجيل قرارات الاستثمار حتى تعود أسعار الفائدة إلى مستويات أدنى. والثاني أنّه إذا ارتفعت أسعار الفائدة فإنّ الشركات تتوقع أنّ المستهلكين سوف يقللون إنفاقهم الاستهلاكي بما يقلل الطلب، وهذا بالطبع في غير صالح الاستثمار، ولأجل زيادة الاستثمار يحتاج المستثمرون إلى حفاظ المستهلكين على الأقل على إنفاقهم الاستهلاكي الحالي. لذلك من المرجح أن تؤدي زيادة سعر الفائدة إلى تثبيط الشركات عن الاستثمار وإجبارهم على تأجيل قراراتهم الاستثمارية لحين حدوث انخفاض متوقع في سعر الفائدة.

الضرائب: يمكن أن يترتب على اجراءات معينة لسياسات ضريبية ما تأثيرا كبيرا على الأرباح المحققة من المشروعات ومنه على حجم الاستثمارات، فقد تؤدي المعاملة الضريبية إلى تشجيع الاستثمارات أو إلى انخفاضها، وذلك من خلال زيادة أو تخفيض تكلفة رأس المال، فنجد كثيرا من الدول تلجأ إلى سياسة تشجيع الاستثمار بإصدار قوانين لذلك من خلال تسهيل الإجراءات وتخفيض الضرائب على الاستثمارات الجديدة، أو ربما الإعفاء منها نهائيا لمدة معينة، إلى جانب ذلك فإنّ زيادة الأعباء الضريبية على المشروع تؤدي إلى تقليل الحافز على الاستثمار[1].

مستوى المدخرات: توفّر مدخرات الأسر ومدخرات الشركات تدفق الأموال إلى القطاع المالي، وهو ما يعني زيادة الأموال المتاحة للاستثمار، وقد تؤدي زيادة الادخار إلى تقليل أسعار الفائدة وتحفيز الإقتراض للشركات والاستثمار.

التوقعات العامة: كون الاستثمار نشاط عالي المخاطر، فإنّ التوقعات العامة حول المستقبل تؤثر على تقييم الاستثمار ومن ثم على قرار الاستثمار في نهاية المطاف، فأيّ مؤشر يدل على حدوث أي تراجع

[1] شطيبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2018/2017، ص83.

في الإقتصاد، مثل تغيير محتمل للحكومة، أو حرب أو إرتفاع أسعار النفط أو أسعار السلع الأخرى قد يقلل من العوائد المرجوة من الاستثمار أو زيادة التكلفة المتوقعة.

4.6 أهمية الاستثمار

تبرز أهمية الاستثمار وتتأكد في أنّ الدول التي يرتفع فيها الاستثمار، أي التي يوجد فيها رصيد (خزين) مرتفع من رأس المال الإنتاجي، وتتحقق فيها إضافة (زيادة) مهمة في الاستثمار هي في الغالب الدول المتقدمة، بحيث يكون فيها رأس المال الإنتاجي أكثر تنوعا، ومن نوعية متطورة، وبالشكل الذي يتيح لها زيادة الإنتاجية فيها بدرجة كبيرة اعتمادا على ذلك، وخاصة بالترابط مع تطور نوعية مواردها البشرية التي تمارس العمليات الإنتاجية، والتي توفر الاستخدام الكفؤ للأصول الرأسمالية فيها، إضافة إلى إسهامها في تكوين هذه الأصول الرأسمالية، وارتباطا بتوفر الادخارات النقدية التي تمول عملية تكوين هذه الأصول أي الاستثمار، اعتمادا على الدخول المرتفعة فيها والمرتبطة بارتفاع دخولها الوطنية، وكذلك توفر الإدّخارات العينية فيها التي تستخدم في إقامة الاستثمار، واعتمادا على الناتج الوطني المرتفع فيها، وهو الأمر الذي يجعل من الاستثمار محركا أساسيا وهاما في استمرار نموها وتقدمها، وبالذات في المجالات الجديدة الأكثر تطورا وخصوصا من الناحية التكنولوجية.

كذلك تبرز وتتأكد أهمية الاستثمار وما يعنيه من تكوين أصول رأسمالية منتجة في الدول النامية، والتي ينخفض في معظمها رصيد (خزين) رأس المال، وتنخفض الإضافة (الزيادة) إلى هذا الرصيد نتيجة انخفاض الاستثمار بسبب انخفاض الادخارات النقدية الناجمة عن إنخفاض الدخول المرتبطة بانخفاض الدخل الوطني فيها، وانخفاض الادخارات العينية الناجمة عن إنخفاض ناتجها الوطني، وما يرافق ذلك من ضعف درجة تنوع رأس المال وانخفاض نوعيته، وهو ما ينجم عنه وبالضرورة إنخفاض الإنتاجية وانخفاض الإنتاج، وبالذات من خلال ما يرتبط بذلك من انخفاض نوعية مواردها البشرية، وخاصة في ظل النوعية المنخفضة لرأس المال المادي المستخدم فيها، والذي لا يستدعي معه الحاجة الماسة لتطوير نوعية مواردها البشرية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ضعف قدرتها على تكوين رأس المال أي إقامة الاستثمارات، وضعف قدرتها على إستخدام ما يتم تكوينه من أصول رأسمالية، وضعف كفاءتها في الإستخدام عند تحققه، وبالشكل الذي يجعل الإنتاجية متدنية، ومن ثم ضعف الإسهام في تحقيق نمو ملموس ومستمر للاقتصاد في الدول النامية، في ظل ضعف قدرتها على إقامة الاستثمارات وتكوين الأصول الرأسمالية الإنتاجية، وما يرتبط بهذا من ضعف أو غياب صناعة الأصول هذه فيها، ونتيجة لكل ما سبق[1].

[1] فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية (الرأسمالية، الاشتراكية، الاسلام)، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2007، ص ص352-353.

المحور الثالث: مدخل نظامي لعلم الاقتصاد

1ـ مفهوم النظام الاقتصادي

إنّ تاريخ البشرية يشير إلى أنّ الإنسان منذ أن واجه المشكلة الاقتصادية وهو دائم السعي إلى إيجاد حل يتم من خلاله استخدام موارده المحدودة في إشباع حاجاته المتعدّدة والمتجدّدة، وبالتالي يمكننا إستنتاج أنّ الطريقة أو الآلية المتبعة في علاج المشكلة الاقتصادية تسمى في علم الاقتصاد بـ "النظام الاقتصادي".

ومن هنا يمكن أن نشير بأنّه من الطبيعي أن يتغير النظام الاقتصادي من وقت لآخر، تبعا لتغير ظروف الإنسان وتطوره، وبناء على مدى كفاية النظام الاقتصادي المتبع وفعاليته في التعامل مع المشكلة الاقتصادية[1].

من الصعوبة وضع تعريف يحدّد ماهية النظام الاقتصادي ومفهومه لإرتباط النظام الاقتصادي بالجوانب النظرية والفكرية، وبالجوانب التطبيقية الواقعية وبالجوانب الأخرى كافة، الاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية، إضافة إلى إختلاف وجهات النظر بخصوص ما يعنيه النظام الاقتصادي نتيجة الإختلاف في المعتقدات والإيديولوجيات.

يعرّف النظام الاقتصادي بأنّه مجموعة من المتغيرات الأساسية التي تحدّد أداء إقتصاد معين كملكية وسائل الإنتاج وأهداف المجتمع، ذلك بإعتبار أنّ وسائل الإنتاج هي التي يتم باستخدامها القيام بالأنشطة الاقتصادية التي تحقق الأهداف[2].

يمكن أيضا تعريف النظام الاقتصادي على أنّه مجموعة متناسقة من المؤسسات القانونية والاجتماعية الموجودة بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي[3]. ومنه نجد أنّ مفهوم النظام الاقتصادي يغطي كل من:

- الإطار القانوني (حقوق الملكية العامة والخاصة) للنشاط الاقتصادي؛
- الإطار الجغرافي (داخلي أو خارجي) للنشاط الاقتصادي؛
- الآليات التقنية المستخدمة في النشاط الاقتصادي؛
- أشكال تنظيم النشاط الاقتصادي؛
- العامل البسيكولوجي الذي ينشّط ويحفّز الأفراد على الإنتاج.

كما يتم اعتبار النظام الاقتصادي بأنّه يعني أنماط معقدة للتنظيم بين الأفراد والجهات التي تساهم في النشاطات الاقتصادية التي تلبي الإحتياجات البشرية المادية، بحيث يتم التركيز في هذا التعريف على تلبية الإحتياجات المادية حصرا دون الروحية أي المعنوية منها.

---

[1] بوشنافة أحمد ولعلمي فاطمة، مدخل إلى الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2018، ص57.

[2] فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية (الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام)، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2008، ص06.

[3] LAJUGIE Joseph, Les systemes economiques, neuvieme edition, PUF, France, 1976.

وفي تحديد ماهية النظام الاقتصادي يتم الرّبط بين ما يحدد الإنتاج من ناحية الطلب الذي تحكمه الحاجات المتعددة والمتطورة، وكيفية تنظيم الإنتاج، أي تحديد ماذا وكم ينتج؟ وكيف ينتج؟ ولمن ينتج؟ وهو ما يعني إرتباطه بمعالجة المشكلة الاقتصادية.

رغم التعدّد في المفاهيم التي يتم تحديدها للنظام الاقتصادي، إلاّ أنها لا تختلف في مجملها من حيث الجوهر على ما يعنيه النظام الاقتصادي، والذي يرتبط بكل الجوانب المشار إليها في المفاهيم السابقة، حيث أنّ النظام الاقتصادي يعني مجموعة القواعد والمبادئ التي تحدّد الوسائل والمؤسسات والإجراءات لأداء الأنشطة الاقتصادية ونموها، وبما يحقق الإستخدام الكامل والكفؤ للموارد، وبما يحقق تلبية هذه الأنشطة لإحتياجات الأفراد والمجتمع المتطورة وبصورة عادلة.

2ـ فلسفة ومذهبية النظام الاقتصادي

3ـ النظام الاقتصادي الرأسمالي وحل المشكلة الاقتصادية

3ـ1 ماهية النظام الاقتصادي الرأسمالي

كان بداية ظهور الرأسمالية في أوربا منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي، بدءا بالدعوة إلى الحرية وإنشاء القوميات اللادينية بعيدا عن سيطرة الكنيسة، فظهر المذهب الحر وهو فكر علماني تُفصل فيه الأمور كلها عن الدين ليعيش من دون قيّم ولا مبادئ تشريعية سماوية، فهم يرون أنّ حب المال وإمتلاكه غريزة طبيعية، كما يسمون أنفسهم (الطبيعيين)، إذ يرى فيه البعض أنّ طبيعة ميولهم لحب التملك للمال والرغبة في السيطرة هو أمر طبيعي.

وقد ظهرت فكرة الرأسمالية بعد الظلم والاستبداد الذي كان من الإقطاعيين والطبقة الأستقراطية التي حجزت جميع الأموال والثروات والخيرات عن عامة الناس بين يديها، وانتشر الفقر والجوع، فثار الناس وتعالت أصوات الدعاة إلى تقديس حرية الملكية الفردية الكاملة وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وكان ذلك ردا لتحيّز الحكومة الملكية على كل شيئ وعدم ترك أي شيئ لعامة الشعب، فمهما عملوا وكدحوا ليس لهم من الأمر شيئ وكل الأراضي والأملاك تسجل باسم الطبقات الارستقراطية والملوك[1].

لا يوجد إتفاق بين الاقتصاديين على تعريف محدّد للنظام الرأسمالي ويرجع ذلك إلى أنّ الرأسمالية كنظام سياسي وكنظرية اقتصادية تعرضت للعديد من التغيرات إختلفت من مجتمع لآخر، خاصة في المجتمعات التي كانت مستعمرة من الدول الأوربية، والتي اتسم اقتصادها بالطابع الزراعي ولم تصل إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية الاستعمارية.

[1] دويدار أسامة، النظم الاقتصادية (دراسة تحليلية)، دون ذكر دار النشر ولا سنة النشر، مصر ، ص ص15-17.

ومن هذا المنطلق اختلفت التعريفات المتعلقة بالرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي دائم التغيير والتطور، ومن أمثلة هذه التعريفات[1]:

– ذهب **موريس دوب** إلى أنّ الرأسمالية هي نظام المشروع الفردي الخاص، حيث تسود المنافسة الحرة بين الأفراد لكسب رزقهم، ووفقا لرأي بيجو فإنّ النظام الرأسمالي هو ذلك النظام الذي يستخدم الجزء الأكبر من موارده الإنتاجية في الصناعة الرأسمالية التي يمتلكها الأفراد العاديون، وهذا التعريق يستند إلى خصائص النظام الرأسمالي.

– ذهب **كارل ماركس** إلى أنّ الرأسمالية هي نظام تتملك فيها الأقلية أموال الإنتاج بمختلف أنواعها ولا تتملك فيه الأغلبية إلاّ قوة عملها، ويقوم الرأسماليون بشراء قوة عمل الأفراد وهم (البروليتاريا) نظير أجر محدّد سلفا، وذلك لإستخدامهم في القيام بعملية الإنتاج ثم تعود أثمان السلع المنتجة بأكملها عليهم، ممّا يؤدي بالبروليتاريا إلى بيع قوة عملها للرأسمالية لأنّها مصدر رزقها الوحيد.

فطبقا للنظام الاقتصادي الرأسمالي لا يمكن استخدام قوة العمل دون أموال الإنتاج المختلفة التي يمتلكها الرأسماليون وحدهم، وبالتالي يقوم النشاط الإنتاجي في النظام الرأسمالي على أكتاف طبقة البروليتاريا بمقتضى عقود العمل التي تعقدها مع طبقة الرأسماليين.

يستند هذا التعريف على أساس علاقات الإنتاج والتوزيع، فتصبح علاقات الإنتاج فردية والقوى الإنتاجية جماعية.

– عرّف الاقتصادي الإنجليزي **"هوبسون"** الرأسمالية بأنّها تنظيم الأعمال على نطاق واسع بواسطة صاحب عمل أو مجموعة من أصحاب الأعمال يمتلك مقدارا من الثروة المتراكمة يسمح له بالحصول على المواد الأولية واستئجار العمال، وذلك بقصد إنتاج مقدار أكبر من الثروة وتحقيق الأرباح فيصبح الغرض الرئيسي من النشاط الاقتصادي الرأسمالي هو التملك خاصة التملك النقدي، فإتاحة الفرصة أمام السلع الإستهلاكية ورؤوس الأموال المادية والنقدية هو جوهر النظام الرأسمالي، ويستند هذا التعريف على أساس غاية النظام الرأسمالي وقصده.

ونلاحظ من التعريفات السابقة إختلاف الأسس التي تنبني عليها، وذلك وفقا لوجهة نظر كل إقتصادي على حدى، والتي تتسم بالموضوعية والحياد في بعض الأحيان، وفي الأحيان الأخرى تتسم باتخاذ مواقف شخصية من الكاتب إتجاه النظام الرأسمالي فتأثر بها عندما حاول تعريف النظام الرأسمالي، وأي ما كان الأساس الذي يقوم عليه النظام الرأسمالي فإنّ بعض الاقتصاديين المعاصرين حاول حل هذه الإختلافات في التعاريف السابقة، وذلك بجمع هذه السمات في تعريف واحد مؤداه:

[1] راني محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2016، ص ص101-102.

"إنّ الرأسمالية هي تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع على أساس قيام فرد هو الرأسمالي أو مجموعة من الأفراد مجتمعين، هي الشركات الرأسمالية بالتأليف بين رؤوس الأموال الإنتاجية المملوكة لهم والمواد الأولية التي يشترونها وقوة العمل المستأجرة في شكل مشروع، هو المشروع الصناعي يستخدم الآلية كأساس للفن الإنتاجي، وذلك من أجل تحقيق مقدار متزايد دائما من الثروة، يمكنهم من الحصول على أرباح يحتفظون بها لأنفسهم ومن زيادة تراكم رأس المال لديهم باستمرار".

2_3 خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي

يتّصف النظام الرأسمالي بمجموعة من الخصائص تميّزه عن غيره من النظم، وهي في مجموعها تعمل على تسيير هذا النظام، ويمكن أن نلخص أهم هذه الخصائص من خلال النقاط التالية[1]:

- الملكية الخاصة

يعترف القانون في الدول الرأسمالية بحق الفرد في تملك الأموال ملكية خاصة، سواء كانت هذه الأموال سلعا إستهلاكية أم سلعا إنتاجية. وحق الملكية على مال من الأموال يشمل مجموعة من الحقوق الفرعية تتمثل في حق الإستعمال وحق الإستهلاك وحق التصرف، كما أنّه يتضمن الاعتراف بحق الإرث كسبب من أسباب كسب الملكية.

ولا يعني الإعتراف للأفراد بحق الملكية أن تصبح كل الأموال الموجودة في المجتمع مملوكة للأفراد ملكية خاصة. فالدولة الرأسمالية تتملك جزءا من الثروة الوطنية تتمثل في المباني الحكومية، أراضي الدولة، المناجم، الغابات، والهياكل الأساسية للنشاط الاقتصادى كالطّرق والمصارف والجسور.

يمكن للملكية الخاصة في البلاد الرأسمالية أن تحاط ببعض القيود القانونية مراعاة لاعتبارات الصالح العام، كالقيود التي تمنع المالك من استخدام ماله على نحو يضر بمصلحة جيرانه أو رفاهية مجتمعه، ففي بعض البلدان تمنع القوانين الارتفاع بالمباني فوق حد معين، كما تحرم إنشاء المصانع الضارة بالصحة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية[2].

-الحرية الاقتصادية

يقصد بها في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي، حرية الفرد في إتخاذ القرارات التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه، فيقرّر الفرد استثمار رأسماله في نشاط ما، وذلك وفقا لما يمتلكه من موارد طبيعية، وللفرد أحقية التصرف في دخله كما يشاء، وذلك بتوزيعه بين الإستهلاك على السلع التي تعطي له منفعة أكبر والإدخار، فالأفراد في النظام الرأسمالي لهم حرية الإنتاج، التبادل والاستهلاك.

---

[1] راني محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2016، ص ص104-106.

[2] مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص ص43-44.

ذلك دون تدخل من الحكومة إلاّ عند الضرورة القصوى أو لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع، فلا تتدخل الحكومة وفقا للنظام الرأسمالي في النشاط الاقتصادي، وإنّما تقوم فقط بحماية المجتمع بالمحافظة على الأممن في الداخلومنع الأخطار التي تهدده في الخارج.

هذه الحرية الاقتصادية المتاحة للأفراد في ظل النظام الرأسمالي هي أيضا كما في الملكية الخاصة ليست حرية مطلقة، بل تتم داخل الإطار القانوني والإجتماعي للمجتمع، فمثلا المحامي لا يستطيع أن يمارس مهنة المحاماة إلاّ بشروط معينة أولها حصوله على الليسانس في الحقوق، هذا فيما يتعلق بالخدمات، أمما بالنسبة للسلع هناك سلع تحرم الحكومة إنتاجها رعاية لمصلحة المجتمع كالمخدرات مثلا.

-حافـز الربـح

حافز الربح في النظام الرأسمالي هو الحافز الأساسي الذي يدفع الأفراد إلى زيادة الإنتاج، وهو المحرك الرئيسي لأيّ قرار يتخذه المنتجون، لأنّ كل فرد يتصرف وفقا لمصلحته الشخصية ولتحقيق أهدافه الخاصة، وذلك دون إهدار المصلحة العامة للمجتمع، فلابد التوفيق دائما بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة للمجتمع.

الفرد في سعيه لتحقيق أقصى ربح ممكن يقوم بإنتاج السلع التي يزداد عليها الطلب، وبذلك فهو يلبي حاجة المجتمع من هذه السلع، كما أنّه لتحقيق المزيد من الأرباح يعمل دائما على الإبتكار والبحث عن أفضل الطرق للإنتاج لتقليل التكاليف، وهذا يؤدي إلى خفض الأسعار التي تباع بها السلع ممّا يزيد من مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

والربح في النظام الرأسمالي ليس مجرد عائد يحصل عليه المنظمون فقط، وإنّما يُعتبر عنصر مسير للنظام الاقتصادي وينميه، فكل منتج لكي يحصل على المزيد من الأرباح عليه أن يزيد من إنتاجه، وعندما يزيد كل منتج من إنتاجه يؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة الإنتاج الكلي للمجتمع.

- سيادة المنافسة التامة

مبدأ المنافسة من أهم صفات المجتمع الرأسمالي وتعتمد المنافسة في النظام الرأسمالي على وجود عدد كبير من المنتجين بالنسبة لكل سلعة من السلع، يتنافسون فيما بينهم بحيث يحاول كل واحد منهم أن يجتذب إليه أكبر عدد من المستهلكين.

وتكون وسيلة المنتجين إلى جذب المستهلكين هي التخفيض المستمر في أسعار السلع، فيحاول كل منهم أن يبيع سلعته بسعر أقل من الذي يبيع به الآخرون، وذلك عن طريق خفض التكاليف واستخدام أقل قدر ممكن من الموارد، فيخرج بذلك من المنافسة المنتجون ذو الكفاءة المنخفضة ولا يتبقى في السوق سوى من يتبع بالخبرة والدراية الكافية وهذا يؤدي إلى استخدام أفضل للموارد.

والاستهلاك في النظام الرأسمالي يعتمد على وجود عدد كبير من المستهلكين بالنسبة لكل سلعة، يتنافسون فيما بينهم للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجونها، هذا التنافس يؤدي إلى إرتفاع

الأسعار فيخرج من هذه الدائرة المستهلكون الذين لا تمثل السلعة لهم ضرورة كبيرة أو لا تتناسب مع المنفعة التي يحصلون عليها من هذه السلعة مع الثمن الذي يدفعونه فيها ولا يتبقى في السوق سوى المستهلكون الذين تكون حاجتهم للسلعة ملحة، ومثل هذا التنافس هو الذي يؤدي في النظام الرأسمالي إلى توزيع الموارد على الإحتياجات بأسلوب يتّسم بالرشد ويحقق رغبات معظم أفراد المجتمع.

-جهـاز الثمـن

جهاز الثمن في النظام الرأسمالي هو من أهم العناصر التي يعتمد عليها هذا النظام في التوفيق بين الموارد والحاجات، فجهاز الثمن يقوم تلقائيا بتوزيع عناصر الإنتاج على أوجه النشاط المختلفة وبالكميات التي يحتاجها كل نشاط، ثم يقوم بعد ذلك بتوزيع إنتاج الأنشطة المختلفة من السلع والخدمات على المستهلكين المختلفين الذين يحتاجون إلى هذه السلع بالكميات التي تتناسب مع حاجة كل منهم.

يعتبر جهاز الثمن الصلة التي تربط بين المستهلكين والمنتجين، فهو الذي يقوم بتعريف المنتجين عن الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج اللاّزمة لإنتاج أي سلعة، فيقوم المستهلكون بزيادة أو إنقاص طلبهم من هذه السلعة حسب وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج.

جهاز الثمن ليس جهازا ماديا ملموسا يقوم بهذه العملية السابقة، وإنّما هو عبارة عن مجموعة من العلاقات التي تربط بين الظواهر المختلفة وتحكم سلوك الأفراد وتبين ردود فعل الأفراد للتغير في الأسعار، فإن أخطأ المنتجون في تقدير كمية السلع المختلفة التي يحتاجها المجتمع، فإنّ جهاز الثمن سوف يقوم تلقائيا بتصحيح هذا الوضع بزيادة أو نقص هذه الكمية حسب حاجة المجتمع، فيقلل من بعض السلعة ويزيد من البعض الآخر، وفقا لرغبات المستهلكين ومنعا لإرتفاع أسعارها ومن ثم إرتفاع أجور عوامل الإنتاج وهكذا يتحقق التوازن في السوق.

مزايا النظام الرأسمالي

تتبع مزايا النظام الرأسمالي بصفة أساسية من الطبيعة الإنسانية وإحترام النظام للفرد، فالطبيعة البشرية والتي تتحصل في مجموعة من الميول أو الغرائز، كغريزة التملك، وغريزة السيطرة، وغريزة المنافسة، وغريزة حرية التصرف، هذه الغرائز قد إنعكست في سمات وخصائص النظام الرأسمالي، وقد ترتب على كل ذلك أن كان للنظام الرأسمالي جوانب إيجابية يمكن إجمال أهمها فيما يلي[1]:

[1] مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص52.

-تطور العملية الإنتاجية وحدوث طفرة في الإنتاج

لقد كانت الثورة الصناعية من بين أهم أسباب ظهور النظام الرأسمالي، وما تولّد عن هذه الثورة من تطوير هائل في الفن الإنتاجي، وتطور كبير في تنظيم العملية الإنتاجية، ممّا جعل النظام الرأسمالي وفي سنوات قليلة من بدايته يحقق طفرة إنتاجية لم تحقق البشرية مثلها من أي نظام اقتصادي سابق. وقد أشاد كارل ماركس بهذا الإنجاز وهو مؤسس نظام إقتصادي بديل، هو النظام الاشتراكي للرأسمالية وأمر الدول لتطبيقه.

-إرتفاع مستوى المعيشة

لقد ترتّب على الإنجاز الكبير للإطار الإنتاجي الجديد – النظام الرأسمالي- في مجال الإنتاج والتنوع الكبير في مجال السلع والخدمات المنتجة، إن ارتفعت مستويات المعيشة إرتفاعا ملحوظا لم تشهده البشرية في أي نظام اقتصادي سابق، وذلك على الرغم من التفاوت الملحوظ والفروق الشاسعة بين الأفراد والطبقات، وتعرض الاقتصاديات الرأسمالية لهزات أو أزمات عنيفة ودورية.

-الإستغلال الكفء للموارد الإقتصادية

لقد صاحب الإطار الإنتاجي الجديد إستغلال أكفأ للموارد الإقتصادية المتاحة لدى المجتمع، وبشكل يحقق لهذه الموارد التشغيل الكامل في أغلب الأحيان، وهذا ما يسمى نظريا بفكرة التوازن التلقائي على كافة المستويات (مستوى المستهلك- مستوى المنشأة أو المشروع- مستوى الصناعة- مستوى القطاع- ثم المستوى الوطني).

وهذا أمر طبيعي ينظم قواعده جهاز السوق وجو المنافسة، ممّا يدفع الأفراد إلى تجديد كل الطاقات المتاحة في سبيل تحقيق أقصى مصلحة ممكنة، ربحا وإشباعا حسب الأحوال.

مشكلات (عيوب) النظام الاقتصادي الرأسمالي

بالرّغم من الخصائص (التي ذكرناها) ويتميز بها النظام الرأسمالي، والتي قد تبدو للوهلة الأولى أنّها تتفق مع طبيعة الإنسان وتحقق له أهدافه، حيث الملكية الفردية والحرية الاقتصادية والمنافسة، وذلك من خلال مؤسسات تحقق ذلك وتقوم بسير هذا النظام بطريقة تلقائية من أجل الربح وتحقيق التوازن للمجتمع، إلاّ أنّ هذه الخصائص عندما تصطدم بالحياة العملية تجد كثير من الصعوبات قد تؤدي إلى أن يشوب النظام الرأسمالي عدة عيوب يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- بالنسبة للملكية الفردية القائم عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي، والتي تعتبر متفقة مع طبيعة الإنسان وحقه في الاحتفاظ بنتيجة عمله، وهي دافعا دائما له على الإدخار وتكوين رؤوس

[1] راني محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2016، ص107.

الأموال إلاّ أنّها قد تتحول وسيلة للسيطرة والتسلط وإنعدام تكافؤ الفرص بين الأفراد سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الإجتماعية.

- بالنسبة للحرية الاقتصادية والتي تعتبر مطلبا لكل فرد لكي يمارس ما يناسبه من الأنشطة ويختار السلع التي يريدها لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لنفسه ولمجتمعه، فإنّ هذه الحرية أصبحت الآن محدودة نظرا للتفاوت الكبير في الثروات التي يمتلكها الأفراد، وبالتالي في الدخول التي يحصلون عليها، ففرص الفقير في إختيار التعليم والمهنة المناسبة أقل بكثير من فرص الغني، بل أكثر من ذلك فإنّ قدرة الفقير على إختيار السلع الضرورية التي يحتاج إليها أصبحت مقيدة بقدرة الغني على تخصيص جزء كبير من الموارد المتاحة لإنتاج ما يحتاجه من سلع كمالية.

- فيما يتعلق بالمنافسة بين الأفراد، كوسيلة للنظام الرأسمالي للإبقاء على الأصلح بين المنتجين وإشباع حاجات المستهلكين، أصبحت وسيلة لإخراج صغار المنتجين من مجال الإنتاج وفرض السيطرة الإحتكارية على السوق، بحيث أصبح الإنتاج في الوقت الحاضر في المجتمعات الرأسمالية يقوم به عدد قليل من الشركات التي تحتكر السوق، وتمنع غيرها من دخوله وبذلك تستطيع أن تفرض من الأسعار ما يحقق لها المزيد من الأرباح، وتعرض في السوق كميات تمكنها من فرض هذه الأسعار.

- أمّا حافز الربح وجهاز الثمن، كخاصية تعمل على تحقيق التوازن في السوق وتوزيع الموارد على الإحتياجات بما يضمن تحقيق الرفاهية للمجتمع وتعمل على نمو الإقتصاد الرأسمالي، فهي في كثير من الأحيان قد تكون غير قادرة على القيام بوظيفتها نتيجة لعدم قدرة الكثير من عوامل الإنتاج على التنقل من نشاط إنتاجي إلى آخر أو لتأثر جهاز الثمن بالتقلبات المؤقتة في السوق بشكل عام.
- من العيوب التي يمكن أن توجه إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي بوجه عام أنّه دائما عرضة لتقلبات دورية في مستوى النشاط الإنتاجي والتشغيل والدخل الوطني، ففي فترات يرتفع فيها مستوى التشغيل ويزداد الدخل الوطني وترتفع الأسعار وتسود حالة من التضخم، وفي فترات أخرى ينخفض النشاط الاقتصادي وتنتشر البطالة بين العمال ويسود حالة من الكساد الكبير داخل المجتمع.

ومن أجل هذه العيوب السّابقة وكذلك ظروف الإنتاج السئة التي سادت في ظل الرأسمالية وزيادة بؤس الطبقة العاملة، فكل هذه العوامل كانت الأساس الذي إعتمد عليه الكتاب الاشتراكيين في دعوتهم إلى نظام اقتصادي جديد هو النظام الاشتراكي.

3_3 معالجة المشكلة الاقتصادية حسب النظام الرأسمالي

يتمثل في إسهامات علماء الاقتصاد الذين أيدوا فكرة الندرة/ الحاجات غير المحدودة وفرض التعظيم كمسلمات مطلقة تتسم بالعمومية، ويرى هؤلاء أنّ حل المشكلة يتمثل بالحرية الاقتصادية بمعناها الواسع، التي هي المحرك الأساسي لتشغيل النظام الاقتصادي الرأسمالي، ممّا يؤدي إلى محاولة تحديد العلاقة بين المنافع المتأتية من الإستهلاك عبر إختيار السلع والخدمات اللاّزمة لإشباع قدر معين من حاجات الفرد، بما يتناسب مع إمكانات الفرد المادية (الدخل)، هذا من شأنه أن يوجه إنتاج المجتمع نحو السلع والخدمات المراد توفيرها.

وعلى وفق هذا فإنّ جهاز الأسعار (آلية العرض والطلب) سيكون قادرا على تضبيط أوضاع الاقتصاد الوطني، من خلال تخصيص الموارد النادرة نحو الاستخدامات المختلفة، من أجل إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات بأقل تكلفة ممكنة من وجهة نظر المنتج، في حين سيتحقق أكبر إشباع بأقل إنفاق ممكن للمستهلك، في ظل وجود مساحة واسعة للاختيارات (Choices) من جانب الأفراد و (Opportunity Cost) للمنتجين، فالموارد المتاحة طالما هي تتسم بالندرة النسبية فعندئذ يمكن توظيفها في الاستخدامات البديلة وصولا إلى التخصيص الأمثل.

من ناحية أخرى فإنّ أساس المشكلة كما تراه هذه الفلسفة، هو في التزايد السكاني الكبير بشكل يفوق تزايد الموارد، وهذا ما يعكسه الشكل الموالي والذي تم بناؤه وفق أطروحات (مالتيس) في السكان، والتي أكّد فيها أنّ السكان يتزايدون بمتتالية هندسية، بينما تتزايد الموارد الاقتصادية بمتوالية عددية، لذلك وجب على البشرية أن تقبل الحروب والأوبئة والفيضانات، لأن من شأنها أن تقلل حجم السكان وأن نقبل جميعا ما يسمى بقارب النجاة حفاظا على الجنس البشري، اعتمادا على أخلاقيات جديدة هي أخلاقية العقل المجردة لندع الناس يموتون من أجل البقاء النهائي للبشر[1].

ومن هنا تحاول الفلسفة الرأسمالية معالجة المشكلة الاقتصادية من جانب الضغط على الحاجات، بغية تخفيض حجم الطلب الكلي، حتى يمكن إقامة التوازن المزعوم بين العرض الكلي للموارد المتاحة مع حجم مناسب للطلب الكلي قائم على وجود إنساني محدّد وموصوف، وبذلك تنزل مسألة الندرة إلى مسألة حقيقية (حتمية) وليست خرافة، متناسية أنّ موضوع الندرة أمر مصطنع تؤكد السلوكيات الرأسمالية بنمطها القديم والمعاصر، وعدم صحتها مستندين في ذلك على أنّ الندرة من صنع البشر، وأنّها نتاج لقرارات الاقتصادات الرأسمالية وشركاتها الاحتكارية، ووفقا لمنطق النظرية الاقتصادية الغربية نفسها في الحفاظ على مستويات الأرباح في أسواق المنافسة الناقصة.

[1] عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 172.

لهذا فإنّ الفكر الاقتصادي الرأسمالي يقر بوجود المشكلة الاقتصادية، ويستبعد إمكانية حلها في ظروف التطور العلمي والتكنولوجي الهائل ويبقى أمينا على أطروحته الأصلية في المعالجة عن طريق خفض حجم السكان.

الشكل رقم (10): التصور الرأسمالي لمعالجة المشكلة الاقتصادية

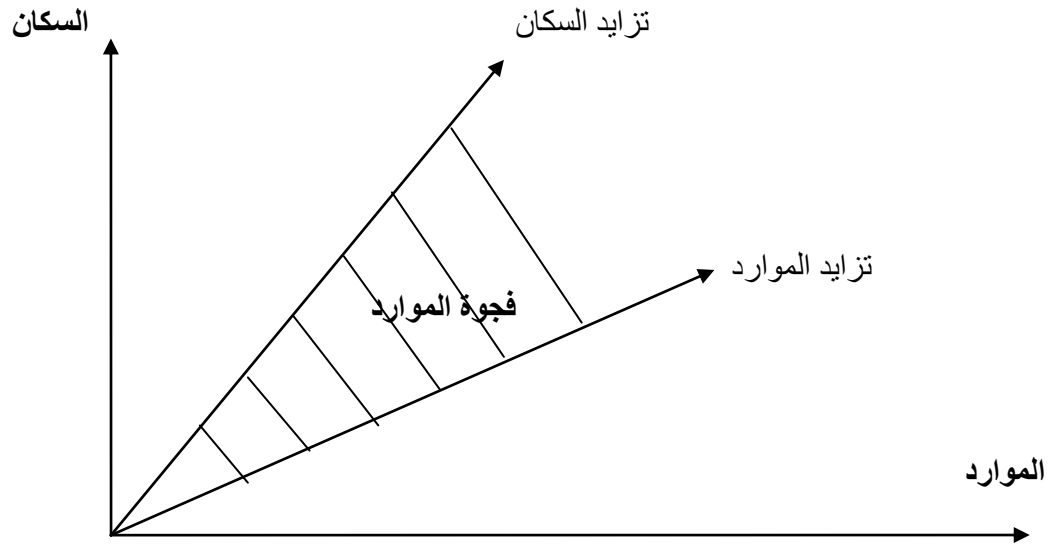

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا مما سبق

4ـ النظام الاقتصادي الاشتراكي ومعالجة المشكلة الاقتصادية

بداية نشير إلى أنّ استعراضنا للنظام الاقتصادي الاشتراكي، على الرغم من انحسار هذا النظام في التطبيق لدرجة يمكن معها القول بقرب اختفائه من الوجود في اقتصاديات الدول، لهو من قبيل التذكير ببعض من أحداث التاريخ الاقتصادي.

إنّ النظام الاشتراكي يتّحد مع النظام الرأسمالي في تطبيق الفنون الإنتاجية المتقدّمة من حيث تقسيم العمل واستخدام الآلات، ولكن التقدم الفني في النظام الرأسمالي يبقى مسئولية المشروعات الخاصة في حين يجب أن تضطلع به الدولة في النظام الاشتراكي.

1.4 مفهوم النظام الاقتصادي الاشتراكي: يمكن تعريف الاشتراكية بأنّها تنظيم اقتصادي يعني اشتراك أفراد الشعب في إنتاج الثروة وتوزيعها توزيعا عادلا، ولفظ الاشتراكية من الألفاظ التي يستخدمها السياسيون والاقتصاديون للتعبير عن الكثير من المعاني المختلفة. فهو يطلق أحيانا على مجرد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بأية صورة من الصور فتكون الاشتراكية بذلك نقيضا "السياسة الحرية الاقتصادية". كما يستعمل أحيانا للدلالة على تدخل الدولة لتحسين حالة العمال والطبقات الفقيرة، بسن تشريعات اجتماعية تخفف عنهم وتمنحهم بعض المزايا.

لكن المعنى العلمي الدقيق لكلمة الاشتراكية هي أنّها النظام الذي يتميز بتملك الدولة (أي الملكية الجماعية) للأموال، وخاصة أموال الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع، فهي بذلك نظام يختلف كل الإختلاف عن الرأسمالية التي تقوم على مبدأ حرية تملك الأفراد لكافة أنواع الأموال.

لقد عرّف الكاتب الإنجليزي الإشتراكي المشهور "كول" الإشتراكية بأنّها تعني أربعة أشياء مرتبطة ببعضها البعض ارتباطا وثيقا: إخاء إنساني تنعدم فيه التفرقة بين الطبقات، ونظام إجتماعي لا يكون فيه أحد أغنى أو أفقر بكثير من الآخرين، والملكية أو الإستعمال الجماعي لكافة وسائل الإنتاج، وأخيرا إلتزام كل مواطن بأن يخدم الآخرين بقدر ما في طاقته من قدرة على تحقيق الرفاهية العامة[1].

فالاشتراكية خلاف ما تقتضيه الرأسمالية وتعاكسها في مبادئها، وقد مرّت بمرحلتين في نشأتها، الأولى هي الاشتراكية المثالية منذ عهد أفلاطون والمدينة الفاضلة التي ظل يبحث عنها ويحلم أن يعيش الناس فيها سواسية، ثم المرحلة الثانية وهي الاشتراكية العلمية من خلال عصر كارل ماركس والذي برز في التحدث والتخطيط للماركسية الإشتراكية الشيوعية التي هي الجانب المتطرف منها، وسمي النظام بإسمه (الماركسية الإشتراكية) وسادت فكرة الإشتراكية في الكثير من البلدان، وساعده في ذلك الإضطهاد الكبير الذي عانته طبقة العمال في الدّول الأوربية خلال القرن التاسع عشر[2].

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2016، ص115.

[2] دويدار أسامة، النظم الاقتصادية (دراسة تحليلية)، دون ذكر لا دار النشر ولا سنة النشر، ص56.

2.4 مبادئ النظام الاقتصادي الاشتراكي

الاشتراكية لفظ يُراد بمعناه العلمي الدقيق النظام الذي يتميز بتملك الدولة للأموال وخاصة أموال الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع، فهي بذلك تختلف إختلافا كليا عن الرأسمالية، وأهم المبادئ تكمن في:

- **الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج:** تُعدّ ملكية "عناصر الإنتاج" من عناصر النظام الاقتصادي، وعلى أساس طبيعتها يمكن تفرقة النظم، لذى أولى المنظّرون الاشتراكيون أهمية كبيرة لها وذلك كما وصفها كل من المفكر "الماركسي اللينيني": ((علم الاقتصاد ينظر إلى الملكية على أنّها محدّد للمجتمع والعلاقات الاقتصادية بين الأفراد، وتعبّر عن الشّكل التاريخي لواقع مخصصات (ما يتم تخصيصه) القيم السلعية))[1].

يعتبر المنظّرون الاشتراكيون حسب الفكر "الماركسي- اللينيني" أنّ العلاقات الاقتصادية بين الأفراد تحكمها "طبيعة الملكية"، وقصد منع الحد من إستغلال الإنسان للإنسان، فقد فكّروا في وضع "نظام جديد للملكية".

-**الإدارة الديمقراطية لوسائل الإنتاج:** تتم الإدارة الديمقراطية عن طريق تنظيم الصناعات في شكل مؤسسات أو مشروعات حكومية تزيد من قوة ونفوذ القطاع العام، وهذا يعطي للحكومة أمر الإدارة والتنظيم وتوجيه الموارد الاقتصادية الوطنية لخدمة المجتمع.

-**التوجيه الاقتصادي للموارد الوطنية:** يتم الإنتاج وفق خطة إنتاج ضمن إطار خطة اقتصادية وطنية شاملة وتوضع لفترة معينة من الزمن، تهدف إلى تحقيق كل من الملائمة بين الإنتاج كمّا ونوعا وبين الإستهلاك، أي حاجات الأفراد بالمجتمع وبين موارد الدولة ومواردها الإنتاجية، بالإضافة إلى توزيع عناصر الإنتاج توزيعا يتفق وحاجات الإنتاج، بغية التغلب على مشكلتي البطالة والأزمات الاقتصادية التي قد يتعرض لها النظام الاقتصادي بالاضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية[2].

-**توزيع الناتج أو الدخل الوطني حسب إسهام الأفراد في العمل:** يتم توزيع الناتج أو الدخل الوطني من قبل السلطة على الأفراد في صورة أجور ومرتبات نقدية حسب عمل كل فرد أخذا في الحسبان ظروفه الأسرية، ذلك لتوخي عدالة التوزيع ومصلحة الإنتاج مع وضع حد أدنى للدخل الفردي يسمح له بحصوله على ضروريات الحياة.

-**هدف النظام الاقتصادي الاشتراكي:** يستهدف النشاط الاقتصادي في النظام الاشتراكي إشباع أكبر قدر من حاجات أفراد المجتمع حسب ضرورة هذه الحاجات وأهميتها وليست حسب القدرة الشرائية للأفراد، لذلك فإنّ الدولة تقوم بتحديد السلع التي سيجرى إنتاجها مرتبة حسب أهميتها وضرورتها وتحدّد أثمانها، بحيث تكون في مقدور كل فرد أن يشبع حاجاته الأساسية في حدود دخله.

---

[1] KOZLOV Genrikh Abramovich, Political Economy: Socialism, URSS Academy of sciences, Moscow-progress publishers, Moscow, URSS, 1977,p22.

[2] أحمد فوزي ملوخية، الاقتصاد الجزئي، مكتبة بستان المعرفة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005، ص18.

العوامل التي تسببت في نشأة الإشتراكية

- **الأمل في بناء مجتمع جديد:** ترجع هذه الأفكار إلى قيم أفلاطون وبناء مجتمع القيم المثلى، وإلى أصول دينية مرتبطة أساسا بالمسيحية وحتى الإسلام[1]، ففي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر تبنت هذه الأفكار مجموعات كثيرة من الأفراد في مختلف دول أوروبا.

تعالت أفكار مناهضة للرأسمالية المتوحّشة التي نشأت عن الثورة الصناعية وما ترتب عنها من انعدام للعدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والاستغلال المفرط لطبقة العمال ومنه أصبح هناك مطالب ببناء مجتمع جديد تسوده العدالة والمساواة. نشير أيضا أنّ أول الصيحات المطالبة بإيجاد نظام اجتماعي بديل وعادل لم تكن لا في روسيا ولا في فرنسا بل كانت في إنجلترا.

- **مواجهة البؤس المتأتي من الثورة الصناعية (إنجلترا):** في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر بدأت تتصاعد الأصوات المندّدة بالعبودية الجديدة للأفراد، البؤس، وحتى القناعة بأنّه من الممكن البحث عن تركيبة اجتماعية جديدة.

حيث يتم توظيف الأطفال، النساء، وتزايد عدد ساعات العمل من (14،16) وفي بعض الأحيان (18) ساعة يوميا مع فترات راحة للغداء قدرها (20) دقيقة زائد (20) دقيقة لتنظيف الآلات، إضافة إلى أخطار الحوادث التي كانت تتسبب فيها الآلات، مع الضغط الموجه من طرف أصحاب رؤوس الأموال.

- **آثار الثورة الفرنسية: (1789-1799م):** تعالت أصوات العمال سنة 1789 في فرنسا مطالبة باحتاجاتها وحقوقها، على الرغم من أنّ هذه المطالب كانت امتداد لمطالب طبقة البورجوازيين الذين كانوا من الأسباب الرئيسية في إنهيار النظام الإقطاعي (كانت من الأسباب الرئيسية للثورة).

نفس المشكلة التي كان يعاني منها العمال في إنجلترا كانت سبب بؤس العمال في فرنسا وهي منافسة الآلات والتكنولوجيا لـ: قوى العمل، هذا الأمر الذي قاد إلى استمرار" تدني الأجور". فكان الوضع في فرنسا تقريبا مماثلا للوضع في بريطانيا، إرتفاع في الأسعار، انخفاض في الأجور، تدني مستوى المعيشة، كل هذا فجّر العديد من الإضرابات خاصة في (مارس 1792م).

بهذا يمكن تحديد أهم الأفكار التي مهدت للفكر الاشتراكي، وهي كالتالي:

أ. نقد للمجتمع الموجود آنذاك المرحلة (1700-1800) من حيث: عدم عدالته، عدم التجانس، الظروف الاجتماعية السيئة.

ب. الأمل في بناء مجتمع جديد، متجانس، بدون بأس ولا شقاء، ولا ضغوط اجتماعية.

ج. الرغبة في ضمان السعادة والهناء لأكبر عدد من أفراد المجتمع.

[1] BEAUD Michèle, Le Socialisme A L'épreuve De L'histoire, SEUIL, Paris, France,1982, P15.

عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي: إنّ السمات الأساسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي الإشتراكي، وما تتضمنه آلية عمل، وما يمكن أن يفرزه من نتائج نتيجة للسمات وآلية العمل هذه يتصل معظمها بالجانب النظري، لأنّ الواقع الفعلي وما يتحقق فيه قد لا يتطابق في معظمه مع هذه السمات الأساسية والآلية التي يعمل بها بسبب العيوب التي تتصل بذلك، إضافة إلى ما يوجه إليه من انتقادات وما ترد عليه من اعتراضات، والتي منها ما يلي[1]:

-ضعف ممارسة الفرد لحريته عند قيامه بالنشاطات الاقتصادية لأنّ الدولة هي التي تحدّد هذه النشاطات التي ينبغي عليه القيام بها، حيث أنّ الدولة هي التي تحدد الاستثمار، والإنتاج وحتى الاستهلاك في الخطة الاقتصادية، وفي إطار ذلك تحدّد الدولة للفرد مجال عمله والنشاط الذي يعمل فيه وفترة العمل ومكان العمل، والدخل الذي يحصل عليه نتيجة عمله، والأسعار التي يشتري بها السلع والخدمات التي يستهلكها، والتي حددت الدولة إنتاجها في الاقتصاد ضمن الخطة الإقتصادية، وهو الأمر الذي يحد من إبداع الفرد في حركته للقيام بالنشاطات الاقتصادية، وبذله الجهد الذي تقتضيه هذه النشاطات، وبالشكل الذي يجعل عمله وجهده مقتصرا على ما هو مطلوب منه القيام به في الخطة وهو الأمر الذي يعرقل من التوسع في النشاطات الاقتصادية، ويعيق تحديثها، خاصة وأنّ قدرات الأفراد متباينة سواء الأصلية منها أو المكتسبة، البدنية منها أو الفكرية.

من الصعب تحديد حركة الفرد ونشاطاته من قبل جهات خارج الفرد ذاته، أي من قبل جهات التخطيط التي لا تستطيع بالضرورة تحقيق التناسب بين قدرات الأفراد هذه وبين الأعمال التي تناط مهمة القيام بها لهم في الخطط، وهو الأمر الذي يقود معه إمّا عدم الاستفادة من بعض هذه القدرات، أو أنّ هذه القدرات تعجز عن القيام بالمهام التي تتضمن الخطة أدائها وهذا يعني ضعف الإنتفاع من القدرات هذه، أو ضعف أداء المهام بسبب ضعف القدرات وهو ما يفقد العمل عنصر الإبداع والتجديد والمبادرة والحيوية.

- إنّ إلغاء الملكية الخاصة في النظام الاقتصادي الاشتراكي، وبالذات ما يتصل منها بملكية وسائل الإنتاج والنشاطات الاقتصادية يقضي على الدوافع الذاتية التي تدفع الفرد ليبذل عمل وجهد ونشاط أكبر من أجل تحقيق مصلحته الذاتية (الخاصة) بأقصى قدر ممكن، وهو أمر يتماشى مع الطبيعة البشرية، الدوافع الفطرية المتأصلة فيها والتي توجد مع ولادة الإنسان وتستمر مع استمرار ممارسته للنشاطات الاقتصادية، وعند قيامه بأداء العمليات الإنتاجية التي يعود عائدها للدولة بشكل فائض اقتصادي تمثلها الأرباح التي تحققها المشروعات العامة التي تعود ملكيتها للدولة، ولا يحصل الفرد كمقابل لما يبذله من عمل وجهد وما يؤديه من نشاط سوى الدخل الذي تحدده الدولة مقابل ذلك، خاصة إذا تم الأخذ في الاعتبار أنّ هذا الدخل لا يرتبط في الواقع الفعلي، أي في الممارسة التطبيقية وفي الحالات ليست بالقليلة

[1] فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية (الرأسمالية، الإشتراكية، الاسلام)، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص205-209.

بما يؤديه الفرد من عمل وجهد ونشاط وما يحققه من نتائج، لأنّ هذا الدخل يتحدّد للفرد مسبقا وقبل قيامه بعمله وبعزل عن ما يحققه من نتائج، وهو الأمر الذي قد يتحدّد بحيث يحصل العاملون على خط الإنتاج المباشر مثلا على دخل (أجر) يقل كثيرا عن الدخل الذي يتحقق للعاملين في الخدمات، بحيث لا يتم الربط بين الأجور التي تدفع للعاملين مقابل عملهم وبين إنتاجيتهم، بحيث يتساوى في الغالب أجر العامل الذي يحقق إنتاجية أعلى مع أجر العامل الذي يحقق إنتاجية أقل، وفي حالات معينة وليست قليلة قد يحصل الذي يبذل جهدا أقل وإنتاجية أقل على دخل أعلى من الذي يحصل عليه من يبذل جهدا أكبر وبإنتاجية أكبر.

– إنّ الافتراض بأنّ الفرد في النظام الاقتصادي الاشتراكي يسعى لتحقيق المصلحة الاجتماعية بالاستناد إلى الملكية العامة، وتغليبها في سعيه إلى تحقيق المصلحة الخاصة التي تقل وتضمحل مع إلغاء الملكية ومع استمرار التوعية الاشتراكية بأنّ الفرد بتحقيقه للمصلحة العامة من خلال عمله في النشاطات المملوكة ملكية عامة يحقق مصلحة المجتمع، بذلك يحقق مصلحته باعتبار أنّه جزء من المجتمع الذي تتحقق مصلخته، بحيث تتضائل المصلحة الذاتية (الأنا) وتحل محلها بالتدريج مصلحة المجموع، أي المصلحة الإجتماعية، إلاّ أنّ واقع التجربة التي تحققت عند محاولة الأخذ بالتطبيق الاشتراكي أكدت أنّ الدوافع الذاتية وسعي الفرد لتحقيق مصلحته الخاصة حالة متأصّلة في الفرد، ولذلك تم التوجه بعد خمسين عاما على محاولة تطبيق النظام الاشتراكي إلى الأخذ بالحوافز المادية بدلا من الحوافز المعنوية التي لم تؤدي دورا مهما في دفع الأفراد لبذل عمل وجهد أكبر عند القيام بالنشاطات الاقتصادية، ومنها الإنتاجية من أجل تحقيق المصلحة الإجتماعية بمعزل عن تحقيق المصلحة الخاصة أي الذاتية للفرد، وهو الأمر الذي يؤكد عدم ضمان التطابق بين العمل من أجل تحقيق المصلحة الإجتماعية وتحقيق المصلحة الخاصة في الواقع الفعلي، لأداء النظام الاقتصادي الاشتراكي عند محاولة الأخذ به في الدول الاشتراكية السابقة.

– بروز البيروقراطية وسيطرة طبقة أو حزب معين في الواقع الفعلي في النظام الاقتصادي الاشتراكي بدلا من سيطرة المجتمع ككل على النشاطات الاقتصادية، حيث تم السيطرة هذه على النشاطات الاقتصادية فعليا من خلال كبار الموظفين، وبالذات الإداريين منهم والفنيين (التكنوقراط) وهو الأمر الذي يجعل طبيعة إدارة الاقتصاد في هذا النظام تم في إطار ما يطلق عليه برأسمالية الدولة، وهو الأمر الذي يعيق المبادرة والإبداع والابتكار والتحديث والتجديد في النشاطات الاقتصادية، وبالشّكل الذي يؤدي إلى جمود هذه النشاطات وضعف درجة تطوّرها، ومن خلال الدور الكابح للفئات المسيطرة هذه سيطرتها عليها عندما يتم فسح المجال للعاملين بالقيام بذلك، إضافة إلى ممارسة الروتين الذي يرتبط بسلسلة الجهات الإدارية والذي يعيق عمل النشاطات، ويفقدها القدرة على الأداء السريع لنشاطاتها حتى تواكب المستجدات المتسارعة، والذي يفرض الحاجة الماسة لمثل هذا الأداء السّريع المفقود نتيجة لذلك.

– يوجه النقد إلى النظام الاقتصادي الاشتراكي، وبالذات الماركسي منه بخصوص تركيزه على الجوانب الاقتصادية، دون الجوانب الأخرى السياسية والاجتماعية والثقافية، وما يتضمنه هذا التركيز من تأكيد على الجوانب المادية، وإغفال للجوانب الروحية، وإعتبار أن تطور المجتمعات مرتبط بالعامل الاقتصادي في جانبه المادي، والذي يفسر حركة تطور المجتمعات هذه، ذلك أن تطور قوى الإنتاج بتطور وسائل الإنتاج يؤدي إلى أن تصبح علاقات الإنتاج عائقا أمام تطور قوى الإنتاج الذي يتم في الإطار الإجتماعي، في حين أنّ علاقات الإنتاج تتحدّد من خلال الملكية الخاصة، وبهذا فإنّ السبيل الوحيد لضمان استمرارية التطور في تطور قوى الإنتاج هو تغيير علاقات الإنتاج بإحلال علاقات إنتاج إجتماعية من خلال الملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج حتى تتوافق مع الطبيعة الإجتماعية للإنتاج.

بذلك يزول التناقض الرئيسي في المجتمع الذي يتمثل بزوال الطبقة الرأسمالية من خلال إلغاء الملكية الخاصة وإحلال الملكية الإجتماعية محلها، والتي تتيح للمجتمع سيطرته على وسائل إنتاجه ونشاطاته الإقتصادية، وهذا التفسير المادي للتاريخ يهمل الأثر المهم للعوامل الإجتماعية والسياسية والثقافية، ويلغي أثر العوامل الروحية والمعنوية التي لها تأثير على سير المجتمعات وتطورها بجانب العوامل الاقتصادية المادية.

– عدم التطابق والتوافق بين تحقيق المصلحة الإجتماعية وتحقيق المصلحة الخاصة من خلال تحقيق المصلحة الإجتماعية في النظام الاقتصادي الاشتراكي، إذ أنّ مصلحة المجتمع قد تتحقق بإنتاج منتجات ترتبط بذلك ولا يستفيد منها الأفراد بشكل مباشر، كما هو عليه الحال في إنتاج الأسلحة والمعدّات ذات الإستخدام العسكري وليس المدني، وفي القيام بنشاطات يتم بموجبها إنتاج سلع تستخدم في أوجه التفاخر والمباهاة، والتي يتم إستخدامها في التأثيث المبالغ فيه لمكاتب كبار الموظفين والاداريين، وهو الأمر الذي ينطبق على حصول هؤلاء على دخول مرتفعة، وقد تتم المبالغة فيها، وبالشكل الذي تفوق فيه كثيرا دخول العاملين الآخرين الذين يحصلون على دخول منخفضة وتقل كثيرا على الدخول التي يحصلون عليها الكبار منهم، وهو الأمر الذي لا تتحقق معه العدالة في توزيع الدخول، بحيث تتحقق إستفادة القلة على حساب عدم استفادة مماثلة للآخرين الذين يكوّنون معظم العاملين.

وبذلك فإنّ الدولة في الواقع الفعلي ومن خلال الممارسة التطبيقية للنظام الاقتصادي الاشتراكي حلّت محل الرأسماليين في الحصول على عوائد النشاطات الاقتصادية، وبما يحقق إستفادة أكبر للقلة في المجتمع، وعلى حساب الفئات الواسعة في المجتمع والاقتصاد، وهو الأمر الذي لا يتم من خلاله ضمان تحقيق المصلحة الاجتماعية من ناحية، ولا يتم معه ضمان التطابق بين تحقيق المصلحة الاجتماعية والمصلحة الخاصة، وكما يتم افتراض تحققهما وتوافقهما.

3.4 النظام الاقتصادي الإشتراكي ومعالجة المشكلة الاقتصادية

باختلاف الاعتقاد السائد في النظام الرأسمالي بأنّ المشكلة الاقتصادية مشكلة سببها الأفراد أنفسهم، تعتبر في النظام الاشتراكي مشكلة إجتماعية. ويؤمن فلاسفة هذا النظام بضرورة توفر العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص وذلك بتسيير معظم النشاطات الإنتاجية بواسطة الحكومة نفسها أو عن طريق جهاز مركزي يحل محل المؤسسات الخاصة.

حيث يقوم النظام الاشتراكي على افتراض أسس معينة في معالجة المشكلة الاقتصادية تتمثل في[1]:

- تخضع كل عناصر الإنتاج بشكل كلي في ملكيتها العامة للدولة، وعلى هذا الأساس لا تصبح الملكية الخاصة مصدرا من مصادر الدخل للأفراد، وتنتهي الملكية الخاصة كأداة من أدوات التملك ويصبح الإنتاج مرتبطا بالحكومة، ويستبعد الأفراد كأفراد في إدارة الإنتاج، وبالتالي يتوقف العمل بآلية السعر لإيجاد التوازن الذاتي الذي كان يقوم به في النظام الرأسمالي.
- هيئة التخطيط المركزية هي التي تضطلع بشكل كلي في تحديد أهداف المجتمع، حيث تقوم هذه الهيئة بتحديد سلم التفضيل الجماعي، أي أنّها الجهة التي تقوم باختيار السلع والخدمات التي يجب إنتاجها، وتقوم بترتيبها وفقا لأهميتها النسبية من خلال اللجنة العليا للتخطيط.
- بعد تحديد الكميات التي ينبغي إنتاجها لهذه السلع والخدمات سواء كانت إنتاجية أو إستهلاكية من قبل هيئة التخطيط المركزية تقوم هذه الهيئة بتوزيع الأهداف الإنتاجية على جميع المشروعات داخل القطاعات المختلفة، ويتم إطلاع كل صاحب مشروع على مهمته التي يجب عليه القيام بها، من حيث إنتاج سلعة معينة بكميات ومواصفات محدّدة.
- أن يتم توزيع الناتج الوطني حسب القاعدة الأساسية التي يقوم النظام الإشتراكي بتتبعها والتي تنص على أنّ: من كل فرد حسب طاقته ولكل حسب حاجته. فالدولة هي التي تحدّد توزيع الناتج الوطني كون وسائل الإنتاج مملوكة بيدها، ويعتبر عنصر العمل هو المشارك الوحيد في العملية الإنتاجية والذي لا يقع تحت الملكية العامة، لذلك تعمل الدولة على تحديد نصيب العمال من الأجور، وتقدم كذلك له جميع الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم المجاني، دون أي مقابل نظير هذه الخدمات.
- ضمان التخطيط نفسه والاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية، فالخطة المركزية تقوم على التنسيق والتكامل بين جميع أجزاء الخطة، وذلك بالعمل على المسح الكامل للموارد الإنتاجية المتوفرة، والعمل على عدم تعطيل أي منها، وتضمن الخطة كذلك التوازن بين العرض والطلب وضمان عدم وجود إختلال في كل منهما.

[1] ابراهيم محمد البطاينة وزينب نوري الغريري، النظرية الاقتصادية في الاسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011، ص ص62-65.

- يقوم المخطّطون كذلك بتحديد معدّل النمو المطلوب بزيادة الطاقة الإنتاجية، وذلك بتوزيع الموارد داخل المجتمع بين الإنتاج والإستهلاك عن طريق المعلومات المتوفرة لدى المخطّطين، التي تساعدهم في تحديد المطلوب لتنفيذ هذه الزيادة في معدل النمو.

يتّضح من خلال ما تقدم أنّ التخطيط المركزي في النظام الاشتراكي هو الأسلوب المستخدم في حل المشكلة الاقتصادية، وهو البديل الأمثل عن الإستعانة بقوى السوق (العرض والطلب) كما هو الحال في النظام الرأسمالي، بحيث يقوم جهاز التخطيط المركزي عن طريق استخدام المراحل الحسابية المتتابعة التي تهدف في نهايتها إلى تحقيق التوازن في مختلف القطاعات الاقتصادية وتحقيق حاجات المستهلك الفعلية من خلال ما تحدّده الخطة من السلع والخدمات.

وتجدر الاشارة هنا وإلى أنه وبعد مرور مدة طويلة على قيام هذا النظام ظهرت تيارات تدعو إلى الإصلاح وتطلب إعادة البناء لهذا النظام، حيث أظهر أصحاب هذه الدعوة وعلى رأسهم أحد قادة أكبر الدول الاشتراكية (الإتحاد السوفيتي) ميشيل غورباتشوف وجود مشكلات أصبحت تواجه هذا النظام وتهدّده، حيث يقول بصدد ذلك: لقد أصبح من سمات تفكير العديد من المسؤولين عن إدارة الاقتصاد عدم الإهتمام بزيادة الثروة الوطنية بل باستهلاك مقادير أكبر من الموارد والجهد والوقت لصنع هذه المادة أو تلك، ثم بيعها بسعر أعلى وكانت نتيجة الركض وراء الأرقام القياسية شحا في السلع.

ويعتقد غورباتشوف أيضا بوجود مشكلة أخرى تتمثل في عدم استيعاب ما يستجد في العلوم والتكنولوجيا وتباطؤ النمو في مستوى المعيشة، فظهرت العديد من المصائب في تأمين المواد الغذائية والمساكن والسلع الإستهلاكية والخدمات، وأدّى ذلك إلى إضعاف الكفاءة في أجهزة الدولة والحزب على حد سواء.

تعتمد عملية إعادة البناء على إبداعات الجماهير وتشجيع المبادرات والنشاطات الفردية، والعمل على تشجيع عمليات الإبتكار واستخدام الثورة العلمية والتكنولوجية في عمليات التخطيط الاقتصادي، والعمل على رفع درجات الانضباط والتنظيم والشعور بالمسؤولية لدى قطاعات الإنتاج، وتجديد سياسات الاستثمار من أجل بعث الديناميكية في الاقتصاد، والوصول بالمجتمع إلى أقصى طاقات الإنتاج.

لذلك نجد أنّ غورباتشوف ما أن تولى السلطة حتى شرع في تنفيذ برنامجه الإصلاحي، ولعلّ أبرز الإصلاحات التي قام بها غورباتشوف أثناء توليه لرئاسة الاتحاد السوفياتي ما يلي:

- تخلي غورباتشوف عن الإدارة المركزية إلى النظام اللامركزي؛
- مراعات آليات السوق ومطالب وأذواق المستهلكين، مع اعتماد مبادئ الربح والخسارة في ممارسة العمليات الإنتاجية؛
- إعتماد طريقة الإنتاج الفردي باعتبارها وسيلة هامة لتحسين الإنتاج؛
- تشجيع القطاع الخاص، وبيع الكثير من منشآت الدولة؛
- فتح السوق السوفياتية للإستثمار الأجنبي.

5ـ النظام الاقتصادي المختلط ومعالجة المشكلة الاقتصادية

إنّ أي نظام اقتصادي سياسي بشكل عام لا يستطيع البقاء صامدا إلاّ إذا كان مرنا يسع كل الظروف المتحوّلة وهذا ما افتقدته الأنظمة الوضعية، فبعد الإنهيار الكبير في أسس الأنظمة الوضعية وما خلفته من دمار في النسيج الإجتماعي لقصور نظرتها للإنسان ككيان مستقل.

ففي الرأسمالية تكدّست الأموال في أيدي مجموعة من ملاك الأموال وأصبحوا في غنى دائم، بينما الطبقة الكادحة في فقر مستمر، وفي الجانب الآخر تكدست الأموال في الإشتراكية بيد الدولة ولم ينفع المردود الربحي الطبقة الكادحة أيضا، والتي أعلنوا في بادئ الأمر بوعود تخليصها مما اقترفته النظم السابقة، وفي كلا النظامين ساءت الأخلاق عامة فمن إستغلال القوي للضعيف إلى الإتكالية والإحباط وضعف الإنتاجية بشكل عام.

لذلك لقد انتهجت آلية لدمج خصائص النظام الاشتراكي والرأسمالي في نظام واحد، بين نظام السوق الحر وبين النظام المخطط، ليصبح نظاما مختلط يجمع ما بينهما في محاولة لتلافي العيوب القاتلة في كليهما من فساد وإحتكار واستغلال وإتكالية، فكان هناك النظام المختلط موجها لحرية الملكية الخاصة الفردية والملكية العامة الدولية.

ولا يعتبر النظام الاقتصادي المختلط نظاما مفردا أو جديدا إلاّ أنّه يحمل روح التجديد لما سبقه، فهو عقلاني في نظرته، ويتجه إلى التطور التقني والتكنولوجي الحديث بنسق متسارع، في حين يأخذ الإتجاه الإداري نظرته الواسعة في توزيع المهام الإدارية لمن له الخبرة والمهارة والقدرة اللاّزمة وتوظيفهم في خدمة النظام[1].

5ـ1 مفهوم النظام الاقتصادي المختلط وأهميته

إنّ النظام الاقتصادي المختلط هو النظام الاقتصادي الذي يجمع بين سمات عدّة أنظمة، أي سمات نظامين أو أكثر، ولم تتحدّد في إطاره سمات محدّدة تجعل منه نظاما اقتصاديا معينا بصفاته النقية (الأصلية)، سواء في جوانبه النظرية أو في جوانبه التطبيقية، أو في الإثنين معا، وبالشّكل الذي يتم فيه اعتباره نظاما اقتصاديا مختلطا.

وتبرز أهمية دراسة مثل هذا النظام الاقتصادي المختلط لإعتبارات عديدة تؤكد هذه الأهمية والتي من بينها ما يلي[2]:

– أنّ الدول التي يطلق عليها الدول الرأسمالية اتجهت وفي حالات ليست بالقليلة وبالذات في السنوات الأخيرة الماضية، وبالذات بعد أزمة ثلاثينات القرن الماضي إلى الأخذ بالعديد من الصيغ والإجراءات

[1] دويدار أسامة، النظم الاقتصادية (دراسة تحليلية)، دون ذكر دار النشر ولا سنة النشر، مصر، ص ص63–66.

[2] فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية (الرأسمالية، الاشتراكية، الاسلام)، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص211–215.

والممارسات التي ترتبط بالنظام الاشتراكي وآليات عمله والتي منها الدور المهم للدولة في النشاطات الاقتصادية من أجل التأثير عليها بما يحقق معالجة الأزمات التي تتعرض لها هذه الدول دوريا، ومن خلال إحداث التوازن الكلي في الاقتصاد، أي تحقيق العمل على التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

– أنّ الدول التي تحقق فيها النظام الاشتراكي سابقا، والتي كان يطلق عليها الدول الاشتراكية، أي دول المنظومة الاشتراكية في إطار عملها إلى الأخذ بالعديد من السمات والمؤشرات التي ترتبط بعمل النظام الرأسمالي وسماته، كالإعتماد على مؤشرات السوق، والأسعار والإعتماد على الحوافز المالية، وتقليل درجة المركزية في إدارة الاقتصاد، وإعطاء بعض الدور للجهات الخاصة في القيام بالنشاطات الاقتصادية وهو الدور الذي لا يتماشى مع طبيعة النظام الاشتراكي، لأنّ الأصل في هذا النظام الاشتراكي هو أنّ المجتمع ينبغي أن يمتلك كافة وسائل الإنتاج، وهو ما يعني أنّ ما تحقّق فعلا في النظام الاشتراكي وبالذات عمليا هو الأخذ ببعض الجوانب التي تتصل بالنظام الرأسمالي بقدر أو آخر في الواقع.

– تحقّق العديد من الأراء والأفكار والتوجهات في النظام الاشتراكي للأخذ بالنظام المختلط الذي يتم من خلاله الجمع بين بعض سمات النظام الاشتراكي والتي من أهمها الاشتراكية، وبعض سمات النظام الرأسمالي والتي من أهمها السّوق، ومن خلال ما أطلق عليه باشتراكية السوق والتي تمت الدعوة لها نظريا من قبل العديد من الباحثين والجهات وتمت محاولة تطبيقها في يوغسلافيا، وكما تمت الإشارة إلى ذلك فيما سبق وهو الأمر الذي يعني التوجه للأخذ بالنظام الاقتصادي المختلط من خلال ذلك نظريا وإلى حد ما عمليا.

– النظم الاقتصادية وكما تحققت في الغالب، لا تكون نظم اقتصادية نقية وتامة، سواء في نشوئها أو تحققها، أو إنحلال بعض هذه النظم ونشوء البديل عنه، والذي يتم في إطار تطور النظم الاقتصادية، وتعاقبها عبر التاريخ، بل أنّ هذه النظم وفي الواقع تضمنت الجمع بين بعض السمات من نظام معين وبعض السمات من نظام أو نظم أخرى، وبالذّات خلال فترات إنحلال نظام معين، وحلول نظام آخر محله، حيث أن النظام الرأسمالي مثلا كان يحمل بعض سمات النظام الذي سبقه في التحقق وهو النظام الإقطاعي وحتى أنّه يحمل بعض سمات النظام العبودي الذي سبق النظام الاقطاعي بقدر أو آخر.

– أنّ هناك العديد من الحالات التي تحقّقت في الواقع وفي العديد من الدول والتي لم تتحدّد في الغالب طبيعة نظامها الاقتصادي والاجتماعي بشكل واضح ونهائي، فهذه الدول تأرجحت بين زيادة الاعتماد على القطاع العام وتقليل الاعتماد على القطاع الخاص في القيام بنشاطاتها الاقتصادية تارة، وبين تقليل الاعتماد على القطاع العام وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص في القيام بالنشطات الاقتصادية تارة أخرى، وهو يعني أنّ واقع اقتصاديات هذه الدول عموما قد تضمن بعض السمات التي تتصل بالنظام الرأسمالي وبعض السّمات التي تتصل بالنظام الاشتراكي وهو ما يبين أنّ النظام الاقتصادي الذي تحقق في واقع هذه الدول هو النظام الاقتصادي المختلط.

2.5 مبادئ النظام الاقتصادي المختلط

يتحدّد نطاق الاقتصاد المختلط بحسب حجم النشاط الحكومي والعام ودرجة تأثيره في اقتصاديات و الأسواق، وعليه يجب أن نحدّد إطار هذا الاقتصاد. نلخص مجمل مبادئ هذا النظام فيما يلي[1]:

- الإديولوجية: التوازن بين الفرد والمجتمع

الإديولوجية هنا توفيقية، فهي محاولة للتوفيق بين الليبرالية والإجتماعية، بين الحرية وكفاءة النظام الاقتصادي، بين ضرورة مراعاة الإعتبارات الإجتماعية والاستفادة من كفاءة الفرد وقدراته وتمايزها وتغايرها، بين ضرورات التكافل الإجتماعي والرشادة في المنافسة وتقدير التكنولوجيا، بين مواجهة الإحتكارات وتصحيح آثار السوق الضارة. فهي محاولة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع، دون التضحية بحقوق الفرد الطبيعية وقدراته من جهة، وحفظ حقوق المجتمع من ناحية أخرى.

- ملكية وسائل الإنتاج: القطاع العام والقطاع الخاص

في الاقتصاد المختلط، يتعايش قطاع خاص يخضع للقواعد التقليدية من حيث الربح كهدف، والملكية الخاصة كوسيلة وكأساس للعلاقات الإجتماعية، وميكانيزم السوق والثّمن كأسلوب لأداء وعمل الاقتصاد، مع قطاع عام بالمعنى المتّسع والذي يشمل الحكومة والمشروعات العامة. وهذا الأخير يخضع لقواعد الاقتصاد العام، من حيث العائد الإجتماعي كهدف والملكية العامة كوسيلة، والتخطيط الإرشادي أو البرمجة كأسلوب لأداء وعمل الاقتصاد. والعلاقات بين القطاعين تتبع نوعية خاصة من التنظيم تجمع بين إقتصاد المشاركة، حيث تتعاون الدولة والمشروعات الخاصة في العملية الإنتاجية، واقتصاد التوجيه حيث تحاول الدولة أن تؤثّر بوسائل عدّة في قرارات الاستثمار الخاص لكي تجعلها تتوافق مع الأهداف الوطنية.

تتحدد الصفة العامة والغالبة في الاقتصاد (بوصفه عاما أو خاصا) عندما نقارن حجم القطاع العام إلى القطاع الخاص بالنسبة للنشاط الإنتاجي الوطني، وبالتالي تتحدد مدى أهمية ميكانيزم السوق أو التخطيط الإرشادي في طريقة أداء وعمل الاقتصاد المختلط.

الاقتصاد المختلط يتكون من أربعة قطاعات أساسية، فالقطاع الأول هو قطاع الخدمات العامة ويمثل نشاط الإدارة بالمعنى المتّسع، وهو الذي يقوم بإنتاج وتوزيع المنافع العامة ويخضع للإعتبارات المالية والسياسة الحكومية، القطاع الثاني يتمثل في القطاع الإنتاجي العام وتمثله المشروعات الإنتاجية العامة، وهي تقوم بإنتاج مماثل لما تقوم به المشروعات الخاصة لكنها تخضع للخطة الاقتصادية أو للبرامج الإقتصادية. أمّا القطاع الثالث فهو القطاع التدخلي والمصحّح ويمثّل نشاطا اقتصاديا يحاول من خلال أدواته وإجراءاته أن يوفق بين إعتبارات السوق والاعتبارات الإجتماعية الخاصة بالاقتصاد العام. في حين

[1] عادل أحمد حشيش وزينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999، ص ص181-185.

أنّ القطاع الرابع هو القطاع الخاص الإنتاجي، وهو القطاع الإنتاجي التقليدي والذي يخضع لقواعد السوق وآلياته.

- الأهداف: الكفاءة والعدالة وتصحيح أثار السوق

يرجع قيام الدولة بالنشاط الاقتصادي إلى ثلاثة دوافع هي بذاتها أهداف الاقتصاد المختلط.

يتمثل الهدف الأول في الكفاءة الاقتصادية، والذي يترجم موضوعيا في عبارات النمو والتنمية وزيادة الإنتاجية. سواء تعلق الأمر بالبلدان المتقدمة أو المتخلفة، فإنّ تدخل الدولة ناشئ عن عجز القطاع الخاص عن القيام بواجباته تجاه زيادة الإنتاج والإنتاجية ومواجهة الإحتياجات الحالية والمستقبلية للاقتصاد الوطني.

أمّا الهدف الثاني فيتعلق بالعدالة، عدالة توزيع الدخل وإعادة توزيع ثمرات النمو على العناصر التي شاركت في الإنتاج بصورة متكافئة، وتوزيع الدّخل يتضمن تحسين الأجور، وتحقيق التوازن بين الأجور والأرباح، وضمان الحد الأدنى للأجور، وهو ما يمثل الجانب النقدي. ولكن هناك أيضا الجانب العيني والخاص بتأمين الخدمات والبرامج الإجتماعية، مثل الإسكان والتعليم والصحة ومنع تلوث البيئة وغيرها.

الهدف الثالث يتمثل في عملية تنظيم وأداء الاقتصاد، أي تصحيح أثار وميكانيزم السوق، فالدّولة تصحّح وتعاون وتنافس عمل القطاع الخاص من خلال السّوق، وهي تؤثر في السوق والنشاط الإنتاجي والتوزيعي، من خلال علاقات التشابك والترابط والتبعية بين كل العناصر المشاركة في العملية الإنتاجية والتوزيعية. ذلك أنّ الأهداف التي تسعى إليها الدولة تتغاير عن أهداف ومصالح النشاط الخاص، وأسلوب التصحيح يفترض أنّ الطريقة التي تعمل بها السوق وجهاز الثمن فيما يتعلق باستخدام وتخصيص وتوزيع الموارد والدّخول المتاحة للاقتصاد الوطني، تحتاج إلى مراجعة وتعديل في الكثير من الأحيان مراعاة لصالح الجماعة وأهداف الخطة واحتياجات النمو.

- التوفيق بين ميكانيزم السوق والخطة الاقتصادية

إنّ ميكانيزم السوق والأثمان لا يمكن تطبيقه كليا بالنسبة للاقتصاد المختلط، فقواعد الطلب والعرض التلقائية لا تنطبق على كافة قطاعات الاقتصاد أو وحداته الإنتاجية أو بالنسبة لكافة السلع. ويترتّب على ذلك نتيجتين رئيسيتين:

- أنّ الاقتصاد المختلط وخاصة بالنسبة لقطاعاته العامة لا يكون بعيدا تماما عن قواعد السوق، فهو يخضع جزئيا لهذه القواعد، وبصفة خاصة فيما يتعلق بجانب الطلب واحتياجات المستهلكين من مختلف السّلع والخدمات.

- في نفس الوقت فإنّ بعض القطاعات والأنشطة الخاصة تخضع لقواعد تنظيمية تختلف عن قواعد السوق والأثمان.

نخلص إلى أنّ الأداء في الاقتصاد المختلط من خلال السوق يكمل بعملية تنظيمية يطلق عليها وصف التخطيط الإرشادي. فالاقتصاد المختلط يلجأ في الوقت المعاصر إلى ميزانية آداء وبرامج قصيرة أو طويلة الأجل وإلى خطة إقتصادية. وهي تعتبر أسلوبا مكملا ومصحّحا لآليات السّوق غير المرغوب فيها، من حيث تخصيص الموارد والتوزيع وتنمية الإنتاج. والخطة الإرشادية تقوم على عدة أسس تتمثل فيما يلي:

– تحديد أهداف الاقتصاد طبقا لتوقّعات مستقبلة حول تطوّر السكان وإحتياجاتهم والتطور التكنولوجي، وتتبلور تلك الأهداف غالبا في تنمية الإنتاج وعدالة التوزيع وتحقيق الرفاهية.

– تحديد المشروعات والخطط في مختلف فروع النشاط الاقتصادي على ضوء الأهداف المعلنة والتي ستقوم بالأداء.

– استخدام القطاعات الاستراتيجية وخاصة القطاع العام في تنفيذ الجانب الأساسي من الخطة، والتأثير في القطاع الخاص بحكم قواعد تشابك العلاقات في الاقتصاد.

– التأثير في السوق وفي القطاع الخاص من خلال سياسات التمويل والسياسات الضريبية والسياسات السعرية وبهدف ربط القطاع الخاص بأهداف الخطة، وتحوز الدولة على عدّة قدرات تستطيع استخدامها مباشرة وبطريقة غير مباشرة لتحقيق هذا التأثير. ومن أهم تلك القدرات تحكمها في الاستثمارات العامة (المرافق، الطاقة، المدارس...) وفي السياسة الإستثمارية والسعرية للقطاع العام. كما أنّ لها إمكانية التأثير في القطاع الخاص من خلال نظم التمويل وسياسات الائتمان، والإعانات والتأثير في الأسعار وسياسة المعروض وغيرها.

– عيوب النظام الاقتصادي المختلط

لا توجد سمات محدّدة للنظام الاقتصادي المختلط، لأنّه يجمع بين بعض سمات النظام الرأسمالي وبعض سمات النظام الاشتراكي، وبنسب مزج (جمع) أو خلط بين هذه السمات التي تختلف بإختلاف المكان، أي الدولة التي يتواجد فيها هذا النظام وتبعا لإختلاف الزمان، أي الوقت الذي يتم فيه هذا التواجد، ولذلك تبرز العديد من العيوب والانتقادات وجوانب القصور في النظام الاقتصادي المختلط، نذكر منها[1]:

– صعوبة وضع حدود واضحة تفصل بين دور كل من الجهات الخاصة وما تؤديه من نشاطات إقتصادية، ودور الجهات الحكومية العامة وما تؤديه من نشاطات إقتصادية، بسبب الدور المهم لكل من الجهات العامة والخاصة في ذلك، وهذا يفقد مسؤولية هذه الجهات، وبالذّات مسؤولية الدولة في القيام بالنشاطات الاقتصادية بسبب اعتمادها بدرجة مهمة في هذا النظام على النشاطات الخاصة، والتي قد

[1] فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية (الرأسمالية، الإشتراكية، الاسلام)، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص228–229.

تجعلها لا تقوم بها لسبب أو آخر من ناحية، ولا تقوم بها الدولة من ناحية أخرى اعتقادا منها بأنّ الجهات الخاصة ستتولى القيام بها، وهو الأمر الذي يمكن أن ينجم عنه عدم القيام ببعض النشاطات، أو محدودية ما يتم القيام به من هذه النشاطات.

– صعوبة إيجاد التناسب المقبول بين نشاط الجهات الخاصة من خلال المشروعات الخاصة، ونشاط الجهات الحكومية من خلال المشروعات العامة من أجل ضمان عدم سيطرة أحدهما على الآخر، أو إعاقة عمله، لذلك فإنّ نشاط الجهات الحكومية في الدول الرأسمالية المتقدمة خصوصا يوفر الإمكانية للمشروعات الخاصة، ويساعدها على القيام بنشاطاتها وبما يؤدي إلى تحقيق مصالح الجهات الخاصة، والتي قد تتحقق على حساب مصلح المجتمع، كما أنّ نشاط الجهات الحكومية قد يتم على حساب تقليص عمل الجهات الخاصة، وإعاقة نشاطات مشروعاتها خصوصا في الدول التي يتم التأكيد فيها على دور الدولة والقطاع العام في الاقتصاد، بحيث يصعب إيجاد الحالة التي تحقق التوازن والتناسب في ذلك.

– صعوبة الوصول إلى الإجراءات والأساليب التي يمكن إتباعها من أجل تحقيق التعاون والتناسق، وإلغاء التعارض والتناقض بين عمل الجهات الخاصة، وممارسة نشاطات مشروعاتها الخاصة، وعمل الجهات الحكومية وممارسة نشاطات مشروعاتها العامة، وما يرتبط بذلك بصعوبة التوفيق بين عمل السوق، وحرية ممارسة النشاطات الاقتصادية وفقا لآلية السوق، وبين تدخل الدولة وتوجيهها وتخطيطها للنشاطات هذه، بسبب التعارض والتناقض بينهما نتيجة الأخذ بهما معا في النظام الاقتصادي المختلط ولإختلاف طبيعتهما.

– صعوبة التوصل إلى الكيفية التي يمكن أن يتم من خلالها تحقيق العدالة في توزيع الدخول في ظل نظام اقتصادي تعمل فيه بشكل مهم المشروعات الخاصة التي تراعي في عملها ونشاطها تحقيق أعلى دخل ممكن لمالكي هذه المشروعات، ومن خلال تحقيق أعلى ربح ممكن وبالشّكل الذي يسهم في تحقيق تفاوت في الدخول، وكذلك تعمل فيه المشروعات العامة والتي تراعي في عملها ونشاطها تحقيق أقصى مصلحة إجتماعية ممكنة، وبالشّكل الذي يتحقق معه قدر أقل من التفاوت، وقدر أكبر من العدالة ومن ثم صعوبة الوصول إلى ما يضمن تحقيق درجة تفاوت أقل، ودرجة عدالة أكبر في الاقتصاد المختلط وذلك نتيجة وجود دور مهم للمشروعات الخاصة ودور مهم للمشروعات العامة في عمله ونشاطاته.

– صعوبة تحديد اتجاهات تطور الاقتصاد اللاّحقة، وتحديّات هذا التطور في النظام الاقتصادي المختلط، نتيجة دور مهم للمشروعات الخاصة في الاقتصاد، والتي لا يكون هدف التطور هدف أساسي في قيامها بنشاطاتها، وكذلك وجود دور مهم للمشروعات العامة في الاقتصاد المختلط، والتي تستهدف تحقيق التطور كهدف أساسي في قيامها بنشاطاتها، خاصة إذا تم الأخذ في الإعتبار أنّ أهمية ووزن كل منهما في عمل الاقتصاد وفي القيام بنشاطاته يختلف من فترة لأخرى في الدولة الواحدة، إضافة إلى إختلافه من دولة إلى أخرى.

3.5 النظام الاقتصادي المختلط ومعالجة المشكلة الاقتصادية

يتم مواجهة كل عنصر من عناصر المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي المختلط من خلال جهاز الثمن في إطار خطة عامة تضعها الدولة وذلك على النحو التالي[1]:

العنصر الأول يتم تحديد الإحتياجات البشرية من السلع والخدمات وفقا لتفضيلات المستهلكين، حيث يقوم الأفراد باختيار السلع والخدمات التي يرون أنّها تشبع إحتياجاتهم وترتيبها وفقا لأهميتها النسبية على نفس الأسس الموجودة في النظام الرأسمالي، ولكن مع تدخل الدولة لإيجاد نوع من التوازن بين الحرية الفردية من جانب والمصلحة الجماعية من ناحية أخرى، وذلك عن طريق تدخل الدولة لمنع استهلاك بعض السلع الترفيهية كالسيارات الفاخرة، ومن ناحية أخرى تتدخل الدولة وتعمل على توفير السلع الضرورية اللاّزمة لاستهلاك الطبقات المنخفضة الدخل.

العنصر الثاني والمتعلق بتنظيم الإنتاج أين يقوم أصحاب المشروعات الخاصة بتحقيق مصالحهم بالبحث عن أقصى أرباح ممكنة، ولكن مع تدخل الدولة لمنع إقامة المشروعات في مجالات معينة بعيدة عن تحقيق مصالح الجماعة، كما أنّها تراقب الأسعار والأجور والإنتاج بغرض مكافحة الإحتكارات ومنع إستغلال العمال أو المستهلكين.

كما تقام المشروعات العامة من أجل المصلحة العامة، فهي ليست بديلة للمشروعات الخاصة، وإنّما هي مكملة لها ومتوازنة معها في خدمة الاقتصاد الوطني، وظهرت في المجالات التي لا تستطيع المشروعات الخاصة طرقها، مثل إنتاج بعض الخدمات الأساسية كالكهرباء والنقل العام وصناعة المرافق العامة.

العنصر الثالث والمتعلق بتوزيع الناتج وهنا يتم توزيع الناتج جزئيا من خلال جهاز الثمن، فعوائد عناصر الإنتاج تتحدد بقوى الطلب والعرض على هذه العناصر الإنتاجية أوّلا، ولكن مع تدخل الدولة لوضع حد أدنى للأجر حفاظا لحقوق العمال، ولوضع حد أقصى للايجارات لمنع الإستغلال من جانب الملاك، ومن ناحية أخرى تقوم الدولة بفرض ضرائب مرتفعة نسبيا على أصحاب الدخول الكبيرة، وإعطاء معونات مالية وخدمات التعليم والصحة مجانا دعما لأصحاب الدخول المنخفضة من أجل تحقيق التوزيع العادل للدخل.

العنصر الرابع ذات الصلة بتحقيق النمو الاقتصادي، يتم تحقيق النمو من خلال نشاط المشروعات الخاصة والعامة في إطار خطة أو سياسة إقتصادية طويلة الأجل تتيح للدولة التأكد أنّ النشاط الكلي يسير في إتجاه تحقيق أهداف زيادة الناتج مع المحافظة على استقرار الأسعار والعدالة في كل من الدخل والثروة بين مختلف أفرد المجتمع.

[1] محمد أحمد السريتي، مقدمة في الاقتصاد الإسلامي(دراسة مقارنة مع الاقتصاد الوضعي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص117-118.

6ـ حقيقة ونظرة النظام الإسلامي للمشكلة الاقتصادية

1.6 مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي

يمكن تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي بأنّه مجموعة من الأحكام الشرعية المتعلقة بالموضوعات الاقتصادية والمستنبطة من مصادرها المقررة، والمطبقة عمليا في حياة المكلفين الاقتصادية. إذن يجب أن يتألف النظام الاقتصادي الإسلامي من جانب مذهبي يتمثل في مذهب إقتصادي إسلامي مصدره الشريعة الإسلامية غير مهجن ولا مختلط بمذاهب اقتصادية وضعية، وجانب آخر تطبيقي، يلتزم المكلفون به بتطبيق التشريعات والأحكام الإقتصادية في حياتهم العملية. ويجوز للمكلف في الجانب العملي للنظام الاقتصادي الإسلامي إستخدام وسائل تطبيقية وأساليب فنية مقتبسة من مجال الصناعة الرأسمالي أو الاشتراكي، أو مجال التجارة الرأسمالي أو الإشتراكي، أو غيرهما من المجالات[1].

2.6 مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي

للنظام الاقتصادي الإسلامي مبادئ تميّزه عن النظم الوضعية المعاصرة، وتؤثر على دوافعه بما يحقق أهدافه الأساسية، وأهم هذه المبادئ ما يلي[2]:

العقيدة الإسلامية: وهي منبع ومنهج الحياة الإسلامية بصفة عامة، والنظام الاقتصادي الإسلامي بصفة خاصة، فالنظام الاقتصادي الإسلامي جزء من عقيدة لا تقبل التجزئة، وأساس هذه العقيدة توحيد الله عز وجل، والإيمان أنّ الولاية لله سبحانه وتعالى وحده، خالق الكون وما فيه، والمالك المطلق له، ورازق مخلوقاته. كذلك تشمل العقيدة الإسلامية الإيمان بالرسول صلى الله عليه وسلم وبالحياة الآخرة، بالثواب والعقاب، ممّا يجعل سلوك المسلم في حياته اليومية من الأعمال الإيمانية، والفرد المسلم كائن مكلف ومستخلف من الله عزوجل لتطبيق تعاليمه وتعمير الأرض.

الإعتدال والوسطية: من أهم المبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي الموازنة بين متطلبات الروح والجسد، فلم يهمل الحاجات المادية للإنسان على حساب التكاليف الدينية والروحية، بل فرض على الإنسان الاعتدال في سلوكه، فمن مظاهر الإعتدال والتوازن في النظام الإسلامي عدم إعترافه بالحقوق المطلقة ولا بالحريات المطلقة، بل يضع لها الضوابط حتى لا تطغى الإعتبارات المادية على الاعتبارات الأخلاقية فيختل النظام، كما يعمل النظام الاقتصادي الإسلامي على التوفيق بين الدوافع الفردية والمصالح العامة للمجتمع وفي ذلك تنظيم للفطرة البشرية. ويؤكد مبدأ الإعتدال والوسطية في الإسلام قوله تعالى ﴿وكذلك جعلناكم أمّة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا﴾. (سورة البقرة الآية رقم 143).

---

[1] سيد صادق الشرخات، الموارد الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي، منتدى المعارف، لبنان، بيروت، 2014، ص76.

[2] محمد أحمد السريتي، مقدمة في الاقتصاد الإسلامي(دراسة مقارنة مع الاقتصاد الوضعي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص120-122.

الواقعية والأخلاقية: فالإسلام دين الفطرة، لا ينكر أهمية المادة في حياة البشر، ولذا فقد نظّم جوانب النشاط الاقتصادي بما يحقق مصلحة الفرد، ويشبع إحتياجاته الذاتية دون الإضرار بالغير. ومن هذا قام النظام الاقتصادي الإسلامي على أساس أخلاقي يستند إلى قول الرسول صلى الله عليه وسلم عن أبي سعيد سعد بن مالك بن سنان الخدري رضي الله عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ﴿لا ضرر ولا ضرار﴾ (حديث حسن رواه ابن ماجة). ومبدأ الإخاء عملا بقوله تعالي ﴿إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم تُرحمون﴾. (سورة الحجرات الآية رقم 10).

ومن أهم الدلائل على واقعية النظام الاقتصادي الإسلامي إقراره حق الملكية الفردية بما لا يتعارض مع مصلحة الجماعة.

التكامل والترابط: إنّ النظام الاقتصادي الإسلامي كلّه مترابط، تتكامل أحكامه، فلا يمكن دراسة حكم إقتصادي دون الربط بينه وبين الأحكام الأخرى لمعرفة مدى تفاعله معها، فتحريم الرّبا مثلا يرتبط بتحريم الإكتناز، وفرض الزكاة وإقرار حق الملكية الفردية.

العدالة: وهي المبدأ الأساسي الذي يحكم كافة جوانب الحياة البشرية، والدّعامة أو الركيزة الرئيسية للنظام الاقتصادي الإسلامي، فإذا كان التّوحيد هو أساس العقيدة الإسلامية، فإنّ العدل هو جوهر المعاملات الإسلامية. والعدل أمر واجب على الفرد وذلك طبقا لقوله تعالى ﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان﴾ (سورة النحل الآية رقم 90)، ويقوم مبدأ العدالة في النظام الإسلامي على أساس مفهوم العمل والملكية الفردية والكسب الحلال كأساس لتحقيق الدخل والثروة.

والنظام الاقتصادي الإسلامي صالح لكل زمان ومكان، فهو لا يرتبط بمرحلة تاريخية معينة من حيث أسسه والمبادئ التي يقوم عليها، أو أشكال بذاتها للإنتاج، ولكنه يختلف باختلاف الزمان والمكان من حيث أسلوب تطبيقه. ويقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على أساس تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة أنواع المعاملات داخل النشاط الاقتصادي.

ولضمان نجاح هذا التطبيق يستلزم ضرورة توافر الشروط التالية[1]:

– وجود هيئة علمية تجمع بين رجال الشريعة والاقتصاد لاستنباط بعض الأحكام الشرعية فيما يستجد من أمور داخل النشاط الإقتصادي؛

– وجود رقابة يقظة من جانب الدولة على تصرّفات الأفراد من خلال ممارستهم الفعلية للنشاط الاقتصادي، مع استعداد لتقويم أي انحراف عن الشريعة، وذلك من خلال نظام الحسبة؛

– وجود رقابة ذاتية من قبل الأفراد على أنفسهم من منطلق الإيمان بإحياء الضمير الإنساني في كافة تصرفاتهم الاقتصادية، سواء عند إكتساب دخولهم أو عند إنفاقهم.

[1] محمد أحمد السريتي، مقدمة في الاقتصاد الإسلامي(مقارنة مع الاقتصاد الوضعي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص123.

3.6 حقيقة المشكلة الاقتصادية حسب النظام الاقتصادي الاسلامي

إنّ طبيعة المشكلة الاقتصادية ومفهومها ووجهة النظر إليها، ومن ثم الكيفية التي يتم فيها معالجتها تختلف تماما في النظام الاقتصادي الإسلامي عمّا هو عليه الأمر في النظم الاقتصادية الأخرى الوضعية، وذلك إرتباطا بالمبادئ والأحكام الشرعية التي يتضمنها الإسلام، والذي بحكم هذا الجانب كما يحكم الجوانب الأخرى كافة، ولذلك فإنّ طبيعة المشكلة الاقتصادية ووجهة النّظر بخصوص عناصرها تتضمن ما يلي[1]:

-لا توجد محدودية للموارد عموما، والموارد الطبيعية خصوصا، وهو ما يتم التأكيد عليه بقوله تعالى ﴿هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا﴾ وكذلك قوله ﴿ألم تروا أنّ الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة﴾ وكذلك قوله تعالى ﴿ويخلق ما لا تعلمون﴾. ومنه يتبيّن وبشكل واضح مدى الوفرة المتاحة في الموارد التي خلقها الله للإنسان، هذه الموارد التي تعتبر الأساس الذي يتم بموجبه ونتيجة استخدامها تلبية إحتياجات المجتمع وأفراده، وبما تسهم في حل المشكلة الاقتصادية، خاصة إذا تم في الإعتبار أنّ هذه الموارد التي وفرها الله للإنسان وسخرها لإنتفاعه غير محدّدة، وذلك بقوله تعالى ﴿ويخلق ما لا تعلمون﴾ وكذلك قوله ﴿وسخّر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا﴾، وفي هذا بيان لا يقبل الجدل والشك بأنّ الموارد المتاحة للإنسان التي يعلمها والتي لا يعلمها سواء تلك التي توجد على سطح الأرض أو في باطنها، وفي السماء وما بينهما، كافية لما يلبي احتياجات الإنسان المشروعة والطبيعية، وفي حالة قيامه باستخدام هذه الموارد وبكفاءة.

- أنّ الحاجات التي يتم إستخدام الموارد من أجل تلبيتها وإشباعها في الاسلام هي الحاجات التي تتفق مع مضامين الشريعة الإسلامية ومقاصدها والتي تتضمن الحفاظ على الدين والنفس والعقل، وأن تتم تلبية الحاجات هذه في إطار ماهو طبيعي وبدون إسراف أو تبذير في استخدام الموارد وفي تلبية الإحتياجات وهو ما يتم التأكيد عليه بقوله ﴿وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنّه لا يحب المسرفين﴾ وقوله تعالى ﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما﴾ وقوله تعالى ﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا﴾ وقوله ﴿إنّ المبذرين كانوا إخوان الشياطين﴾ وهو ما يؤكد ضرورة مراعاة الإعتدال في الإنفاق وفي إستخدام الموارد من أجل تلبية الاحتياجات دون مغالاة في ذلك، بالشّكل الذي يتحقق معه ضياع وهدر وتبذير لاستخدام الموارد في تلبية إحتياجات غير مهمة وغير أساسية والتي ترافق ذلك والتي يمثلها الإنفاق على أوجه الترفيه والتفاخر، وغيرها من أوجه الإستهلاك غير العقلاني المبالغ فيه، وكذلك أن تم مثل هذا الإستخدام للموارد بدون أن يتضمن الشح والتقتير في تلبية الإحتياجات وبالشكل الذي يضر بالإنسان وبالمجتمع سلبا، سواء من خلال ما يمكن أن ينجم عن

[1] فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية (الرأسمالية، الإشتراكية، الاسلام)، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص271-276.

مثل هذا الشّح والتقتير من إضعاف لقدرات الإنسان على ممارسة نشاطاته، أو إضعاف دوافعه وحوافزه من أجل زيادة جهده ونشاطاته، وكذلك ما يمكن أن يترتب على مثل هذا التقتير من إضعاف الحوافز وأن يتم وبشكل معتدل يلبي الحاجات وفقا لمدى الإنتفاع منها ومدى توفر الموارد والإمكانات والظروف التي تتيح إشباعها. والحاجيات وفقا للمفهوم الإسلامي يمكن تقسيمها إلى:

– الضروريات، وهي الحاجات التي تقتضيها حياة الإنسان، وتقوم على تلبيتها، بحيث أنّ عدم توفرها يؤدي إلى الإخلال بحياته بشكل جوهري، والتي تمثلها الحاجات التي تتطلبها مضامين الشريعة الإسلامية، ومقاصدها الأساسية والتي تتيح الحفاظ على المال والدين والنفس والعقل والنسل، حيث يتم من خلالها تلبية احتياجات المسلم في دنياه وفي آخرته.

– الحاجيات والتي تتيح للإنسان السير في حياته، وتساعده على إحتمال أعبائها وإلتزاماتها الدينية والدنيوية، بحيث أنّ عدم توفّرها له يؤدي إلى ضنك العيش، وضيق وحرج في الحياة، بالشّكل الذي يتيح له توافرها سعة في معيشته، وتحقق المشقة التي يعانيها في حالة عدم حصوله على هذه الحاجيات.

– التحسينية، وهي الحاجات التي تمكن الإنسان من تحسين حياته، وتجعل حاله أفضل وأكثر إكتمالا، بحيث أنّ توافرها يتيح للإنسان زيادة الجمال المباهج في حياته بحصوله على الطيبات والنعم والمتع التي وفرها الله له وتأكيدا لقوله تعالى ﴿قل من حرّم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة﴾ وقوله ﴿يسئلونك ماذا أُحل لهم قل أُحل لكم الطيبات﴾.

وبذلك يتم الرّبط بين الطيبات من الحاجات المادية التي تلبّي متطلبات عيش الإنسان في حياته الدنيوية، وحاجاته المعنوية التي تلبي متطلبات الإنسان الدينية والتي يتطلبها قيامه بالعبادات وأدائه الإلتزامات التي يفرضها الشرع الإسلامي عليه الإلزامية منها والطوعية، بحيث أنّ المتطلبات المادية لا يمكن عزلها في هذا الإطار عن المتطلبات المعنوية أو الروحية للمسلم، إذ يعمل في دنياه وكأنه يعيش أبدا، ويعمل من أجل آخرته وكأنه يموت غدا، وإمتثالا لقوله تعالى ﴿وابتغ فيما أتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين﴾. وبهذا يتم التأكيد على ضرورة أن يعمل الإنسان عمل الخير والعمل الصالح، وأن يحسن لغيره وبما يحقق النفع لنفسه ولغيره، في الحياة الدنيا وفي الآخرة، وبدون الإضرار بالنفس أو بالغير.

الحاجات التي يتم تلبيتها في النظام الاقتصادي الإسلامي هي الحاجات التي تتفق مع الشريعة الإسلامية وتحقق مقاصدها الأساسية، وهو ما يتضمن بالضرورة الإبتعاد عن كل ما هو حرام وغير شرعي، ومعلوم أنّ الاقتصادات المعاصرة تتضمن قدرا واسعا من النشاطات المرتبطة بالجوانب المحرّمة وغير الشرعية في هذه الاقتصاديات واقعيا، وهو الأمر الذي يتم من خلاله استنزاف قدر مهم من الموارد في تلبية إحتياجات غير نافعة، بل وضارة، لأنّ التحريم هو دفع للضّرر الذي يمكن أن يلحق بالفرد والمجتمع نتيجة مثل هذه النشاطات، وبالشّكل الذي يتيح معه توجيه الموارد المستخدمة في النشاطات

المحرّمة وغير المشروعة نحو الإستخدام في النشاطات الشّرعية والتي تتضمن الحلال وإنتاج الطيبات التي تلبي إحتياجات الإنسان المسلم، وبالذات ما هو أساسي من هذه الإحتياجات، والتي تحقق النفع للفرد والمجتمع، بما يوفر أسباب الحياة في الدنيا، وتخدم الإنسان في حياته الأخرى الدينية، ومنها حاجاته المرتبطة بأداء عباداته وبحكم الترابط بين واجبات الإنسان الدينية والدنيوية.

الحاجيات التكميلية والتحسينية التي يتم تلبيتها تكملة احتياجات الإنسان وتحسين مستويات عيشه وحياته، وبالقدر الذي يتناسب مع قدرة الاقتصاد والمجتمع على تلبة هذه الحاجيات، بحيث أنّ الحاجيات هذه التي يتم تلبيتها تتطور بتطوّر قدرات الاقتصاد والمجتمع الإنتاجية، بحيث لا يتم الاقتصار فيها على ما هو أساسي، وبحيث توفر حدّ الكفاية، أي الحد الذي يكفي لعيش الإنسان بصورة طبيعية وبشكل يساعد على تطوير قدرات الإنسان وتنميتها، وكذلك ما يرتبط به من ضنك في العيش يمثله الإنخفاض في مستويات الحياة وتدني مستوى العيش، بحيث يتم ترتيب احتياجات المجتمع وأفراده، وبالشّكل الذي يراعي فيه أولويات هذه الإحتياجات في إطار ما تسمح به الموارد المتاحة، وفي ضوء ما يتاح من طرق وأساليب يتم بوجبها إستخدام الموارد في تلبية الإحتياجات وتبعا لأولويتها، وأنّ أولوية هذه الإحتياجات يحكمها ترتيب الحاجات وهي الحاجات التي يتوقف عليها مقاصد الشريعة الإسلامية والتي تتمثل بالحفاظ على الدين والنفس والعقل.

4.6 معالجة المشكلة الاقتصادية حسب هذا النظام

يتم مواجهة كل عنصر من عناصر المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال السوق الإسلامي كما يلي[1]:

العنصر الأول: يقوم الأفراد بتحديد إحتياجاتهم من السلع والخدمات وترتيبها وفقا لأهميتها النسبية، فالأفراد أحرار في إختيار حاجاتهم من السلع والخدمات الإستهلاكية ولكن مع ضرورة توافر شرطين هما:

– أن تكون داخل دائرة الحلال، بمعنى أنّ إختيارهم لا يتضمن سلعا وخدمات محرّمة شرعا مثل الخمور أو لحم الخنزير.

– عدم الإسراف والتبذير، فيجب أن يراعي الأفراد عند تقرير حاجاتهم الإستهلاكية الإبتعاد عن حدى الإسراف والتبذير.

أمّا ترتيب الحاجات وفقا لأهميتها النسبية فأمر له سنده الشرعي الذي يؤكده قوله تعالى (أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير) سورة البقرة الآية رقم 61. والمسلمون عموما مطالبون بمراعاة الرّشد حتى لا يفضلون الذي هو أدنى على الذي هو خير لهم.

[1] محمد أحمد السريتي، مقدمة في الاقتصاد الإسلامي(دراسة مقارنة مع الاقتصاد الوضعي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص124-125.

العنصر الثاني: والمتعلق بتنظيم الإنتاج، فتقوم المشروعات الخاصة بتنظيم وإدارة الأنشطة الإنتاجية، بشرط أن تكون رؤوس أموالها تكوّنت بطرق شرعية من غير ظلم أو إعتداء، وليس من حق الدولة مصادرتها أو تأميمها تحت أي ظرف من الظروف. والمشروعات الخاصة لها كامل الحرية في أن يستخدموا ما لديهم من أموال في أيّ مجال من النشاط الاقتصادي بشرط الإبتعاد عمّا حرّمه الله عز وجل أو نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا يحل الاستثمار مثلا في إنتاج الخمور أو لحوم الخنزير.

والدّافع الأساسي للمشروعات الخاصة يتمثل أوّلا في العمل وفقا لتعاليم الله سبحانه وتعالى، حيث أنّ المسلم مأمور بذلك، وثانيا تحقيق الرّبح. ومن ناحية أخرى لولا الأمر أن يراقب ويتابع ما يجرى من نشاط في الأسواق من خلال ما يعرف بالحسبة في الإسلام. وللمشروعات العامّة دور محدّد في النظام الاقتصادي الإسلامي بتنظيم أنشطة مصادرة المياه والموارد الطبيعية والطّاقة، وذلك لقول الرّسول صلى الله عليه وسلم (الناس شركاء في ثلاث: في الكلأ، والماء، والنار) رواه أحمد وأبو داود.

العنصر الثالث: ما يتعلق بتوزيع الإنتاج، حيث يتم توزيع الإنتاج في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال السوق الإسلامي التنافسي الخالص من شوائب الإحتكار والغش والرشوة وجميع أنواع الإستغلال من جانب أحد المتعاملين، وذلك وفقا للقواعد التالية:

– التّراضي بين المستخدمين لعناصر الإنتاج وأصحاب هذه العناصر، وهذا يعني التّراضي بين أصحاب الأعمال وبين العمال فيما يخص أجورهم وبين المستأجرين للأراضي والعقارات وملاكها فيما يخص الإيجار، وبين أصحاب رؤوس الأموال ومن يستخدمونها فيما يخص كيفية المشاركة فيما يتحقق من ربح.

– هذا التراضي يتم من خلال السوق الإسلامي التنافسي الخالص من شوائب الإحتكار والغش والرشوة والظلم؛

– وجود مجموعة من القيّم تحرم وتحارب الإحتكار والرّبا والغش، والغبن والرّشوة، والتي تضمن إبتعاد الناس عن تحقيق دخول من المعاملات الفاسدة.

وفضلا عن تحقيق القواعد الثلاثة السّابقة التي تضمن تحقيق العدالة في توزيع الدخل تلقائيا من خلال السوق الإسلامي، فإنّه يتم إعادة توزيع الدّخل عن طريق الزّكاة، ويكمل دورها على المستوى العملي الصدقات الإختيارية والقروض الحسنة، كما يتم إعادة توزيع الثروة عن طريق محاربة تركز الثروة في أيدي القلة.

العنصر الرّابع: والمتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي، يعتمد **أوّلا** على مجهودات المشروعات الخاصة، التي تبحث دائما عن أكفأ الطرق لتنظيم العملية الإنتاجية، وتتحرّك دائما في إتجاه أفضل المجالات الإستثمارية بهدف خدمة المصلحة العامة وتحقيق الرّبح سواء داخليا أو خارجيا. و**ثانيا** تقوم المشروعات العامة بدور رئيسي ومحدّد في عملية النمو من خلال أفضل إستخدام ممكن للموارد المائية والموارد الطبيعية ومصادر الطاقة.

7ـ أهداف النظام الاقتصادي

تختلف الأهداف التي يمكن للنظم الاقتصادية تحقيقها أو السّعي لتحقيقها من نظام اقتصادي لآخر، وحسب سماته وطبيعته، وما يستند إليه من أسس ووفقا لآليته، وما يتخذه من وسائل، وما يقوم به من نشاطات، وباستخدام الصّيغ والإجراءات التي تسهم في هذا التحقق، وكذلك تختلف من دولة لأخرى، وحتي في ظل نظام اقتصادي معين ومراعاة لحالة الاقتصاد وحاجته، ورغم ذلك فإنّ هناك العديد من الأهداف العامّة التي يمكن لكافة النظم الاقتصادية أن تحققها أو تسعى لتحقيقها ولكن بقدر وتركيز قد يتفاوت لبعضها بالقياس إلى البعض الآخر وارتباطا بما سبق، ومن بين هذه الأهداف ما يلي[1]:

– **النمو الاقتصادي**، والذي يتمثل في زيادة حجم الإنتاج الحقيقي الذي يولدّه الاقتصاد المعين، وزيادة حصة الفرد من الناتج الحقيقي عبر الزمن، حيث أنّه من المهم أن يزداد الناتج الحقيقي والذي يتحقق بزيادة إنتاج الاقتصاد للسّلع والخدمات حتى يزداد نصيب الفرد من السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها وبما يسمح بزيادة معيشته، وتحسين نوعية حياته، وهو ما يرتبط بتركيب الإنتاج وتكلفته الاجتماعية وظروف وشروط العمل، وتوزيع الإنتاج بين الإستهلاك والاستثمار، وهو الأمر الذي يتوقف فيه على نمو الموارد وكيفية استخدامها، والهدف أو الأهداف التي يتم استخدامها من أجله، والكفاءة التي تتحقق في هذا الإستخدام، حيث أنّ النمو المتحقق بزيادة الإنتاج لا يسهم في زيادة درجة رفاهية الأفراد ومستويات معيشتهم عندما يتم في مجالات لا ترتبط بذلك وتتحقق بتكلفة إجتماعية مرتفعة كأن تسبّب ضررا للبيئة، وبظروف وشروط عمل قاسية، بحيث تتم زيادة الإنتاج من خلال زيادة الاستثمار وعلى حساب خفض الاستهلاك كمقدار وكحصة (نسبة)، في حين أنّ النمو المتحقق بزيادة الإنتاج يسهم في زيادة درجة رفاهية الأفراد ومستويات المعيشة عندما يتم في المجالات التي ترتبط بذلك، وعندما تتم الزيادة في الإنتاج هذه بتكلفة اجتماعية منخفضة وبظروف وشروط عمل إنسانية، وبالشّكل الذي يتم فيه تخصيص نسبة أكبر من زيادة الإنتاج لزيادة الاستثمار وبنسبة أقل لزيادة الاستهلاك، وهو الأمر الذي لا يؤدي إلى خفض الاستهلاك وإنّما زيادته، ولكن بقدر أقل من زيادة الاستثمار اللاّزم لزيادة الإنتاج، وهو الأمر الذي يعني الأخذ في الاعتبار مدى قدرة النّظام على تحقيق النمو الذي يتم من خلاله رفع درجة رفاهية الأفراد ومستوى معيشتهم ونوعية حياتهم.

– **الكفاءة**، وتعني مدى الفعالية التي يستخدم بها النظام الاقتصادي موارده وإمكاناته الاقتصادية في الفترة الزمنية المعينة، والتي تمثل الكفاءة السّاكنة، التي يتحقق معها أقصى إنتاج ممكن باستخدام موارد وإمكانات معينة في الاقتصاد خلال الفترة الزمنية المعينة هذه، أو الكفاءة الحركية (الديناميكية) التي تمثلها قدرة النظام الاقتصادي على زيادة طاقته على إنتاج السّلع والخدمات عبر الزمن بدون زيادة في

[1] فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية (الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام)، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2008، ص ص12–16.

مدخلات الموارد (العمل، رأس المال، الموارد الأخرى) أي زيادة الإنتاج بدون زيادة الموارد بضمان كفاءة حسن استخدام الموارد، وتتحقق الكفاءة في النظام الاقتصادي من خلال كفاءته في تخصيص الموارد بعد الكشف عنها وتطويرها، ومن ثم ضمان استخدامه التام لهذه الموارد، وضمان تحقق الكفاءة في استخدامها، بحيث يتم قياس الكفاءة السّاكنة بنسبة إنتاج النّظام الاقتصادي إلى المدخلات التي توفّرت له واستخدمت فيه، في حين تقاس الكفاءة الحركية بتغيرات هذه النسبة عبر الزمن، والكفاءة الحركية التي تأخذ الزمن في الحسبان تختلف عن النمو الاقتصادي، إذ أنّ إنتاج نظام معين يمكن أن يتحقق نموا فيه نتيجة لزيادة الكفاءة بتحقيق إنتاج أكبر بذات القدر من الموارد، ويمكن أن يتحقق نمو الإنتاج بزيادة الموارد المستخدمة في تحقيقه، وهو الأمر الذي يعني أنّ الكفاءة في النظام الاقتصادي تعتمد على حسن تنظيم الإنتاج وحسن استخدام الموارد، وبما يحقق أعلى كفاءة إنتاجية ممكنة.

-**الاستقرار الاقتصادي**، والذي يتضمن تحقيق الاستقرار الداخلي، أي استقرار المستوى العام للأسعار، والذي هو المتوسط العام لأسعار جميع السّلع والخدمات في الاقتصاد، والذي يتحقق بالتوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي في الاقتصاد، الذي يرتبط به استقرار قيمة العملة المحلية في الداخل أي قدرتها الشرائية التي يمثلها القدر من السلع والخدمات التي تشتريها وحدة النّقد، وكذلك الاستقرار الخارجي والتي يتمثل في استقرار قيمة العملة المحلية في التعامل مع الخارج، أي سعر صرفها، والذي يحصل بالتوازن بين الصّادرات والواردات في الإطار العام لها، أي التوازن بين ما يترتب على الاقتصاد دفعه إلى العالم الخارجي، وما يحصل عليه الاقتصاد من العالم الخارجي نتيجة لمعاملاته الاقتصادية مع هذا العالم.

ويتم من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي تلافي حصول تضخم في الاقتصاد يرتبط بزيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، والذي يؤدي إلى أضرار اقتصادية واجتماعية يتمثل بعضها في إرتفاع كلفة الإنتاج، وارتفاع كلف إقامة المشروعات الإنتاجية وارتفاع تكاليف المعيشة، مع الإضرار بفئات عديدة والتي هي في الغالب أصحاب المداخيل الضعيفة، ولحساب الفئات المرتفعة الدّخل، وكذلك تلافي حصول ركود أو كساد في الاقتصاد يرتبط بزيادة العرض الكلي على الطلب الكلي، وهو الأمر الذي يؤدي إلى أضرار اقتصادية واجتماعية يتمثل أهمها في انخفاض درجة استخدام الطاقات الإنتاجية المتاحة لدى المشروعات القائمة في الاقتصاد، وانخفاض درجة استخدام الموارد الاقتصادية عموما، وزيادة بطالة العاملين خصوصا، وانخفاض ما يحصلون عليه من دخول نتيجة انخفاض فرص العمل المتاحة لهم، وانخفاض ما يحصلون عليه من دخول نتيجة انخفاض فرص العمل المتاحة لهم، وانخفاض الأجور المرتبطة بانخفاض الطلب على خدماتهم نتيجة لحالة الكساد، وهو الأمر الذي ينجم عليه انخفاض مستويات معيشتهم من ناحية، ووجود عرض من السّلع والخدمات لا يجد من يشتريها، بسبب إنخفاض الدّخول المرتبط بحالة الكساد وهو الأمر الذي يسبب ضررا للاقتصاد وللمجتمع ولأفراده.

إنّ ما سبق يؤكد مدى أهمية تحقيق الاستقرار الاقتصادي كهدف أساسي لعمل أي نظام اقتصادي من أجل تلافي حصول التضخم أو الكساد، وبالتالي تلافي حصول وتحقق أضرار إقتصادية وإجتماعية، خاصة وأنّ تجربة معظم الاقتصادات عبر عملها وتطوّرها تاريخيا تبين تكرار التقلبات في مستوى النشاطات الإقتصادية والتي تتمثل في الدورات الاقتصادية المتعاقبة والمتكرّرة، وما تتضمنها من مراحل في هذه الدورات تتمثل في التضخم تارة والركود تارة أخرى، وهو الأمر الذي يقتضي معه أن يتضمن النظام الاقتصادي آلية تضمن الحد من التقلبات هذه، وبما يؤمن انتظام واستقرار عمل النشاطات الاقتصادية التي يؤدي بها النظام الاقتصادي عمله كهدف أساسي له.

- **العدالة**، وهي تعتبر كهدف أساسي للنظام الاقتصادي، والتي يمكن أن تتحقق من خلال الآلية التي يعمل بموجبها، وبما يضمن قيامه بنشاطاته، وبالصّيغ التي تؤدي بها هذه النشاطات، بالشّكل الذي يتحقق من خلاله الحد من التفاوت في توزيع الدخول، والثروات ورؤوس الأموال، ومن ثم الحد من التفاوت في توزيع السّلع والخدمات، وبما يحقق عدالة أكبر، وباستخدام وسائل يفترض أنّها ذات فاعلية في ذلك، وحتى يتحقق نتيجة له الحوافز التي تدفع الأفراد على المساهمة في القيام بالنشاطات الاقتصادية.

والعدالة في إيطار عمل النظام الاقتصادي قد يتم النظر إليها بطرق مختلفة وحسب طبيعة النظام، حيث أنّ العدالة الاقتصادية يمكن أن يتم النظر إليها من زاوية إقتصادية بحتة، أي التي يمكن قياس تحققها باستخدام المعايير الإقتصادية، والتي تتحقق من خلال التّوازن بين العائد أو المردود أو المكافأة الاقتصادية من ناحية، وبين العمل أو الجهد أو النشاط المرتبط بذلك من ناحية أخرى، أي بتحقق العدالة بين الجهد والمكافأة، هذه المكافأة المحكومة بإنتاجية العمل أو الجهد أو النشاط.

- **أهداف التنمية**، أي مدى قدرة النّظام الاقتصادي من خلال سماته الأساسية، ونشاطاته والصيغ والأساليب والوسائل والإجراءات التي تتم بها هذه النشاطات على تحقيق أهداف التنمية وبطريقة سريعة، ومدى نجاحه في إحداث التّغيرات الهيكلية المطلوبة، بحيث يزداد نصيب الناتج الصناعي مثلا، وتتطور القطاعات الإنتاجية الأساسية، ويزداد نصيب الاستثمار الإنتاجي وما إلى ذلك من أهداف التنمية، وهذا يعتمد على طبيعة التنمية واستراتيجياتها وأهدافها ووسائلها، والتي تتحدّد بطبيعة النظام الاقتصادي، والتي تتضمن أهداف أوسع وأشمل من هدف تحقيق النمو الاقتصادي، بحيث يصبح تحقيق أهداف التنمية هذه شرطا ضروريا ولازما لتحقيق هذا النمو، وبالذّات في الدول النامية الأقل تطورا.

- **الحفاظ على الوجود الوطني**، والذي يرتبط بمدى قدرة النّظام وكفاءته ونجاحه في الحفاظ على وجود المجتمع، واحتفاظه بهويته الوطنية بما يضمن إستقلاليته، وذلك بامتلاك القوة السياسية والعسكرية والاجتماعية إضافة إلى القوة الاقتصادية، وهو ما يتطلب ضرورة تخصيص موارد رأسمالية وبشرية للدفاع الوطني للحفاظ على وجوده وتماسكه الدّاخلي، ومنع حصول إنهيار النظام في الدّاخل لسبب أو آخر، واختراق من الخارج يقود إلى التبعية ويفقد الاقتصاد والمجتمع استقلاليته.

ومما لا شك فيه أنّ الأهداف أعلاه قد يكون بعضها أكثر أهمية من البعض الآخر لدولة معينة، وفي وقت معين قيّاسا حتى بالدولة ذاتها، حيث الحاجة إلى التنمية تبرز بدرجة أكبر في الدّول الأقل تقدّما، وأنّ الحاجة إلى الاستقرار تبرز بدرجة أكبر في الدول الأكثر تطوّرا حتى في ذات النظام المعين.

8- وظائف النظام الاقتصادي

- **تقرير الأهداف الإنتاجية:** لابد للمجتمع الاقتصادي بادئ ذي بدء أن يقرر الأهداف الإنتاجية التي يسعى لتحقيقها، وهذه المهمة ذات شقين:

أ- تحديد السّلع التي يرغب المجتمع في إنتاجها؛

ب- تحديد كمية كل سلعة من هذه السلع.

ولا تنطوي صعوبة هذه المهمة على أن ثمة آلاف السلع والخدمات التي يرغب فيها المجتمع الحديث وتدور حولها عجلته الإنتاجية، بل أنّ ثمة علاقات تبادلية معقدة بين كثير من السّلع، وعلى سبيل المثال لا بد أن تكون منتجات الحديد متناسبة في كمياتها مع منتجات الصلب، إذ أنّ منتجات الحديد هي المادة الخام لمنتجات الصلب.

- **تخصيص الموارد لتحقيق هذه الأهداف:**لا بد للمجتمع الاقتصادي أن يخصّص موارده الإنتاجية المحدودة بين المنتجات المختلفة، كذلك بين المنشآت المختلفة بالطريقة التي يتسنى معها الحصول على أكبر كمية من المنتجات التي يرغب فيها المجتمع، مع أخذ مستوى المعرفة الفنية في الاعتبار ويجب أن لا يغيب عن البال أنّ تخصيص الموارد ليس في أساسه مسألة فنية، إذ أنّ ثمة طرقا فنية عديدة لإنتاج أي سلعة.وقد يفضل الخبراء الفنيون طريقة معينة على أساس انطوائها على الابتكار والخلق، أمّا الخبراء الاقتصاديون فقد يفضّلون طريقة أخرى على أساس أنّها منطوية على أقصى قدر عن الكفاءة الإنتاجية، بمعنى أنها تنتج ناتجا معينا من السلعة بأقل تكلفة ممكنة.

- **توزيع قيمة الناتج الكلي من السّلع والخدمات فيما بين أصحاب الموارد:** لابد في النظام الاقتصادي من تقسيم الناتج الكلي من السلع والخدمات بين أفراد المجتمع الذين أسهموا في إنتاجه. وقد يتخّذ هذا التقسيم شكل الحصص النقدية الموزّعة كالأجور التي يتقاسمها العمال، والفوائد التي يتقاضاها أصحاب رؤوس الأموال، والريع الذي يتقاضاه ملاك الأرض، والربح الذي يظفر به المنظّمون الذين يشرفون على الوحدات الإنتاجية في كل صناعة.

أمّا تركيبية" السلع والخدمات التي تدخل في كل منصب، فمردّها إلى تفضيلات كل فرد يحصل على نصيبه من الناتج الكلي في صورة عائد نقدي (أجر، أو فائدة، أو ربح، أو ريع) لا يعدوا أن يكون قوة شرائية عامة، يمكن أن يوجهها لشراء أكثر السلع رغبة لديه. هذا هو الاقتصاد النقدي كما نعرفه في االمجتمع الحديث، أمّا في الاقتصاد الطبيعي في المجتمعات البدائية، التي لا تستخدم النقود كأداة في

تحديد القيم النسبية للسّلع والخدمات الإنتاجية للموارد، فقد تتخذ الحصص الموزعة على شكل مقادير محدّدة من كل سلعة لكل فرد من أفراد المجتمع[1].

– **قابلية التغير والقدرة على النمو:** لا بد أن يكون النظام الاقتصادي قابلا للتغيير، دائبا على النمو، فمن الواضح أنّ نمو الاقتصاد الوطني خاصية مرغوبة وضرورة ملحة في المجتمع المتطوّر، إذ من الضروري جدا – إذا كان السكان يتزايدون بمعدل سريع– أن يكون النظام الاقتصادي قادرا على إنتاج سلع جديدة، مع إحداث التغيرات المرغوبة في الناتج الكلي، واتّباع الأساليب الفنية الجديدة، وإيجاد الموارد الإنتاجية الجديدة وغزو الأسواق. فضلا عن ذلك لابد أن يكون للنظام الاقتصادي من المرونة، بحيث يتكيّف دائما مع كل ما يطرأ من تغيرات خارجية قد تفرض عليه، كالتّغيرات التي تحدث على هيكل التجارة الخارجية، أو التّغيرات التي تنشأ من تحوّل الاقتصاد الوطني من ظروف السّلم إلى ظروف الحرب، أو من أسلوب إنتاجي إلى آخر.

[1] الموسوعة الاقتصادية الميسرة، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2020، ص32.

قائمة المراجع

01.إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، الإدخار (مشروعيته وثمراته)، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، الإمارات، .2011

02.ابراهيم محمد البطاينة وزينب نوري الغريري، النظرية الإقتصادية في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011.

03.أحمد فوزي ملوخية، الإقتصاد الجزئي، مكتبة بستان المعرفة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، .2005

04.أحمد فوزي ملوخية، الإقتصاد الجزئي، مكتبة بستان المعرفة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005.

05.أحمد محمد مندور، مقدّمة في الإقتصاد، بدون ذكر دار النشر، الإسكندرية، مصر، 2004.

06.اسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، مصر، 1973.

07.إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1973.

08.أنطوان أيوب، دروس في الاقتصاد السياسي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1965.

09.بوشنافة أحمد ولعلمي فاطمة، مدخل إلى الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2018.

10.بوطيبة فيصل، مدخل لعلم الاقتصاد، دار جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، المحمدية، الجزائر، 2018.

11.ثناء أبا زيد، مدخل إلى علم الاقتصاد، منشورات الجامعة الإفتراضية السورية، سوريا، 2018.

12.داود حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

13.دويدار أسامة، النظم الاقتصادية (دراسة تحليلية)، دون ذكر دار النشر ولا سنة النشر، مصر .

14.دويدار أسامة، النظم الاقتصادية (دراسة تحليلية)، دون ذكر دار النشر ولا سنة النشر، مصر.

15.دويدار أسامة، النظم الاقتصادية (دراسة تحليلية)، دون ذكر لا دار النشر ولا سنة النشر.

16.رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2016.

17.رحيم حسين، نحو ترقية الإدخار المصرفي الشخصي في البلدان الإسلامية (إشارة خاصة لبلدان شمال إفريقيا)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد01، 2004.

18.سامي السيد، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة القاهرة، مصر، 2018.

19.سيد صادق الشرخات، الموارد الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاسلامي، مكتبة مؤمن قريش، بيروت، لبنان، .2014

20.سيد صادق الشرخات، الموارد الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي، منتدى المعارف، لبنان، بيروت، 2014.

21.شطيبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2017/.2018

22.شوقي أحمد دنيا، المدخل الحديث إلى علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.

23.صبحي محمد إسماعيل ومهدي معيض السلطان، اقتصاديات التمويل والاستثمار، دار جامعة الملك سعود للنشر، السعودية، 2019.

24.صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983.

25.عادل أحمد حشيش وزينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.

26.عادل أحمد حشيش وزينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999.

27.عبد الحليم محيسن، الإدخار في مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصاد الخليجي، اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي، السعودية، العدد78، 1997.

28.عبد الحميد محمود البعلي، أصول الاقتصاد الاسلامي، الكويت، بدون ذكر سنة النشر.

29.عبد الغفور ابراهيم أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

30.عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

31.عمار السيد عبد الباسط، أثر الضريبة العامة على المبيعات على القوة الإدخارية في الاقتصاد، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، 2011.

32.غسان ابراهيم، المدخل إلى علم الاقتصاد (الاقتصاد السياسي وتاريخ الأفكار الاقتصادية)، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1439هـ.

33.فاروق بن صالح الخطيب وعبد العزيز بن أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، بدون ذكر دار النشر وبلد النشر، 1435هـ.

34.فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي (مدخل للدراسات الاقتصادية)، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1981.

35.فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية (الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام)، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2008.

36.محمد أحمد السريتي، مقدمة في الاقتصاد الإسلامي(دراسة مقارنة مع الاقتصاد الوضعي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013.

37.محمد أحمد السريتي، مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013.

38.محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي (تاريخ علم الاقتصاد السياسي)، الإسكندرية، مصر، 2011.

39.محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

40.محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

41.محمود حسين الوادي وأخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

42.مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2007.
43.ممدوح البدري، مبادئ الاقتصاد، بدون ذكر دار النشر وبلد النشر، 2015.
44.المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، مقدمة في الاقتصاد، المملكة العربية السعودية، دون ذكر سنة النشر.
45.الموسوعة الاقتصادية الميسرة، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2020.
46.نجلاء محمد إبراهيم بكر، مبادئ الاقتصاد، القاهرة، مصر، 2000.
47.ويليام ستانلس جيفونس، الاقتصاد السياسي (مترجم)، مؤسسة هنداوي للنشر، القاهرة، مصر، 2014.
48.يسري دعبس، الإدخار والعوامل المؤثرة فيه، المكتبات الكبرى، مصر، 1997.

49.Christian Romain, 24 mots cles de l'économie et de la gestion, France, edition maxi-livre, 2004.
50.F.Guyots, Eléments de Macroéconomie, Paris, édition Tethnip, 1979.
51.Kozlov Genrikh Abramovich, Political Economy: Socialism, URSS Academy of sciences, Moscow-progress publishers, Moscow, URSS, 1977.
52.Beaud Michèle, Le Socialisme A L'épreuve De L'histoire, SEUIL, Paris, France,1982.